كتاب ريحانة المنتهي والمبتدي على شرح الهدهدي
للعبد الفقير والمعترف بالعجز والتقصير علامة
زمانه وأمير عصره وأوانه شمس الملة
والدين محمد الغمري الأزهري
الفرضي غفر الله له ولوالديه
والمسلمين أجمعين
والحمد لله رب
العالمين
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين
ولا عدوان الا على الظالمين والصلاة والسلام الاتمان الاكملان
على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين
اما بعد فيقول تراب الاقدام واحقر الانام محمد العزي
الشافعي الاشيري خادم العلم بالازهر غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما امين هذه حواشي لطيفة شريفة جمعتها من
قرائتي شرح العلامة الحنفي المهدي منها ما هو من حاشية
الشاوي مع بعض تصرف في عبارته ومنها ما هو من كتب الشيخ العلامة
السوسي ومنها ما هو من غيرهما وجعلتها تذكرة للقاصرين من
امثالي وتبصرة للمتاملين في اقوالي نفع الله بها المسلمين وجعلها
خالصة من الريا ووسيلة لنجاتنا من اهوال يوم الدين قوله
الذي شهد الخ اي دل والبا بمعنى على لان دل انما يتعدى بعلى
وفي نسخة شهدت بتاء التانيث وكان وجهها ان الفاعل الذي
هو جميع لما اضيف الى الكاينات التي هي مجازي التانيث سرى اليه
التانيث لان الاضافة مما تكسب المضاف الحكم من المضاف اليه
التانيث والتذكير والتعريف والتنكير والافراد والتثنيه والجمع
والتعميم والتخصيص ومن اراد الوقوف على افراد المكتسب الثمانية
عشر فعليه بشرحنا للابيات الحموية للعلامة السيد الحموي احمد
قوله الحمد لله اقول الكلام على الحمد لله هنا من ست حيثيات
الاولى من حيث تعريفه لغة وعرفا واما ذكر الشكر والمدح
معه بنوعيه وذكر النسب المنطقية الاربع بين كل اثنين من تلك
الستة فاستطرادي اي من باب زيادة الخير وتشحين الاذهان
الثاني من حيث تنويعه الى محامد اربع الثالث من حيث

جملته هل هي خبرية او انشائية لفظا او معنى او لفظا ومعنى
وهل لها محل من الاعراب او لا محل لها وما محلها الرابع من
حيث ال فيه هل هي للاستغراق او للجنس او للعهد الخامس
من حيث اللام الجارة هل هي للملك او لشبه الملك او للاختصاص
او الاستحقاق السادس من حيث قضيته هل هي شخصيه
او مهمله او كليه او جزئيه الى غير ذلك اما الحمد اللفظي
فهو لغة الثناء باللسان على الفعل الجميل الاختياري على
جهة التعظيم والتبجيل سواء كان في مقابلة نعمة ام لا واصطلاحا
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره
سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان او قولا باللسان
او عملا بالاركان ومنه قول الشاعر

وما كان شكري وافيا بجمالكم ... ولكنني حاولت في الشكر مذهبا
افادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا

فان قلت الحمد معرف بال وبالرسم فيلزم اجتماع معرفين
على معرف واحد وهو ممنوع قلنا لا منع لانفكاك الجهة
لان ال معرف اللفظ والرسم معرف المعنى واللفظ الدال غير
المعنى المدلول وهذا يقال في كل مرسوم محلى بال واتى بالجملة
الاسمية لتدل على الثبوت والدوام بخلاف الفعلية فانها
تدل على التجدد والانقطاع والذي اختاره ابن هشام ان الحمد
ان كان في مقابلة نعمة فالاولى فيه الجملة الفعلية لتدل على الدوام
كالصفات الثابتة الدائمة انتهى والشكر لغة هو الحمد عرفا
وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق لاجله
والمدح لغة هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا على جهة التعظيم

وعرفا ما يدل على اتصاف الممدوح بنوع من الفضائل فهذه
ست اشيا حمدان وشكران ومدحان ثلاثة لغوية وثلاثة
عرفية وبين كل اثنين منها نسبة من نسب اربع منطقية اما
التباين او التساوي او العموم مطلقا او العموم من وجه
ووجه الحصر ان المنتسبين ان لم يتصادقا فمتباينان كالحمد
اللغوي والمدح مطلقا والشكر العرفي وان تصادقا فاما
متساويان كالحمد العرفي والشكر اللغوي او تصادقا وانفرد
احدهما بطرف عمومه فعموم مطلق كالحمد اللغوي والمدح مطلقا
او تصادقا وانفرد كل منهما بطرف عمومه فعموم وخصوص من وجه
كالحمد اللغوي والحمد العرفي او كالحمد اللغوي والشكر اللغوي
فالحمدان مثلا يجتمعان في الثنا باللسان في مقابلة احسان
وينفرد الحمد اللغوي في الثناء باللسان لا في مقابلة احسان
وينفرد الحمد العرفي في الثنا لا باللسان في مقابلة احسان و
مورد الحمد عرفا اعم ومتعلقه اخص وهو النعم ومورد الحمد
اللغوي اخص ومتعلقه اعم فعلم من هذا ان بين الحمدين
العموم والخصوص الوجهي وبين موردهما العموم والخصوص
المطلق وبين متعلقيهما العموم والخصوص المطلق كذلك ومثل
ما قلناه من النسبة بين الحمدين وموردهما ومتعلقيهما
يقال بين الحمد العرفي والشكر اللغوي وموردهما ومتعلقيهما
سواء بسواء وانظر بين كل اثنين من هذه الستة كما نظرت بين
الحمدين تجد بينهما نسبة من النسب الاربع واعلم ان مقابل الحمد
الذم ومقابل الشكر الكفر ومقابل المدح الهجو ومقابل الثنا النثا
الثانية الحمد من حيث هو لا بالنظر لحذه السالف كلي يقال

اربعة انواع حمد قديم لقديم ازلا وحمد قديم لحادث فيما لا يزال
وحمد حادث لحادث او حمد حادث لقديم الثالثة
اختلف في جملة الحمد فقيل خبرية لفظا ومعنى وقيل انشائية
لفظا ومعنى وقيل بالتفصيل وهي انها خبرية لفظا انشائية
معنى لحصول الحمد بالتكلم بها مع الاذعان لمدلولها وهو الاصح
اذ الانشائية ما تحقق مدلولها عند النطق بها والخبرية ما تحقق
مدلولها قبل النطق بها اذ يجوز ان تكون موضوعة شرعا للانشا
ولا محل لها من الاعراب لانها استينافية وهي كبرى وصغرى
او صغرى كبرى او لا ولا الحق الاخير ان قدر خبرها مفردا والاول
ان قدر جملة فعلية ويجري هذا البحث في الجملة الثانية من حيث
كونها خبرية او انشائية صغرى او كبرى ذات وجه او ذات وجهين
لها محل او لا محل لها والحق انها خبرية صغرى ذات وجه محلها رفع
تنبيه خبر جملة الحمد لله واجب الحذف لانه متعلق
الجار والمجرور والقاعدة ان متعلق الظرف والجار والمجرور متى
وقع خبرا او حالا او صفة او صلة وجب حذفه والا جاز حذفه
الرابعة الـ في الحمد هل هي المعرفة ام اللام فقط واللام
للفرق بين همزتي التعريف والاستفهام او اللام والهمزة للتوصل
الى النطق بالساكن اقوال ثلاثة وعلى كل فالحمد لله معرف وهل
لام التعريف فيه للاستغراق كما هو مذهب الجمهور ام للجنس كما
هو مذهب الزمخشري لان لام لله اختصاص فلا فرد منه
لغيره ام للعهد مذاهب ثلاثة واولى الثلاثة الجنس وكما
يقال للام التعريف انها للجنس يقال انها للحقيقة والطبيعة والماهية
المطلقة اذ الاربعة مترادفة وانما اختلفت الالفاظ باختلاف

اصطلاحات اللغويين والنحاة والمعانيين والمناطقة والحكما ومقلديهم في ذلك الخامسة لام التجريد في الحمد لله قيل للملك وقيل للاختصاص والاستحقاق وانما اختصت هذه المعاني الثلاثة بالذكر هنا دون غيرها من معاني اللام الثلاثين المعلومة المذكورة في كتب النحو لقوة مناسبتها بالمقام ولها باعتبار ما قبلها وما بعدها اربعة اوجه عقلية وذلك اما ان يكون ما بعدها يملك وما قبلها لا يملك كقولك المغفرة لزيد او ما بعدها لا يملك وما قبلها يملك كقولك الباب للدار والجام للفرس فالاولى لام الملك والثانية معطلة حاجا والثالثة لام شبه الملك والرابعة لام الاختصاص والاستحقاق واذا ضربت هذه الاحوال الثلاثة للام في انواع ال الستة التي هي ال الاستغراقية في كل فرد او الجنسية سواء اعتبر الجنس صادقا على الحمد القديم او الحادث او العهدية سواء كان المعهود الحمد الواجب او الممكن حصل ثمانية عشر صورة ذكرتها مفصلة في رسالتي فتاحة عيون الجهلة باعراب البسملة والحمدلة فعليك بها تظفر بالمراد ان كنت من النقاد السادسة قضية الحمد لله من اي القضايا هي والجواب انها شخصية وكلية وجزئية ولسيد ذلك الا باعتبار كون ال للجنس او للاستغراق او للعهد لفا ونشرا واما قضية خبرها فشخصية على الحد الثلاثة في وضع الضمير من انه وضع كليا واستعمل جزئيا واما على انه كلي وضعا واستعمالا فكلية وانظر ما سورها حينئذ هل هو العموم او غيره قوله والصلاة قال في المغني الصلاة في الاصل العطف لكنها بالنسبة اليه تعالى الرحمة

والى الملائكة الاستغفار والينا الدعاء والحق ان الصلاة تشترك لفظا ومعنى فاللفظ يستعمل في الاقوال والافعال وفي الدعاء وفي العطف ثم العطف يراد به الرحمة والاستغفار والتضرع فيختلف باختلاف المسند اليه قال الحليمي والمقصود بالصلاة على النبي التقرب الى الله تعالى بامتثال امره وقضاء حق النبي علينا وتبعه ابن عبد السلام فقال ليست صلاتنا على النبي صلى الله عليه وسلم شفاعة له فان مثلنا لا يشفع لمثله لكن الله امرنا بمكافاة من احسن الينا فان عجزنا عنه كافيناه بالدعاء فارشدنا لما علم عجزنا عن مكافاة نبينا صلى الله عليه وسلم الى الصلاة عليه انتهى فتح الباري قوله والسلام اسم من التسليم وقيل مصدر ثلاثي او مزيد والاول اصح والمعنى جعلنا الله سالمين من المكروه واما لم يكتف بالصلاة رعاية لظاهر قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولكراهة افراد احدهما عن الآخر قوله على رسول الله قال بعض المحققين كلمة على في مثل هذا المقام مجردة عن المضرة كما في قوله تعالى فتوكل على الله قوله بالمنن جمع منة وهي العطية والشيء المعطى قوله اعلم هو لفظ يؤتى به لتشويق الاعتناء بما بعده خصوصا معرفة الله تعالى وقال اعلم ولم يقل اعلموا اشارة الى انه فرض عين على كل مكلف لا فرض كفاية على المجموع بحيث اذا فعله البعض سقط الطلب عن الباقين قال العلامة الغناوي فان قلت فما حكمة اختيارها على اقرأ واسمع وادر وافهم واعرف مع ان كلا منها يدل على الاهتمام قلت الجواب عن الاول ان الامر بالقراءة يقتضي تحصيل الالفاظ والامر بالعلم يقتضي تحصيل المعاني والمقصود الثاني لا الاول وعن الثاني ان الامر بالسماع يقتضي الانصات للالفاظ والاصغاء اليها والامر بالعلم يقتضي تحصيل معانيه والمقصود الثاني لا الاول وعن الثالث الامر بالدراية يقتضي تحصيل المعاني على التاني والمهلة لان الدراية هي العلم الحاصل بقدر التفكر والتحيل ولا يليق بالاهتمام الذي يقتضي السرعة بخلاف الامر بالعلم فلذلك يقتضي تحصيلها بسرعة من غير مهلة وعن الرابع ان الامر بالفهم يستدعي كلاما سابقا والامر بالعلم يستدعي كلاما لاحقا وعن الخامس ان الامر بالمعرفة يقتضي تحصيل الجزئيات والامر بالعلم يقتضي تحصيل الكليات والمطلوب في هذا العلم البراهين والمسائل الكليات

فناسب استعماله العلم قلت وفيه نظر اذ لا يتاتى ذلك الا على القول بتغايرهما اما على القول بترادفهما بتغايرهما بترادفهما فلا ينهض الجواب واما العلم القديم فمباين لها حقيقة وتعلقا ومتعلقا اذ يتعلق بالكليات والجزئيات على المعتمد عند اهل السنة ويتعلق بالواجب والجائز والمستحيل الذاتي والعرضي قوله ان الحكم الخ الحكم له مدلولان لغوي وعرفي فمدلوله اللغوي المنع قال في الصحاح حكمت الرجل اذا منعته مما اراد وعرفا ثلاثة انواع عقلي وعادي وشرعي وسياتي بيان حقيقة كل منها فالعقلي نوعان اثبات امر لامر او نفي امر عن امر اذ كل من الاثبات والنفي مدلول للحكم العقلي الخ فالتعريف لمدلولي لفظ الحكم العقلي لانه مشترك والعقلي منسوب للعقل اما لغة وعرفا فالعقل لغة الثني والشد والمنع قال في الصحاح عقلت البعير اعقله عقلا اذا ثنيت وظيفه مع ذراعيه فشددتهما جميعا في وسط الذراع وسمي المنع عقلا لان الانسان لا يمتنع من الفواحش الا بعقله وعرفا تصميم القلب على ادراك تصوري او تصديقي وقد قسم بعضهم العقل الى اربعة اقسام هيولي وغريزي وملكي وفعال فالهيولي نسبة الى الهيولى وهي الطينة التي خلق منها ادم عم وهو عقل الصبيان والغريزي هو الانطباع على الشيء والانفكاك عنه والملكي هو ملكة يقتدر بها على العلم دون التعبير بما في المراد والفعال هو ذلك مع التعبير بما في المراد قوله ينحصر في ثلاثة اقسام الخ اقول وجه الحصر كما قيل ان الحكم لا يخلو اما ان يقبل النفس الثبوت فقط او النفي فقط او يقبلهما معا الاول الواجب والثاني المستحيل والثالث الجائز الخ وعندي في هذا الوجه نظر وهو ان الحكم هو الثبوت والنفي اذ لا معنى لقبول النفي لنفسه والمخلص من هذا اعتبار المجاز في الكلام ثم المجاز اما ان يكون من مجاز الحذف والمحذوف متعلق الحكم الذي هو النسبة الاسنادية او من المجاز المرسل فيكون من باب اطلاق الحكم على المحكوم به وهو الخبر ومفهوم المحمول والاصح عندي في وجه الحصر ان يقال الحكم الذي هو الثبوت

والنفي

الشيء وبها

الفعال وهو ملكة يقتدر بها على العلم مع التعبير بما في المراد اه

والنفي يقتضي مثبتا ومنفيا والمثبت والمنفي ليس الا النسبة الاسنادية فهي متعلق الحكم ومورده والمنحصر انما هو ذلك المتعلق الذي هو النسبة الاسنادية لا الحكم الذي هو الثبوت والنفي الخ فانحصرت النسبة في الثلاثة وقيل لها واجبة ومستحيلة وجائزة لان كيفيتها اما الوجوب او الامتناع او الجواز اذ ليس لها الا هذه الكيفيات الثلاث فلهذا انحصرت فيها واما اطلاق الحكم وارادة المحكوم به فهو ظاهر جلي لا يخفى على العقلاء من اهل هذا الفن والحاصل ان المحصور في الوجوب والاستحالة والجواز اما متعلق الحكم واما الحكم بمعنى المحكوم به واما الحكم باقيا على حقيقته من الثبوت والنفي تبعا لمحله الذي هو المثبت والمنفي لا استقلالا ويكون حصره اذ ذاك من باب حصر اللازم تبعا لحصر ملزومه اذ لا يوجد ملزوم بدون لازمه فهذا ما ظهر لنا في تحقيق هذا المحل المضيق وخطابنا انما للعقلاء وما يعقلها الا العالمون قوله الوجوب والاستحالة والجواز الخ هذه الثلاثة مصادر للواجب والجائز والمستحيل وكل منها اسم فاعل فرع عن المصدر ومعرفة الفرع تستلزم معرفة اصله وزيادة وحقيقة الوجوب كون الشيء لا يتصور العقل عدمه والاستحالة كون الشيء لا يتصور العقل وجوده والجواز كون الشيء لا يتصور العقل وجوده وعدمه وانما عدل عن تعريف هذه الثلاثة المذكورة في الاصل لتعريف فروعها اعني الواجب والجائز والمستحيل لانها مشتقة منها واخص منها وتعريف الاخص ومعرفته تستلزم تعريف الاعم ومعرفته وسياتي مزيد بيان عند قوله ثم عرف كل واحد بما اشتق منه قوله فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه

مه

فالواجب معرف وما لا يتصور الخ معرف وتعريف وقول شارح فما
كالجنس في الحد بمعنى شيء وهو صادق بما يتصور في العقل وجوده
وما لا وقوله لا يتصور في العقل عدمه اخرج ما يتصور في العقل
عدمه فقط او هما كالمستحيل والجايز ونوقش هذا التعريف
بكونه ليس بجامع لخروج ما يتصور عدمه من الواجبات
كالسلوب الواجبة اذ هي معدومة لا وجود لها في الخارج واذا
كان غير جامع فسد عكسه اذ لا يلزم من عدم الواجب ثبوت
الواجب بدونه واجيب بان المراد بالعدم النفي بناء على القول
بعدم ترادفهما بل الثبوت اعم واما على القول بترادفهما فلا اشكال
ولا شك ان السلوب الواجبة لا يتصور في العقل نفيها بل هي
ثابتة او يجاب بان قوله لا يتصور في العقل عدمه الذهني
والخارجي وصفة السلوب موجودة في الذهن لا معدومة
كذا قاله شارح **قوله** والجايز ما يصح في العقل وجوده وعدمه
انما عبر بالصحة في الجايز دون التصور لوجهين احدهما ان
الصحة اعم من التصور لكونها تقع على الواقع وعلى غير الواقع كايمان
ابي بكر وابي لهب فانك تقول ايمان ابي بكر يصح ويتصور في العقل
وجوده وايمان ابي لهب يصح ولا يتصور في العقل وجوده وثانيهما
ليدخل تعذيب المطيع واثابة العاصي فان الحكم في ذلك للعقل
ليس في الشرع الا محض المختيار انتهى من الشيخ محمد الجامعي تلميذ
المصنف ملخصا فان قلت لم قال في الاوليين ما لا يتصور
ولم يقل ما لا يصدق العقل بعدمه او بوجوده وما الفرق بين
التصور والتصديق قلت انما قال ما لا يتصور دون
ما لا يصدق ضرورة تقدم التصور على التصديق وجود

الحكم على الشرعي فرع عن تصوره فالتصور اصل والتصديق فرع
عن تصوره فالتصور اصل وله والاصل مقدم على الفرع وخص
بالذكر دون غيره لانه يحمل على الشعور حالة تعلقه بالواجب
والمستحيل الذاتيين بخلاف التصديق فانه لا يحمل على الشعور
وقيل المراد بالتصور هنا التصديق فيكون مجازا مرسلا من
اطلاق الاصل وارادة الفرع والفرق بين التصور والتصديق
ان ادراك كل من الطرفين من غير حكم عليه بعدم او وجوب
او حدوث او غير ذلك تصور وادراك الحكم على كل من الطرفين
بعدم ارادته او حدوث مثلا تصديق كقولك العالم متغير
وكل متغير حادث فينتج العالم حادث فادراك المفرد من
هاتين المقدمتين او النتيجة تصور وادراك وقوع النسبة
الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب تصديق **قوله**
لا يبتغي سببا اي لا يطلب ان يكون سببا **قوله** فالحكم الشرعي
هو خطاب الله الخ هو من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
محذوف وخطاب كالجنس في الحد شامل لكل خطاب وباضافته
الى الله تعالى يخرج خطاب غيره كالملوك والاباء والامهات
والمشايخ وانما سمي خطاب الرسل بالتكليف حكما شرعيا
لانهم مبلغون عن الله تعالى وهم معصومون في تبليغهم واذا
تقرر ان الحكم خطاب الله فلا حكم الا لله خلافا للمعتزلة القايلين
بتحكيم العقل والمراد بالخطاب هنا المخاطب به من اطلاق المصدر
وارادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق اذ الخطاب لغة توجيه
الكلام نحو الغير للافهام وعرفا الكلام الذي يقصد منه من هو اهل
للفهم للفهم فخطابه تعالى كلام النفسي القديم الازلي المسمى بذلك

ازلا على الاصح والمتعلق بافعال المكلفين فخرج خطاب الله
المتعلق بغير فعل المكلف كالمتعلق بذاته وصفاته وافعاله
وذوات المكلفين والجمادات والاعراض اللواتي ليست افعالا
بالاقتضا المتعلق بافعال المكلف لا بالاقتضا والتخيير وخرج
من هذا التعريف ان يقال الحكم الشرعي خطاب الله المتعلق بفعل
المكلف بالاقتضا او التخيير فالخطاب توجيه الكلام نحو
الغير للافهام والمراد هنا كلام الله النفسي الازلي المسمى في الازل
خطابا على الاصح وباضافته الى الله تعالى خرج خطاب من سواه
اذ لا حكم الا لله والمكلف البالغ العاقل ويتعلق الكلام الحكمي
بفعله تعلقا معنويا صلوحيا قبل وجوده او بعده قبل
البعث وتنجيزيا بعد البعث اذ لا حكم قبلها وخرج بفعل المكلف
خطاب الله تعالى المتعلق بذاته وصفاته وافعاله وذوات المكلفين
والجمادات وبفعل المكلف بالاقتضا المتعلق به لا بالاقتضا والتخيير
ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وولي الصبي والمجنون
مخاطب باداء ما وجب في مالهما منه كالزكاة وضمان المتلف
كما ان صاحب البهيمة بضمان ما اتلفته حيث فرط في حفظها
لتنزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي
كصلاته وصيامه المثاب عليها ليس لانه مامور بها كما في البالغ
بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه وما ذكره المصنفون في كتب
الفقه او المتفقهين من ان الاحكام الشرعية هي الواجب والمندوب
والمحرم والمكروه والمباح ففيه تجوز لان هذه متعلقاتها
لا انفسها اذ الايجاب هو الحكم والوجوب اثره والواجب متعلقه
وكذا البقية فالحكم الذي هو خطاب الله اذا نسب الى الحاكم سمي ايجابا

او تحريما او الى ما فيه الحكم وهو الفعل سمي وجوبا او واجبا
او حرمة او حراما فالايجاب والوجوب متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار ويأتي مثل ذلك في الندب والكراهة والاباحة
والمندوب والمكروه والمباح انتهى من شرح الزبد للرملي مع
بعض تصرف تنبيه اختلف هل من شرط تسمية الكلام
خطابا وجود المخاطب ام لا قيل نعم وقيل لا وعلى ذلك ينبني
الخلاف في كلام الله تعالى هل يسمى في الازل خطابا قبل وجود
المخاطبين ام لا والاصح انه لا يشترط وجود المخاطب في تسمية
الكلام خطابا [illegible] او الوضع لها معطوف على الاباحة
اي يتعلق الخطاب بالافعال اما بان يطلبها طلبا او بان
يبيحها او بان يضع سببا وشبهه لها وتخصيص هذا النوع
من الاحكام باسم الوضع محض اصطلاح والا فالاحكام كلها
اعني المتعلقات بالافعال التخييرية بوضع الشرع لا بحكم
للعقل ولا للعادة في شيء منها انتهى من شرح المقدمات قوله
والحكم العادي اثبات الربط بين امر وامر [illegible] لفظ الحكم
مقيد بالعادي وهو المنسوب للعادة هو اثبات الربط والاقتران
بين امر وامر فان لم يقل بين امرين اشارة الى [illegible] المغايرة المستفادة
من العطف وانه لا [illegible] فان شرط [illegible] ان يكون
الامران متوافقين في اللفظ والمعنى فهي على [illegible] في العطف
قوله والحكم العقلي هو اثبات امر او نفيه [illegible]
مع [illegible] والتقرير اثبات امر لامر او نفي امر عن امر [illegible]
المنفي من المشترك اللفظي بين الاثبات والنفي [illegible]
غيرهما معا لتضادهما فالاثبات [illegible] الواحد نصف الاثنين

حكم عقلي والنفي في قولنا الثلاثة ليست نصفا للاربعة حكم عقلي
ايضا في الحدوث من غير توقف على تكرر فصل مخرج للحكم العادي
كقولنا السكنجبيل يسكن الصفرا فان هذا الحكم لم يثبت
الا بواسطة التكرر والتجربة ممن عرف انه ليس اتفاقيا فان
قلت نحن نثبت هذا الحكم للسكنجبيل تقليدا للاطباء وان
تكرر عندنا ولا جرب قلنا انما اثبتنا له هذا الحكم بواسطة التجربة
التي صدقنا فيها الاطباء وليس من شرط التكرر والتجربة في الحكم
العادي ان يكون من كل واحد بل هو المستند لثبوت الحكم العادي
وان حصل من البعض الموثوق بتجربته قوله ولا وضع واضع
فصل ثان مخرج للحكم الشرعي النظر في شرح المقدمات في هذا
المقام تطلع الا [illegible] قوله ومعنى انحصار في الثلاثة الاقسام
اقسام الحصر المجرد وبالاضافة على المعلق [illegible] الاقسام الى
الواجب والجائز والمستحيل المذكورة في المتن قوله ثم عرف كل
واحد من الاقسام الثلاثة بما اشتق منه لان المراد بالاقسام الثلاثة
هنا الوجوب والاستحالة والجواز المذكورة في الاصل والمراد حمله
على تقدير اي بواسطة تعريف ما اشتق منه بدليل تعليله بان
المشتق اخص من المشتق منه ومعرفة الاخص تستلزم معرفة
الاعم لان الاعم جزء الاخص مثلا المشتق الذي هو الواجب اخص
من المشتق منه الذي هو الوجوب لان الواجب مركب من الذات
وحدث هو معنى لفظ الوجوب والوجوب مصدر دال على ذلك
الحدث فقط دون الذات ففي المشتق ما في المشتق منه وزيادة فصار
المشتق منه جزء المشتق والمشتق اخص من المشتق منه قلت
ولعل مراده ان تعريف الواجب فلا يستلزم الوجوب فاذا عرفنا ان

الواجب

الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه عرف ان الوجوب سببه
عدم تصور النفي عقلا وهكذا في اخويه واما عدل عن تعريف
الوجوب الى تعريف الواجب لعسر فهم تعريف الوجوب ورقة
مدركه وعندي بحث في قولهم في المشتق ما في المشتق منه وزيادة
ان اراد اللفظين فلا زيادة لاحد اللفظين [illegible] مادة اذ المادة
واحدة وان ارادوا ~~اللفظين~~ المعنيين فلا اشتقاق
بينهما لان الاشتقاق من عوارض الالفاظ لا المعاني فافهمه
قوله وذلك اما ضروري الخ قال السنوسي في شرح صغرى الصغرى
ومعنى الضروري الجازم الموافق ما يقع في النفس لا يتجزم وما يجزم ما
مطابقا بلا تأمل بحيث لو حاولت ان تدفع عن نفسها ذلك الجزم
بتشكيك او نحوه لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود انفسنا وبان الواحد
نصف الاثنين ونحو ذلك مما هو كثير اهـ بحروفه قوله كالتحيز
للجرم قال م في الزيادات اي تحيز الجرم مادام الجرم فهو واجب
مقيد بدوام الجرم لا مطلق وهو الثابت ابدا للذات
الله مولانا جل وعز وصفاته اهـ بما يعد ولنعلم ان حقيقة كل
من المتحيز والتحيز والحيز والمكان مغايرة لحقيقة الاخرى
فالمتحيز هو الجرم والتحيز اخذ الجرم قدر ذاته من الفراغ والحيز
هو الفراغ الموهوم والمكان هو استقرار جسم على جسم وعلى هذا
فالحيز والمكان متباينان لا مترادفان قال بعض المحققين وما اختلف
بحقيقة المكان على ثلاثة مذاهب مذهب الاشراقيين الاخذين عن
افلاطون في الاشراق والرياضة ومذهب المشائين الاخذين عن
ارسطو المشيء ومذهب المتكلمين فعلى المذهب الاول المكان
هو البعد المجرد عن المادة وعلى المذهب الثاني المكان هو السطح

الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
وعلى المذهب الثالث اعني مذهب المتكلمين مطلقا هو استقرار
جسم في جسم وعليه فهو نسبة من النسب امر اعتباري والامر
الاعتباري لا وجود له في الخارج واورد على تعريف المكان بالاستقرار
ايضا انه يستلزم عدم ثبوت النهاية للجسم وذلك اللازم محال والملزوم
المحال محال فالتعريف محال واورد على التعريف ايضا انه يستلزم ان لا مكان
للجوهر الفرد والخالد لكن الذي هو الفراغ الموهوم اعني الفراغ الخالي
بناء على تغاير المكان لا على ترادفهما قوله كتحيز الجرم الخ اي
مع وجوده فهو مستحيل مقيد بوجود الجرم لا مطلق الجرم حركته
او تركيبه اهـ تاوي قوله كتعذيب المطيع الخ انما جوز العقل
تعذيب المطيع وضده لان كلا منهما مملوك له يتصرف فيه كيف يشا
لكنه لا يقع منه ذلك لاخباره باثابة المطيع وتعذيب العاصي قال
اصحابنا وليست المعصية علة للعقاب ولا الطاعة علة للثواب
وانما امارتان تدلان [illegible] وهما سببان للثواب
والعقاب شرعا لا عقلا ولا عادة والاثابة ايصال النفع الى
المكلف على طريق الجزاء والتعذيب ايصال الضرر والالم الى المكلف
على طريق الجزاء ولعل الثواب والعقاب مترادفان او [illegible]
اهـ من شرح [illegible] قوله والجائز الخ
اعلم انه قد بان لك والقسم ينقسم الى ضروري ونظري
كالقسم [illegible] الاقسام
الثلاثة [illegible] ستة اقسام [illegible] من ضرب ثلاثة في اثنين اذ كل
قسم منها فيه قسمان [illegible] ان الحركة والسكون للجرم [illegible] يمثل
بها للاقسام [illegible] حكم العقلي الثلاثة التي هي اصول الستة فالواجب

لتعم وثبوت احدهما لا بعينه والمستحيل عليه نفيهما معا والجائز
له ثبوت احدهما له بالخصوص اهـ من شرح الصغرى ملخصا قوله
لان المكلف مطلوب بمعرفة ما يجب الخ انما قال بمعرفة ولم يقل
بالجزم بما يجب لان المعرفة اخص والجزم اعم ووجود الاخص
يستلزم وجود الاعم فكل معرفة جزم وليس كل جزم معرفة فبعض
افراد الجزم معرفة كجزم المؤمن الغير المقلد وهو العارف بالله تعالى
ورسله بالادلة والبراهين وبعض افراد الجزم ليس بمعرفة كجزم
المقلد قوله اما معرفة هذه الاقسام الثلاثة هي نفس العقل
الخ اقول هذه طريقة للمتكلمين في تعريف العقل معرفة ما يجب وما
يجوز وما يستحيل في حق الله ورسله ومنهم امام الحرمين وجماعة
وقيل معرفة هذه الثلاثة هي الايمان وقيل الايمان حديث
النفس التابع لهذه المعرفة ومذهب السلف والمحدثين وجماعة
من المتكلمين ان الايمان تصديق بالجنان واقرار باللسان وعمل
بالاركان فهو اسم لمجموع هذه الثلاثة ويزيد وينقص وقيل يطلق
على التصديق بالقلب وعلى النطق باللسان وعلى العمل بالجوارح
كالصلاة وغيرها ويزيد بزيادة هذين وينقص بنقصهما وانكر كثير
من المتكلمين زيادته ونقصه حتى قالوا قبوله الزيادة والنقص
شك كفر وقال المحققون من المتكلمين نفس التصديق لا يزيد ولا
ينقص والايمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمراته ونقصانه
بنقصها وفي هذا جمع بين ظواهر النصوص الواردة بالزيادة
مع التاويل وبين من منعه في اللغة وما عليه المتكلمون فهذا
الذي قاله هؤلاء وان كان ظاهرا حسنا فالاظهر المختار خلافه وهو
ان نفس التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر في ظاهر الادلة وانتشار

الصدر واستنارة القلب ولهذا يكون ايمان الصديقين اقوى من
ايمان غيرهم بحيث لا يعتريهم الشبه ولا يتزلزل ايمانهم بعارض
بل لا تزال قلوبهم منشرحة مستنيرة وان اختلفت عليهم الاحوال
واما غيرهم من المؤلفة قلوبهم ومن قاربهم ونحوهم فليسوا
كذلك فهذا مما لا يمكن انكاره ولا يتشكك عاقل في ان نفس تصديق
ابي بكر الصديق رضه لا يساويه تصديق احاد الناس فهذا الذي
اخترناه هو الصحيح الموافق لظواهر النصوص القطعية واما
اطلاق لفظ الايمان على الاعمال فمتفق عليه عند اهل الحق
ودلايله في الكتاب والسنة قال تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم
اجمعوا على ان المراد صلاتكم اهـ نووي على البخاري باختصار
قوله ويجب على كل مكلف ان يعرف الخ يجب ويلزم ويفرض
الفاظ مترادفة والمعنى واحد وانما قال ان يعرف دون ان يجزم
لان المعرفة اخص من الجزم وتقدم الكلام عليه قوله في حق مولانا
الخ في بمعنى اللام وحق بمعنى الذات اي لذات مولانا قوله
جل وعز انما قدم جل على عز لان جل من باب التخلية وعز
من باب التحلية والتخلية بالخاء المعجمة بمعنى التنزيه والتحلية
بالحاء المهملة بمعنى الاتصاف بصفات الكمال والاولى مقدمة
على الثانية قالوا ونظير ذلك في البيت يخلى مما فيه من الادناس
ثم يحلى بالفراش الفاخر ونحوها فالتخلية سابقة على التحلية
قوله كجزم النصارى بالتثليث الخ انما فعل جزم النصارى
بالتثليث لان الحامل لهم على ذلك انهم لما راوا توقف الفعل في
الشاهد كاثبات الولد وعلى وجود الثمار ونحوهما على تعدد
المؤثر قالوا تعالى الله عن قولهم ان الاله مركب من ثلاثة اقانيم وهو

اقنوم

اقنوم الوجود واقنوم العلم واقنوم الحياة وحكموا عليها بانها الهة ثلاثة
مع انها صفات ثم قالوا مع ذلك ان مجموع الثلاثة اله واحد
فجمعوا بين النقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من
مجرد احوال لا وجود لها او وجود واعتبارات لا توجد الا في الاذهان
وذلك غير معقول لعاقل ثم زعموا ايضا ان اقنوم العلم منها ويسمى
الكلمة اتحد بناسوت عيسى اي جسده فكان الها بسبب ذلك
واختلفوا في معنى اتحاد الكلمة فمنهم من فسره بقيام الكلمة به كما
العرض بالجوهر وهذا يوجد مفارقته لذات الجوهر الذي هو عندهم
مجموع الاقانيم الثلاثة وهم يقولون اتحد اللاهوت بناسوت
عيسى من غير ان يفارق ذلك الجوهر ومن المعلوم ضرورة ان
المعنى الواحد لا يقوم بذاتين ومنهم من فسر هذا الاتحاد بالاختلاط
والمزج كاختلاط الخمر والماء ونحوهما من المايعات وكيف يعقل
الاختلاط الحسي الذي هو من صفات الاجسام في الكلمة التي هي
معنى من المعاني بل هو حال عندهم وخاصة للذات الازلية اهـ
من شرح المقدمات قوله والمجوس بالهين انما جزم المجوس
بالهين لان الحامل لهم على الشرك الذي انتحلوه دينا واعتقادا
ان فعل الخير يجب ان يكون له باعث يباين الباعث على فعل الشر
وان تباينت لم يمكن ان يجتمعا في ذات واحدة فوجب التعدد في
ذات الاله فلزم اثبات الالهين مستقلين احدهما يستقل بفعل
الخير ويسمى هرمز والاخر يستقل بفعل الشر ويسمى ازدان
وايضا ففاعل الخير يسمى خيرا وفاعل الشر يسمى شرا والوصفان
متباينان ولا يمكن اجتماعهما في موصوف واحد فوجب ان يكون
موصوفهما اثنين ويلزمهم على مقتضى هذا النظر الفاسد الذي نظروه

الذي نقل واما الثالث الذي يفعل من الممكنات ما ليس بخير
ولا شر وان نفوا هذا القسم من الممكنات وحصروها
في قسمين وهما الخير والشر فهم باهتون وجاحدون لما تطلعت
بوجوده وايضا نبين لهم في الشاهد ان الفاعل من الحيوان
للخير لا يمكنه ان يكون فاعلا للشر وفاعل الشر لا يمكن ان يكون
فاعلا للخير والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك قوله
بوجوب المعرفة الخ هذه المعرفة الواجبة بالدليل الاجمالي المتعلق
بالثلاثة في حق الله وحق رسله قيل اي نفس الايمان الذي
كلفنا به وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري صاحب العقائد
التوحيدية المنسوب الى الامام ابي موسى الاشعري الصحابي
وقيل معرفة هذه الثلاثة في حق من ذكر ليست اي نفس الايمان
وانما شرط الايمان فيكون الايمان حديث النفس التابع لتلك
المعرفة وهو مذهب القاضي وصحح لبعض الائمة قلت ويعلم من
مذهب الاشعري وما نقله الشارح عن امام الحرمين من القول
بان المعرفة بهذه الثلاثة اي نفس العقل اذ يلزم عليه ان يكون
الايمان هو العقل والعقل هو الايمان مع ان العقل شرط لوجوب
الايمان والشرط غير المشروط الا ان يقال انهم
اطلقوا عليها عقلا مبالغة لانها لما كانت ملازمة للعقل لا ينفك
عنها ولا تنفك عنه جعلت هي هو وهو هي وسميت باسمه
وذلك على حد قولهم زيد عدل حيث بولغ في تاديبه وجعل
نفس العدل لملازمته له وعدم خروجه عنه بل لا يكون طرفة
عين الا وهو متلبس في العدل لو ادعى انه هو واطلق عليه
عدل وقيل عدل بمعنى عادل فهو من اطلاق المصدر وارادة

اسم الفاعل وقيل عدل اي ذو عدل فهو من مجاز الحذف وهذان
لا يجريان في الايمان المراد هنا قوله وحل شبهه الشبهة تقال
على نوعين عقلية وشرعية فالعقلية ما اشبه ان تكون معتقده
والشرعية ما اشبه ان تكون حلالا او حراما اهـ بما دوي مع
نوع تصرف قوله ويعجز عن كيفية الخ يقال عجز يعجز كضرب
يضرب وعجز يعجز كعلم يعلم والاول الافصح وبه جاء القران
كقوله تعالى اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب الاية قوله او
تحوله ذكر كالتغير من حالة الى اخرى كالوجود اذ الوجود
دليل عليه تعالى وهو اعم من الحدوث فكل حادث موجود
وليس كل موجود حادثا لان الله تعالى موجود وليس بحادث
قوله وتنزه عما لا يليق به يصح ان تكون ما موصولة بمعنى
الذي او نكرة موصوفة بمعنى شيء لا يليق والمعنى تنزه عن
وصف لا يليق به تعالى قوله بصفة الجلال وفسر بعضهم صفات
الجلال والسلوب بالصفات السلبية وسماها بها قال
ووجه التسمية ان يقال جل عن كذا قلت وعلى ذلك فقوله
الجلال والسلوب واحد وهو عدم كذا وقال بعضهم معنى
الجلال كما دل عليه كلام القشيري استحقاق اوصاف العلو وهي
الصفات الثبوتية والسلبية والذي يظهر ان هذا اعم من
الذي قبله لان استحقاق عدم كذا فرد من افراد استحقاق صفة
الكمال فان قلت الذي قبله انما هو عدم مقيد لاستحقاقه ونظر
انما هو بين الاستحقاقين قلت نعم لان المعنى عليه اذ لا معنى
لوصفه بعدم كذا وانما يوصف باستحقاق عدم كذا فصح كون
النظر بين الاستحقاقين قوله فيما الفاء للتفريع ومن للتبعيض

وما موصول اسمي او نكرة موصوفة بجملة يجب والجار والمجرور خبر
متقدم وعشرون مبتدا مؤخر ولا يصح ان يكون فاعلا بيجب
لما يلزم عليه من خلو جملة الصلة من الرابط الذي
هو الضمير المستتر في يجب المرفوع به على الفاعلية ولما يلزم
عليه من كون الواحد له مرفوعان على الفاعلية مستتر وظاهر
فان قلت كيف يكون الضمير المستتر في يجب رابطا وفاعلا قلت
يحمل عليه كل منهما باعتبارين مختلفين فمن حيث كونه راجعا
الى الموصول او الموصوف يسمى رابطا لكونه ربط جملة الصلة
او الصفة بالموصول والموصوف ومن حيث كونه مسندا
اليه الفعل يسمى فاعلا فافهمه قوله وهي اي العشرون
الوجوب وما عطف عليه الخ اي من هذه العشرين صفة واحدة
تسمى نفسية ومنها خمس صفات تسمى سلبية ومنها سبع صفات
تسمى المعاني ومنها سبع صفات معنوية وزيد على هذه العشرين
الصفة اي محمودية الالوهية فانها تجمع ما يجب لمولانا من العشرين
وغيرها وكذلك العظمة والكبرياء والعزة والجلال اذ كل جامع لما يجب
له تعالى وعلا لانك لو قلت تعاظم مولانا بكذا او تكبر بكذا الدخل
فيه جميع الكمالات الواجبة له تعالى ولو قلت تعاظم مولانا عن كذا او
تكبر عن كذا او جل عن كذا الدخل فيه جميع المستحيلات عليه تعالى وقال
بعضهم الصفة الجامعة عبارة عن جميع معاني العلية وان شئت
قلت هي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه جميع اقسام
الصفات وزيدت ايضا صفات الافعال كخلقه ورزقه واحيائه
واماتته وتحريكه وتسكينه وهي عبارة عن التعلق التنجيزي
للقدرة والارادة بالممكنات وان شئت قلت عبارة عن صدور

الممكنات عن الارادة والقدرة وهي على قسمين وجودية
وسلبية فالوجودية كالخلق والرزق والسلبية كعفوه وحلمه
عمن يستحق من اهل المعاصي فانهما عبارة عن سلب العقوبة
عمن يستحقها فان قلت تقسيم صفة الفعل الى وجودية وسلبية
مناف لحقيقتها اذ هي التعلق والصدور وكل وجودي ولا يصح
تقسيم الوجودي الى وجودي وعدمي لانه يلزم عليه تقسيم الشيء
الى نفسه والى غيره اي الى وجودي والى عدمي وذلك لا يعقل
قلت الكلام على حذف مضاف تقديره اثرها على قسمين والمراد
بالاثر هنا احد طرفي التعلق الذي هو الممكن لان صفة الفعل
نفس تعلق القدرة والارادة بالممكن والصفة المتعلقة
والممكن هنا الطرفان والاثر هو الممكن الذي هو احدهما وهو
يكون وجوديا وعدميا ثم هذه الصفات العشرون تنقسم
الى ثلاثة اقسام الاول ما يقال فيه انه هو هو وهو اي
صفة الوجود والقدم والبقاء بناء على انهما صفتان نفسيتان
الثاني ما يقال فيه هي غيره وهي السلبية وصفة الفعل كالخالق
والرازق والمحيي والمميت الثالث ما لا يقال فيه هي
هو ولا هي غيره وهي صفات المعاني والمعنوية لان
الغير ما جرت فيه العادة ان يفارق والصفة القديمة لا تفارق
اي لا يجوز فراقها لان الغيرين ما صح وجود احدهما دون
الاخر انظر الجامع قوله الوجود الخ انما بداه المص رحمه الله تعالى
بالوجود لكونه اصلا لما بعده منها اذ الحكم بوجوب الصفات
له واستحالة المستحيلات عليه وجواز الجائز في حقه تعالى فرع
عن وجوده تعالى وتقديمه بقية الصفات تنبيه بتقدم

صد التصور على التصديق والقياس على النتيجه قوله
مانصب لنا عليه دليلا الخ اي عقليا كان او سمعيا ولذا
قال بعضهم صفات الله تعالى على قسمين منها ما يمكن معرفته
بمحض دلايل العقول ومنها ما لا يمكن معرفته الا بالدلايل
السمعيه قاله ابن ... دلع في تفسير عند اخر سورة الشورى
قوله وهي الحال الواجبة للذات مادامت الخ اقول الحال
المقيد جنس تناسل لكل حال كالنفسيه والمعنويه والتعلقات
بناء على ان التعلق صفة نفسيه للمتعلق ومخرج لما ليس
بحال كالمعاني والسلبيه والافعال والجامعه وغير معللة
فصل مخرج للحال النفسيه كالمعنويه والتعلقات وبعض الجامعه
من الاحوال التي لم نكلف بمعرفتها على التفصيل وانما
كلفنا الله بمعرفتها على سبيل الاجمال قوله واختلف في الوجود
هل هو نفس الموجود الخ اقول تنوزع على الخلاف في كون الوجود
نفس الموجود او زايدا كونه ذاتا او صفة قلت وعلى
ان الوجود عين يتاتى الاختلاف في انه هل يجب على المكلف
ان يعتقد ان الوجود عين الذات او لا يجب وكذلك على انه غير
هل يجب اعتقاد الغيريه او لا لكن قال في جمع الجوامع هذا
من المعلوم الذي ينفع علمه ولا يضر جهله وقال بعضهم الراجح
ان الوجود عين الذات في الخارج وغيرها في الذهن سوا كان
قديما او حادثا قوله وقد تسامح الشيخ الخ مراده بالتسامح المجاز
وعلاقته ما اشار اليه من التوجيه قوله والقدم والبقا انما
معطوفان على الوجود من عطف الخاص على العام لان الوجود ينافي
العدم السابق والعدم اللاحق والعدم المستمر بخلاف القدم

والبقا فان كلا منهما انما ينافي عدمين وما ينافي ثلاثة اعم مما ينافي
اثنين على ان القدم عبارة عن نفي العدم السابق على الوجود والبقا
عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود او من عطف اللازم على الملزوم
لان الوجود له جل وعز يستلزم وجوب القدم والبقا له
تبارك وتعالى واما عطف البقا على القدم فمن عطف اللازم على
الملزوم اذ كل من ثبت له القدم ثبت له البقا وقيل من عطف
الخاص على العام قوله ومخالفته هي عبارة عن نفي المماثله
مطلقا وان شئت قلت عبارة عن سلب الجرمية والعرضية
ولوازمهما واعلم ان لوازم الجرميه اربعة التركيب والتحيز
وقبول الجرم للاعراض وكونه حادثا ولوازم العرضيه اربعة
عدم قيام العرض بنفسه ووجوب قيامه بغيره وعدم الزمان
الثاني وكونه حادثا اه من كلام العلامة الشيخ محمد الجامعي تلميذ المصنف في شرحه
على المتن قوله للحوادث اي المحدثات بعد العدم وهي الاشياء
لحلول الوجود مطلقا ذهنيا كان او خارجيا وبهذا تعلم انه
انما قال للحوادث ولم يقل للعوالم ليشمل ما هو موجود خارجا
كالعالم او التي هي عبارة عما سوى الله تعالى من الموجودات
الخارجيه فانها لا تشمل الموجودات الذهنية كالخواطر وهذا
مذهب المتكلمين واما الفلاسفه فيقولون في العالم ما ليس بجرم
ولا قايم به كالجواهر المفارقة اي المجرده وتبعهم على ذلك الغزالي
في تحصيله وعليه فلا فرق بين التعبير بالحوادث والعوالم الذي لم
يرجح دارج ما مشى على طريقة المتكلمين وهو الحق فان قلت لم قال
ومخالفته للحوادث ولم يقل ومخالفة الحوادث له حيث اسند المخالفة لله دون الحوادث
قلت قوله ذات الله ليست كذات شيء الخ يشهد له ويشهد لهذا

وجوب [illegible]

قوله تع ليس كمثله شيء وهو السميع البصير اذ نفي التشبيه عن مثله يستلزم
نفيها عنه ويؤخذ من ذلك انه لا يطلق عليه شيء فلا يقال هو
شيء لا انه شيء مع انه ورد انه تع سمى نفسه شيئا ونص
الامالي نسميه شيئا لا كالاشيا وذاتا عن جهات الست خاليا
قلت منع الاطلاق طريقة لبعضهم من بالغ في التنزيه من القدما
قال في شرح الطريقة المحمدية اعلم ان القدما بالغوا في التنزيه حتى
امتنعوا عن اطلاق اسم الشيء بل العالم والقادر وغيرها
على الله تعالى زعما منهم انه يوجب اثبات المماثلة وليس كذلك لان المماثلة
انما تلزم لو كان المعاني المشتركة بينه وبين غيره فيهما على السوا
ولا تساوي بين شيئيته وشيئية غيره ولا بين علمه وعلم
غيره وكذا جميع الصفات والشنع من ذلك امتناع الملاحدة
من اطلاق اسم الموجود عليه واما امتناع اطلاق الماهية
عليه تعالى فذهب كثير من المتكلمين لان معناها يقتضي المجانسة
قالوا وما روي ان ابا حنيفة رض كان يقول ان الله تعالى ماهية ليس
يعلمها الا هو فليس بصحيح اذ لم يوجد في كتبه ولم ينقل عن اصحابه
العارفين بمذهبه قال ابو منصور لو سالنا سايل عن الله تعالى
ما هو لقلنا ان اردت ما اسمه فالله الرحمن الرحيم وان اردت
ما صفته فسميع بصير وان اردت ما فعله فخلق المخلوقات ووضع
كل شيء موضعه وان اردت ما ماهيته فهو متعال عن المثال والجنس
واعلم ان الشيء في الاصل مصدر لشا يشاء شيئا ومشيئة واسم
الفاعل منه شاء واسم المفعول مشي ثم هو قد يطلق ويراد
به معناه اللغوي الذي هو احداث احد مدلولي الفعل وقد يطلق
ويراد به اسم الفاعل والمفعول كما هو شان كل مصدر وقد يطلق ويراد

14

بهما يعم الموجود والمعدوم كما هو اصطلاح بعض اللغويين
فاذا اريد به اسم الفاعل الذي هو شاء تناول الباري جل وعلا
كما في قوله تعالى قل اي شيء اكبر شهادة قل الله شهيد وكما
ورد في الحديث وسمى نفسه شيئا اي شاء فهو من اطلاق
المصدر والمراد اسم الفاعل واذا اريد به اسم المفعول الذي هو
مشي تناول كل موجود لان ما شا الله وجوده فهو موجود في
الجملة وهذا هو عين اصطلاح المتكلمين من اطلاق الشيء
على الموجود الخارجي وعليه يحمل قوله ان الله على كل شيء قدير
في جميع القرآن اي كل مشاء مراد وقدير وفيه تنبيه على ان
المشيئة لا تتعلق بها القدرة وهذا هو عين اصطلاح المتكلمين
من حملهم الشيء على الممكن الموجود خارجا لا من تقييدهم
اياه لانه على التقييد لا يكون بهذا المعنى اعني مشاء اذ لو كان
مشاء به لزم عليه تقييد الشيء بنفسه اه من كمالين على الجلالين
للاعلى قاري مع بعض تصرف في عبارته قوله وقيامه تع بنفسه
عطف على الوجود او على المخالفة على الخلاف في المتعاطفات هل كلها
على الاول او كل على ما قبله والمعتمد الاول وعلى كل من القولين فعطف
القيام من عطف الخاص على العام لان كلا من الوجود والقدم
والبقا والمخالفة يتصف بها كل من الذات وصفاتها بخلاف
القيام بالنفس فانه خاص بالذات ولذلك يقال ذات الله وعلمه
موجودان قديمان باقيان مخالفان للحوادث ولا يقال قديمان
بالنفس بل يقال ذات الله قديمة بنفسها ولا يصح ان يقال
علم الله قايم بنفسه ولا ان يقال بعض صفات الله قائمة بنفسها
اذ معنى القيام بالنفس الغنا عن المحل والمخصص والمراد بالمحل الذات

لا المطلق وبالمخصص الفاعل المختار تنبيه الموجودات بالنسبة
الى المحل والمخصص اربعة اقسام قسم مستغني عن المحل
والمخصص وهو ذات مولانا جل وعز وقسم مفتقر الى المحل
والمخصص وهو الاعراض وقسم موجود في المحل دون المخصص وهو
صفات مولانا جل وعز وفي التعبير بالافتقار وان قال النحرير الرازي
سوء ادب يحتم امتناعه لانه من ايهام حدوث القديم وعكس
ان يقال ما قاله العلامة السنوسي في مقدماته وقسم موجود في المحل ولا
يفتقر الى المخصص قوله والوحدانية الخ النون للمبالغة والالف
والتاء للتانيث اللفظي قاله ابن عرفة وحكي ابن الوجه انزواء الشيء
بمعنى عن غيره قوله هي التي لا تعقل الذات بدونها واعترض
بان الذات قد تعقل وليس لها وجود واجيب بان المراد بالتعقل
الوجود فمعنى لا تعقل الذات اي لا توجد الذات بغير وجودها فانها
قوله ثم بعد تحقق وجوده الخ اي ظهور وبيان وكشف واجلا
حقايق تلك الاشيا كسته في ترائ العقول على ابكار الافكار رتب سبع
صفات فثم للترتيب الذكري حيث اعقب السلبية بالمعاني وانما
قدمت السلبية على المعاني لان السلبية من باب التخلية بالخا
المعجمة وصفات المعاني من باب التحلية بالحا المهملة والاولى متقدمة
على الثانية كما تقدم غير مرة وكان الموحد لما خلاه ونزهه عما
لا يليق به اخذ يحليه بصفات المعاني فان قلت صفات
المعاني قايمة بالذات ثابتة لها والصفات حاصلة بعد ان لم تكن
فكيف تاتي التخلية والتحلية قلت التخلية والتحلية انما هما بحسب
عقولنا وتعقلاتنا لا باعتبار ما في نفس الامر كما في التقدم

والتاخر بين الصفات والتعلقات القديمات والا فلا
تقدم ولا تاخر بينهما في نفس الامر ولبعض ما قلنا يشار بها
شرح الطريقة المحمدية وصفتها واما اتصافه بالسلوب
والاضافات الحاصلة بعد ما لم تكن ككونه غير رازق لزيد الميت
ورازقا للحي والمولود وبالصفات الحقيقية المتغيرة التعلقات
ككونه عالما بهذا الحادث وقادرا عليه فجايز اهـ وقوله
وهي كل صفة موجودة الخ اقول حقيقة المعاني لغة ما ليس
بذات سواء كان وجوديا او سلبيا او غيرهما وعرفا ما قاله الشيخ
وهي كل صفة موجودة قايمة بموجود اوجبت له حكما فصفة
المعنى معرف والصفة الوجودية الخ تعريف ومعرف وقول الشيخ
فالصفة كالجنس في الحد صادق بكل صفة وموجودة فصل مخرج
لما لم يقم ومعنى القيام الاتصاف والتحقق اي اتصافه بها
او تحققها به واوجبت له حكما فصل مخرج لما لم يجب والايجاب
هو ان يلزم من اتصاف الذات بالصفة ثبوت احكام الصفة للذات
وهل يطلق عليه كل صفة كمال ولا يطلق عليه الا ما ورد به اذن
من الشرع وهل مجرد الوقوع في الكتاب او السنة كاف في الاذن
او ليس بكاف محل خلاف لكن قال في شرح الطريقة اعلم انه لا خلاف
في جواز اطلاق الاسماء والصفات على الباري تعالى اذا ورد
اذن الشرع وعدم جوازه اذا ورد منعه واما اذا لم يرد به اذن
ولا منع وكان هو موصوفا بمعناه ولم يكن اطلاقه موهما ما لا يليق
في حقه تعالى فعندنا لا يجوز وعند المعتزلة يجوز واليه مال القاضي
وتوقف امام الحرمين وفصل الامام الغزالي فقال يجوز اطلاق الصفة
وهي ما يدل على معنى زايد على الذات دون الاسم وهو ما يدل

على معنى زائد على الذات دون الاسم واما ما يدل على نفس الذات
ثم ان كل ما فيه ايهام لا يجوز به الاذن وفاقا الا كالصبور والحليم
واعلم انه لا يكتفى في الاذن بمجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب
اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم
حتى لا يجوز اطلاق الماكر والمستهزي والمنشي والحارث والزارع
مع ورود الشرع بها وهذه وما فيه ايهام مطلقا يحمل في
الكتاب والسنة على الغايات التي هي افعال واثار يصح
صدورها عنه تعالى فيراد بالرحيم المحسن لا المتكثر المستولي على
ما سواه والحاصل انه يراد بها الاثر الحاصل في النهاية لا الحاصل
في البداية فهي مجاز مرسل في قوله سميت حالا معنى ان
الحال من حيث هو ما ليس موجودا في الخارج ولا معدوما
في الذهن قائما بموجود اي حالة كونه قائما بذاته وثابتا
لها قوله وهي القدرة والارادة الخ القدرة صفة ازلية
يتاتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه على وفق الارادة فصفة جنس
في الحد شامل لكل صفة ازلية فصل مخرج للحادثة اذ لا تاثير
لها فيما قارنته ويتاتى بها فصل مخرج لسائر الصفات
ما عدا الارادة وايجاد الممكن واعدامه فصل مخرج للارادة
اذ لا يكون بها ايجاد ولا اعدام وفي كون الايجاد والاعدام بالقدرة
واسناد التاثير اليها تسمح اذ التاثير والايجاد في الحقيقة انما
هو للذات الموصوفة بهذه الصفات كما نص عليه غير واحد
من المحققين قال العلامة ابن زكري والفعل للذات بتلك الصفات
وشمل الممكن الذي علم الله انه لا يوجد على ما فيه من الخلاف هل يسمى
مقدورا ولا ادمن نظر الى انه من افراد الممكن الذاتي قال هو

مقدور ومن نظر الى انه من افراد المستحيل العرضي قال غير مقدور
للقدرة القديمة وذلك كايمان من علم الله عدم ايمانه
كايمان ابي لهب فان ايمانه من حيث كونه ممكنا مقدور من
حيث كونه مستحيلا لتعلق علم الله بعدم وقوعه ليس مقدورا
ومن حيث ليس مقدورا او هو المعتمد وعلى وفق الارادة لبيان
الواقع لانه لا تتعلق قدرته بشي على غير وفقها اذ ذاك عين
الاكراه تعالى الله عنه والاشارة الى ان فعله تعالى للكائنات
انما هو بطريق الاختيار لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة
عند الفلاسفة والطبائعيين قوله والارادة عطف على القدرة
والارادة صفة يتاتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه
فصفة جنس في الحد شامل لكل صفة من الصفات العشرين
ويتاتى بها فصل مخرج لما عدا القدرة والارادة من العشرين
وال في الممكن هنا يكمل فيه ما تقدم من تعريف القدرة في افادة
العموم وانما غاير للتفنن واشار الى عموم ال في الممكن الى فساد
مذهب المعتزلة المخصصين تعلق الارادة بالخير دون الشر
وبالصلاح والاصلح دون مقابليهما وسياتي مزيد بيان لذلك
بعد وتخصيص الممكن فصل مخرج للقدرة اذ لا يتاتى بها تخصيص
اصلا والمتاتي بها الجلي شامل للمراد الذي علم الله انه لا يوجد ويجري
فيه الخلاف الجاري في المقدور وهو الممكن الذاتي اذا عرضت له
الاستحالة هل هو مراد الذي الارادة وليس مرادا لكونه مستحيلا
عرضا وبعض ما يجوز عليه متعلق بتخصيص وهو فصل مخرج
لتخصيص بكل ما يجوز عليه ستة اشياء تقابلها ستة اخرى
تماثلها في الحقيقة وهو الوجود الجائز بعد لا عن العدم المجوز

والمقدار المخصوص بدلا عن سائر المقادير والصفة المخصوصة
بدلا عن سائر الصفات والزمان المخصوص بدلا عن سائر
الازمنة والمكان المخصوص بدلا عن سائر الامكنة والجهة
المخصوصة بدلا عن سائر الجهات وقد نظمت تلك المقابلات
الست فقلت : وجود المقدار ثم الصفة : زمان المكان ثم الجهة
ونظمها بعضهم في هذين البيتين فقال :
الممكنات المتقابلات : وجودنا والعدم الصفات
ازمنة امكنة جهات : كذا المقادير روى الثقات
تنبيه كما وقع الخلاف في كون الممكن الذاتي الذي هو مستحيل
عرضي يقال عليه مقدور ومراد نظرا لامكانه ولا يقال عليه مقدور ولا
مراد نظرا لاستحالته العرضية كذلك وقع الخلاف في متعلق
الارادة اعني المراد هل يعم الخير والشر او ان المراد خاص بالخير
دون الشر والمعتمد عند اهل السنة انه يريد الخير والشر القبيح قال
صاحب بدء الامالي : مريد الخير والشر القبيح : ولكن ليس يرضى بالمحال
ولا يرضى لعباده الكفر قال في شرح الطريقة المحمدية من مذهب اهل
الحق ان ارادة الله تعالى متعلقة بكل كائن غير متعلقة بما ليس
بكائن لانه علم عدم وقوعه فعلم استحالته لاستحالة انقلاب العلم
جهلا والعالم باستحالة الشيء لا يريده البتة وروي مرفوعا عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وقد
اشتهر ذلك بين السلف لكن منهم من منع التفصيل بان يقال يريد
كل كائن ولا يقال انه يريد الكفر والظلم والفسق كما في الخلق
يقال انه خالق كل مخلوق ولا يقال خالق القاذورات والقردة
والخنازير تأدبا وخالف المعتزلة في الشرور والقبائح فزعموا

انه يريد من الكافر الايمان وان لم يقع لا الكفر وان وقع وكذا يريد
من الفاسق الطاعة وان لم تقع لا الفسق وان وقع حتى ان
اكثر ما يقع من العباد على خلاف مراده اهـ قوله المتعلقتان
بجميع الممكنات الخ اقول اختلف هل تتعلق الارادة بالممكن المعدوم
ام لا فمذهب القاضي لا يتعلقان به ولو تعلقتا به لوجد
فصح عدم التعلق به ومذهب امام الحرمين يتعلقان به
لان الشيء المتعلقان به من شرط التعلق بها الطريان والعدم
طاري فصح ان يتعلقا قالوا الممكنات على اربعة اقسام
ممكن معدوم بعد وجوده وممكن موجود في الحال وممكن سيوجد
وممكن علم الله انه لا يوجد اما الثلاثة الاول فلا خلاف في صحة
تعلق القدرة والارادة بها واما الرابع ففيه خلاف قال
صاحب الدرة المكنونة لا يتعلقان به اتفاقا وعندي يصح ان
تتعلق به الارادة والعلم لا تتعلق به القدرة ولو تعلقت
به لوجد اهـ من الجامع قوله والذي يجوز عليه الممكنات
المتقابلات اقول الستة كما قال في المقدمات
وتقدم النظم عليها قوله ومعنى التعلق طلب الصفة امرا
الخ وقيل اقتران الصفة بمتعلقها فهو نسبة بين امرين وهو
مذهب الفخر الرازي ومن وافقه وعليها فلا يتعلق العلم
بالمعدوم لان التعلق ح لا يوجد اذ النسبة لا توجد الا بوجود
طرفيها وعلى كون العلم لا يتعلق الا بالموجود نص الشيخ الاكبر ومن
وافقه عليه كالشيخ الشعراني وغيرهم والذي اخذناه انه
يتعلق بالمعدوم مضافا الى الوجود الذهني وبهذا ربما
يرجع الى كلامهم ويقع به التوفيق واما تفسير التعلق بانه

طلب الصفة امرا يقتضي انه يتعلق بالموجود والمعدوم لامور
منها ان الطلب ينصب على كل منهما ومنها ان الامر يصدق بكل
منهما دون الشيء وهذا هو السر في العدول عن الشيء الى الامر
في التعريف واعلم ان لكل من القدرة والارادة تعلقين صلوحي
وتنجيزي حادث فتعلق القدرة الصلوحي صلاحيتها للايجاد
والاعدام ازلا على وفق تعلق الارادة والتنجيزي اقترانها
بالحادث المقارن لتعلق الارادة بالحدوث الحالي وتعلق
الارادة الصلوحي صلاحيتها لتخصيص المعلوم الممكن ببعض الجائز
عليه الذي هو احد المتقابلات الست وما اشبهه من افراد
الممكن واما العلم فله تعلق واحد تنجيزي قديم ولا يصح
ان يكون له تعلق صلوحي لانه يلزم عليه ان يتصف تعالى بالجهل
قبل التنجيز الذي هو وقوع الكشف واما الكلام فالصحيح ان
له تعلقا واحدا تنجيزيا قديما واما السمع والبصر فلكل منهما
تعلقان تنجيزيان قديم وحادث واما الحياة فلا تتعلق لها
بشيء زايد على الذات وسياتيك مزيد بيان لذلك في تقسيم
صفات المعاني الى اربعة اقسام واعلم ان تعلق القدرة مترتب
على تعلق الارادة وتعلق الارادة مرتب على تعلق العلم وهذا
الترتيب بحسب العقل لا غير اذ لا ترتيب بين الصفات ولا بين التعلقات
بل لا يتاتى الترتيب القديم اصلا وقد ذكر العلامة القرطبي ان الخوض
في تعلقات الصفات واختصاصها من تدقيقات علم الكلام
وان العجز عن ادراكه غير مضر في الاعتقاد قوله والعلم
المتعلق بجميع الممكنات الواجبات انما قال الواجبات ليدخل فيه
العلم نفسه فيعلم علمه بعلمه اي فيعلم بذلك ان له علما انظر السنا

ت

هنا قوله والعلم صفة ينكشف بها الخ العلم معرف وصفة
وصفة الخ تعريف ومعرف فصفة جنس في الحد الشامل لكل صفة
وينكشف بها فصل مخرج لما لا ينكشف بها كالقدرة والارادة
فانهما للتاثير لا للانكشاف وكالكلام فانه للدلالة وبقي السمع
والبصر والادراك على القول به والمعلوم فصل مخرج للسمع
والبصر والادراك فانما ينكشف بها الموجود دون المعلوم
وعلى ما هو به فصل مخرج لما ينكشف به المعلوم على خلاف ما هو
به وهو الجهل ثم ان الجهل بسيط ومركب فالبسيط عدم العلم
بالشيء كعدم علمنا بما تحت الارضين وعما في بطون البحار من
الحيوانات وسمي بسيطا لانه شيء واحد لا تركيب فيه والمركب
هو كادراك عدم كذا مع الاعتقاد الغير المطابق كادراك
المعتزلة عدم رؤية الله تعالى في الاخرة معتقدين ذلك مع انه
يرى في الاخرة من غير جهة ولا كيف للمومن وقيل للرجال دون
النسا وبذلك يخرج الجن والملك لانهما ليس من افراد واحد
منهما ولا يحتمل النقيض كاعتقاد المقلد فانه يحتمل النقيض
بتشكيك مشكك قوله بل اي صفة الخ اي الحياة صفة
تصحح الخ فصفة جنس في الحد الشامل لكل صفة من العشرين وغيرها
ومخرج لما ليس بصفة وتصحح لمن قامت به الادراك فصل مخرج
لسائر الصفات ما عدا المعرف فحياته تعالى واحدة قديمة قائمة بذاته
لا تستلزم روحا كالحياة بعض المخلوقات التي هي عبارة عن ممازجة
الروح مع البدن بل جميع صفاته تعالى ليست كصفاتهم واعلم انه
اختلف في حقيقة كل من الحياة الحادثة والموت والروح فقيل
الحياة عرض يضاد الموت به ممازجة الروح لجسدها وقيل الحرارة

السارية في البدن وقيل غير ذلك واما الموت فقيل عرض يضاد
الحياة وقيل عدم الحياة عما من شانه ان يكون الوجود حيا فيكون
على الاول وجوديا وعلى الثاني عدميا ودليل الاول الذي خلق
الموت والحياة والخلق لا يتعلق بالعدمي والثاني يجوز الخلق
بمعنى التقدير يتعلق بالعدمي كالموت والوجودي كالحياة
واما الروح ففيها ما يزيد عن ثلاثمائة قول والاولى الوقف
لقوله تعالى ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي قوله
والكلام الذي ليس بحرف الخ ال فيه عوض عن المضاف
اليه ضميرا وظاهرا تقديره كلامه تعالى او كلام الله تعالى ليس بحرف ولا
صوت وفيها اشارة الى رسم الكلام بهاتين الصفتين السلبيتين
وكانه يقول كلام الله تعالى هو الذي ليس بحرف ولا صوت وهذا
الرسم ليس بمانع لصدقه على كلامنا النفسي ايضا الا ان يقال
ان قوله تعالى ويتعلق الخ مخرج لكلامنا النفسي وفيه نظر
لان كلامنا النفسي ايضا يتعلق بما يتعلق به علمنا قلت والحسن
ان يقال الكلام صفة قديمة دالة على كل معلوم فصفة جنس
في الحد شامل لكل صفة ومخرج لما ليس بصفة وقديمة فصل
مخرج لما ليس بقديم كالصفات الحادثة ودالة مخرج لما ليس
بدال من الصفات القديمة كالعلم وقوله على كل معلوم كالدلالة
على بعض المعلوم على تقدير كونها قوله ويتعلق بما يتعلق
به العلم وجه اشتراكهما في التعلق ان من علم امرا صح ان
يتكلم به والله تعالى يعلم ما يكون وما لم يكن ولا يرد ما امر الله
به مما علم انه لا يقع فامره متعلق بوقوع ذلك المامور وعلمه بعدم
لان تعلقات الكلام كيف كانت وان لم يتعلق بترك المامور بطريق

الامر فقد تعلق به بطريق النهي والوعيد والخبر بعدم وقوعه
انظر النماوي ووجه اقترانهما ان تعلق العلم انكشاف
اي تعلق انكشاف وتعلق الكلام دلالي اي تعلق دلالة
قوله وسائر انواع التغيرات او كالتبعيض [بعضهم من]
اوصاف الكلام الحادث فرق بين الحادث والمحدث بان الاول
اسم فاعل والثاني اسم مفعول وبان ما له ابتدا ان كان قائما
بالذات فهو حادث بالقدرة لا محدث وان كان مباينا للذات
فهو محدث بقول كن لا بالقدرة انظر النماوي هنا وكذا في الشرح
وتنقسم صفات المعاني الى اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشي
وهي الحياة وقسم يتعلق بجميع الجائزات والممكنات فقط فهي
القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات قديمة او حادثة
وهو السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلي اي
الواجبات والجائزات والمستحيلات وهو العلم والكلام والتعلق
اما ان يكون صلوحيا قديما واما ان يكون تنجيزيا والتنجيزي
اما قديم واما حادث اما القدرة فلها تعلقات تعلق صلوحي
قديم وهو صلاحيتها في الازل للتاثير فيما لا يزال وتعلق
تنجيزي حادث وهو تاثيرها في الممكنات بالفعل ولا يكون
الا فيما لا يزال واما الارادة فلها تعلقان ايضا تعلق صلوحي
وتعلق تنجيزي قديم اضافي ومعناه انه تعالى خصص كل شي في
الازل مضافا لوقته الذي علم انه لا يوجد فيه وهذا باتفاق
قيل ولها تعلق تنجيزي حادث وارده المحققون واما السمع
والبصر فلكل واحد تعلق واحد تنجيزي وهو وقوع الانكشاف
الا ان هذا التنجيزي على قسمين تنجيزي قديم وهو تعلق سمعه

بعضهم

ونبصر بذاته وصفاته الوجوديه في الازل دون صفات السلوب
لانها عدميه وصفات الاحوال لانها ثابته لا توصف بالوجود
الخارجي ولا بالعدم الذاتي كما سياتي تفسيرها وتنجيزي حادث
وهو تعلقها بالموجودات الحادثة فيما لا يزال واما العلم فله
تعلق واحد تنجيزي قديم ولا يصح ان يكون تعلقه تعلق صلوحي
لانه يلزم عليه ان يتصف تعالى بالجهل قبل التنجيزي الذي هو
وقوع الكشف بالفعل واما الكلام فالصحيح ان له تعلق
واحدا تنجيزيا قديما وتقدم الفرق بين تعلق العلم والكلام
بان الاول تعلق انكشاف والثاني تعلق دلالة وان اشتركا
في المتعلق من حيث ان من علم تكلم به وقيل لم يشتركا فيه
لان متعلق الكلام اعم من متعلق العلم بناء على ان العلم انما يتعلق
بالموجود وهو قول للشيخ الاكبر ووافقه عليه العلامة الشعراني
خلافا للسنوسي حيث قال ان متعلقهما واحد وهو المعلوم
وعليه اكثر المغاربة قوله رب العزة اي الغلبة كما في الجلالين
وعلق البيضاوي في اضافة الرب الى العزة لاختصاصها به
اذ لا عزة حقيقة الا له ولمن اعزه اه وقيل العزة حية مستديره
بجبل قاف المستدير بالبحر المحيط بالارض قوله معنويه اي منسوبه
الى المعنى فالواو منقلبه عن الالف واليا للنسب والتا للتانيث
قوله وهي ملازمة للسبع الاولى اي المعاني فالمعنويه
فرع المعاني تحققا اذ المنسوب فرع المنسوب اليه وليست
تلك الصفات المعنوية موجوده في الذات زائدة عن صفات
المعاني بل هي بمنزلة النتيجة لصفات المعاني القائمه
بالذات عليها وانما عدها المصنف بعد عده صفات المعاني

تنبيها

تنبيها على وجوب اتصاف الذات بصفات المعاني الزائدة على
الذات ولوجوب اتصاف الذات بها مع كونها ليست زائده
على صفات المعاني كما هو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري المتكلم
في علم العقايد المنسوب الى الامام ابي موسى الاشعري الصحابي
المنسوب الى الاشعر قوله ما دامت قيل ان ما هنا تامه ولا يصح
نقصانها لفساد المعنى قوله ومتكلم يلازم الكلام وكذلك
مدرك يلازم الادراك على القول به قوله معنوية منسوبه
الى المعاني صوابه الى المعنى كما تقدم فالواو بدل من الالف
التي في المعنى واليا للنسب المشدده يا النسب والتا للتانيث
اللفظي قوله والمعنويه ثابته حاصله ان الصفات على
ثلاثة اقسام قسم له وجود في الذهن وفي الخارج وهو صفات
المعاني وقسم له وجود في الذهن لا في الخارج وهي صفات
المعنويه وقسم لا وجود له لا في الخارج ولا في الذهن وهو
وهي صفات السلبيه قوله واما على القول براي من لا يثبتها
الخ اي من لا يثبت الاحوال هو شيخ ابي الحسن علي الاشعري
فانه قال بنفي المعنويه اما امام الحرمين والقاضي
ابو بكر فقد قال بثبوتها واما العلامة سيدي محمد ابن يوسف
السنوسي فقد قال في النفس تميل لمن قال بثبوتها ودليل
المعاني بجوامع الاربع الجمع بالحقيقه والجمع بالعله والجمع
بالشرط والجمع بالدليل فالجمع بالحقيقه مثل ان تقول حقيقة
القادر فيما نشاهد من له قدرة والمريد من له ارادة
والعالم من له علم والسميع من له سمع والبصير من له بصر
والمدرك حملا على القول بالادراك من له ادراك والمتكلم من له

فني

كلام والحكم بالعلة مثل ان تقول كون المحل قادرا او مريدا او عالما او حيا اثر من اثار الحياة والحكم بالدليل مثل ان تقول الايجاد دليل القدرة والتخصيص دليل الارادة والاتقان دليل العلم والاتصاف بهذه الصفات دليل الحياة اذ لا يتصف بهذه الصفات الا من كان حيا قوله ومما الواو استئنافية ومن تبعيضية وما موصول اسمي اي بعض الذي يستحيل لذاته عشرون صفة وكان بعض المستحيل اثنا عشر بناء على ان بعض الواجب له تعالى عشرون وذلك على القول بثبوت الاحوال المعنوية واما على القول بنفيها فليس الواجب الا اثنى عشر صفة والمستحيلات التي هي اضدادها كذلك اثنى عشر واطلاق الصفة على الامر المستحيل مجازا لانه عدم والصفة عبارة عن المعاني الموجودة القائمة بالموصوف قوله واهل اللغة يطلقون الضد على مطلق المنافي سواء كان وجوديا كاضداد المعاني او عدميا كاضداد السلوب قوله والحركة هو السكون الخ السكون قيل هو عدم الحركة وقيل هو الكون الثاني في الحيز الاول وعلى هذا فالسكون وجودي والتقابل بين الحركة والسكون من باب تقابل الضدين وعلى التفسير الاول فالسكون عدمي والتقابل بين الحركة والسكون من باب تقابل النقيضين على ما فيه من اطلاق النقيض على المساوي قوله وهي العدم والحدوث وطرو العدم الخ هذه الثلاثة تنافي الثلاثة مما يجب وعطف الحدوث وطرو العدم على العدم من عطف الخاص على العام لان العدم صادق بالعدم السابق والعدم اللاحق والعدم المستمر بخلاف الحدوث وطرو العدم لان الاول عبارة عن التجدد بعد عدم

والثاني

والثاني عبارة عن ثبوت العدم اللاحق او هما من عطف اللازم على الملزوم لان العدم اذا كان مستحيلا في حقه تعالى لم يتصور لا سابقا ولا لاحقا قوله بل التحقيق انه مساو لنقيض الوجود اي العدم مساو للاوجود الذي هو نقيض الوجود قوله بان يكون جرما الباقية يصح ان تكون سببية اي بسبب كونه جرما وان تكون تصويرية اي صورة المماثلة ان تكون ذاته جرما الخ وانما قال جرما ولم يقل جسما لان الجرم اعم منه ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص دون العكس كما ان نفي الحيوان يستلزم نفي الانسان دون قلب وايضا انما عبر بالجرم ليشمل المركب كالجسم لانه ما تركب من جواهر وغير المركب كالجوهر الفرد الذي لا يحتمل القسمة لصغره وبهذا اعلم ان الجرم اعم من كل من الجسم والجوهر فتقول كل جسم جوهر جرم وليس كل جرم جسما فبعض الجرم جسم وذلك اذا تركب من جواهر قليلة او كثيرة وبعض الجرم ليس بجسم اذا لم يتركب هذا فيما بين الجرم والجسم وكذا فيما بين الجرم والجوهر فتقول كل جوهر جرم وليس كل جرم جوهرا فبعض الجرم جوهر اذا لم يتركب وبعض الجرم ليس بجوهر اذا تركب وكذا الحال فيما بين كل من الجرم والجوهر والجسم وبين الذات فالذات اعم من كل من هذه الثلاثة اذ تقول كل جرم او جوهر او جسم ذات وليس كل ذات جرما او جوهرا او جسما فبعض الذات جرم او جوهر او جسم كالذات الحادثة والجوهر الفرد و بعض الذات ليس جرما ولا جوهرا ولا جسما كذات الله عز وجل القديمة المنزهة عن المماثلة للحوادث وهل يطلق على الله ذات او لا منع بعضهم الاطلاق مستدلا بعدم وروده لا

في الكتاب والسنة واجازه اخرون ولا اعلم لهم مستندا في ذلك
قوله او يكون عرضا اي عبر بالعرض لكونه اخص والصفة
اعم لان ثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم بخلاف العكس فنقول
كل عرض صفة وليس كل صفة عرضا فبعض الصفة عرض كقولنا
[illegible] وبعض الصفة ليس بعرض كصفات الله تعالى فان قلت
الاعراض قائمة بالجرم لا تبقى زمانين وهل يجددها الله تعالى
في الجرم باعيانها او يخلق اعراضا مثلها فالجواب ان الله تعالى
يخلق امثالها بنفس اعدامها ففي الزمان الثاني يخلق العرض
الثاني المماثل للاول ولا يجددها باعيانها للزوم وجود الشيء
حال عدمه وايضا لو اوجدها باعيانها للزم عليه خلو الجرم
عن العرض وقيام العرض بنفسه في الزمان الثاني فلا يفعل
عادة الا في الزمان الثالث وذلك محال فلم يبق الا ان يخلق
الله امثالها بنفس انعدامها في الزمان الثاني انتهى من الحاشية
قوله او له هو جهة عطف خاص على عام لانه يلزم من كونه
له جهة ان يكون في جهة قال ابن عبد السلام معتقد
الجهة لا يكفر وقيده النووي بكونه من العامة وطعن ابي حمزة
بعسر فهم نفيها قوله او يتصف بالاغراض في الافعال
الاغراض بالغين المعجمة لا المهملة جمع غرض والغرض هو
العلة الباعثة على الشيء وانما ذكر الاغراض مع انها داخلة
في جملة الاعراض بالمهملة قصد المبالغة في نفيه عموما
وخصوصا قوله قدر ذاته من الفراغ اي الفراغ عبارة
عن كون الجرمين لا يتماسان ولا بينهما ما يماس وجرمية
الاجرام مستحيلة في حق الله تعالى مطلقا اي سواء كانت تلك

كثيفة وهي التي يكون بينها التماثل ويستحيل تداخلها او
شفافة وهي الاجسام النورانية التي يجوز تداخلها كاجسام
الملائكة والارواح ودليل الجواز تداخل الاجسام النورانية
قوله صلى الله عليه وسلم ان لله ملكا ملأ ثلث الكون
فيكون كالفضا الذي هو عبارة عن كل ممدود منخرق والجسم
عبارة عن ممدود متحيز قابل للقسمة وعليه فاذا ائتلف
جوهران قيل عليهما جسم واحد وهل الظل اللازم للاجرام
جرم او عرض خلاف والمعتمد انه جرم بدليل ان كل ما يوصف
به الجرم يوصف به الظل فكلما يوصف الجرم بالطول والقصر
او الزيادة او النقص بدليل مشاهدته في نصفي النهار الاول
والثاني كذلك ويتصف الجرم بالحركة او السكون وبانه يقوم
بنفسه والظل كذلك الى غير ذلك واعلم ان الحركة انتقال الجرم
من حيز الى حيز والسكون ثبوت الجرم او عدم الحركة وليس
الظل عرضا لفقدان اوصاف العرض فيه اذ العرض لا يقوم
بنفسه والظل قائم بنفسه والعرض لا يبقى زمانين والظل
يبقى زمانين فاكثر فتعين بهذا ان الظل يقال عليه جرم ولا
يقال عليه عرض وانظر ما حقيقة الظل قوله وكذا يستحيل
عليه تعالى ما يستلزم مماثلته للحوادث اعلم ان جهات
انواع المماثلة عشرة ذكر المصنف منها ثمانية وترك اثنين
وهما ان يكون محاذيا للجرم او مرتسما في خياله واما المحاذاة
عبارة عن قرب الشيء من الشيء وذلك لا يخلو اما ان يكون
قرب اتصال او انفصال وكل منهما محال في حقه تعالى فان قيل
لك اين الله منك فقل حيث انا منه قريب من غير اتصال بعيد

وهو

من غير انفصال لان الاتصال والانفصال يستلزمان المسافة
والمسافة في حق الله محال كالعرضية والخيال خزانة الوهم التي
تحفظ صور المحسوسات بعد انتقالها من الحس المشترك وغيبتها
عنه والصور هنا ما يمكن ادراكه واقتناصه باحدى الحواس الخمس
الظاهرة والله سبحانه وتعالى يستحيل عليه ان يكون صورة
مرتسمة في خيال مجرم او في ذهنه والمراد بالذهن العقل وقيل
الذهن التفطن والتفكر في المعقولات بالخواطر المتعلقة
تنبيه اعلم ان الحواس التي هي الات لادراك
النفس دون الجسم عشرة خمس ظاهرة وهي السمع والبصر
والشم والذوق واللمس وخمس باطنة وهي الحس والخيال
والوهم والحافظة والمتصرفة فالخيال والحافظة خزانتان للحس
والوهم والخامسة التي هي المتصرفة تدرك وتقتنص بعض ما في
الخيال من الصور مع بعض وتفصل عنه والخمس الظاهرة
قال الزيقان وبالباطنة قالت الفلاسفة والحكماء دون
اهل السنة ولكن لا يضر اعتقادها عندهم وبقي عليك معرفة
تعريف ورسم كل واحدة من تلك الحواس العشرة لغة وعرفا
ومحل كل واحدة منها الخ قوله ولا يتصف بالصغر ولا بالكبر اي
لا يقال الله صغير ولا كبير بمعنى كثير الاجزاء او الاقعد وورد الكبير
المتعال الكبير لا بهذا المعنى واما اطلاق الاكبر عليه فبمعنى
الكبير قوله ومعنى كونه واحدا في ذاته وصفاته وافعاله
انه لا مثل له سبحانه وتعالى في الذات ولا في الصفات ولا في الافعال
وان ذاته ليست مركبة من اجزاء وان كل صنف من صفات ذاته
القائمة بها لا يقوم بذاته صنف اخر مثلها فيجب ان يكون تعالى

المشترك صح

قادرا بقدرة واحدة وعالما بعلم واحد وهكذا سائر صفات
الذات قوله ولا للسكين في القطع الخ اعلم انه لا اثر
للطعام في الشبع ولا للماء في الري او النظافة ولا للنار
في الاحراق والتسخين ونضج الطعام ولا للثوب ولا للجدار
او دفع الحر والبرد ولا للشجر في الظل ولا للشمس وسائر
الكواكب في الضوء ولا للسكين في القطع ولا للماء البارد في
كسر قوة حرارة ماء حار كما لا اثر للحار في كسر ما بارد ونحو
على هذا الكل اجرى الله تعالى عادته ان يوجد عنده شيئا من
الاشياء انظر الواسطي هنا قوله والعجز امر وجودي الخ العجز
صفة وجودية ولهذا يمكن ايجاده وقيل عدم القدرة على الشيء
ولا يتعلق العجز الا بامر وجودي فالقائم حال القيام عاجز
عن القيام لا عن القعود والزمن عاجز عن القعود لا عن
القيام وقيل يتعلق بالعدم وعليه فالزمن عاجز عن القيام
وح ففي كل من العجز ومتعلقه خلاف بالوجودية والعدمية وهذا
كله انما هو في عجزنا الكائن بنا واما العجز المستحيل عليه
تع المنافي للصفة الوجودية التي هي القدرة الازلية القائمة
بذاته فلم يدخل الوجود ولم يلبس حلته وكذا سائر المتنافيات
قوله وهي الكراهية هي بتخفيف اليا قوله اذ يتعالى
ان يقع في ملكه الا ما يريد الخ اقول قال الحافظ ابن حجر في شرحه
على البخاري بعد ان ذكر كلاما طويلا ويقال ان بعض ائمة اهل
السنة حضر للمناظرة مع بعض ائمة اهل المعتزلة فلما جلس
المعتزلي قال سبحان من تنزه عن الفحشاء فقال السني سبحان
من لا يقع في ملكه الا ما يشاء فقال المعتزلي ايشاء ربنا ان يعصى

فقال السني أيقضي ربنا شرا فقال المعتزلي ارايت ان منعني
الهدى وقضى علي بالردى احسن الي ام اسا فقال السني
ان كان منعك ما هو لك فقد اسا وان منعك ما هو له فانه
يختص برحمته من يشا فانقطع المعتزلي عن المناظرة
بل بينهما عموم وخصوص من وجه اقول بين متعلقي الامر والارادة
الوجهي لا بينهما نفسهما اذ الامر والارادة متباينان حقيقة
ومتعلقا اذ تعلق الامر تعلق دلالة وتعلق الارادة تعلق تخصيص
والحقيقة غير الحقيقة فلم يبق الا ان تكون النسبة بين المتعلقين
الداخلين تحت الممكن وهما المامور به والمراد فيجتمعان
في ايمان المومن بالفعل كايمان النبي وتابعيه فيقال عليه مامور
به ومراد وينفرد المامور عن المراد بايمان من علم الله تعالى انه
لا يومن كايمان ابي جهل وابي لهب فانه يقال عليه مامور
به فقط ولا يقال مراد وينفرد المراد عن المامور به بكفر الكافر
ومعصية العاصي محرما او مكروها وغير ذلك كالمباح فان
ذلك يقال عليه مراد ولا يقال عليه مامور به لان الله لا يامر بالفحشا
ولا يرضى لعباده الكفر اما اذا لم يتعلق الامر والارادة بالشيء
فليس بممكن كالكفر في حق الانبيا والملائكة فانه لا يقال عليه
مامور به ولا مراد وحيث لم يدخل تحت هذه المتعلقين ولم
يكن فرادهما فلم يكن لهما تعلق به فلم يكن ممكنا بل مستحيلا
عليه وبهذا تعلم ان متعلق الامر والارادة اخص من الممكن
والممكن اعم منه لشمول الممكن اذ ذاك ما شمله هذا المتعلق
من الماصدقات الثلاث اعني ماصدق الاجتماع وماصدقي الانفراد
وانفراده عنه بصدقه على الكفر والمعصية وح فالممكن يمكن

على اربعة انواع ممكن مامور به مراد وممكن لا ولا وممكن مامور
به غير مراد وممكن مراد غير مامور به وان متعلق الامر
والارادة يقال على ثلاثة انواع فقط وهي ما خلا الثاني
من هذه الانواع الاربعة ولم ار من فهم هذا الفهم ممن
تكلم من اهل هذا الفن على هذه المسئلة فتدبره
وقد يامر ولا يريد اعترض بعض المعتزلة هذا القسم الثالث
بانه كيف يصح انه يامر بما لا يريد واجيب بان ذلك ليس
بممتنع ولا مستحيل وقد قال العلامة المازري مذهب اهل
السنة ان الله تعالى اراد ايمان المومن وكفر الكافر ولو اراد
من الكافر الايمان لامن يعني لو قدره لوقع وقال اهل
الاعتزال بل اراد من الجميع الايمان فلجانب المومن وامتنع
الكافر فحملوا الغايب على الشاهد لانهم راوا ان مريد الشر
شرير ومريد الكفر اشر فلا يصح ان يريده الباري تعالى واجاب
اهل السنة بان مريد الشر شرير في حق المخلوقين واما في الخالق
فانه يفعل ما يشا واما قولهم ولا يرضى لعباده الكفر فاجيب
عنه بانه من العام الذي اريد به الخصوص ممن قضى الله له بالايمان
فعباده على هذا الملائكة ومومنوا الانس والجن وقال
اخرون الارادة غير الرضا فمعنى لا يرضى لعباده الكفر لا يشكره
لهم وقيل لا يرضاه دينا مشروعا لهم وقيل الارادة تطلق بازا
شيئين ارادة تقدير وارادة رضا والثانية اخص من الاولى صح
ويويد ذلك ما قاله البغوي قال ابن عباس رضي الله عنه ولا يرضى
لعباده المومنين الكفر وهم الذين قال الله تعالى في حقهم ان
عبادي ليس لك عليهم سلطان فيكون عاما في اللفظ خاصا في المعنى

كقوله تعالى عينًا يشرب بها عباد الله يريد بعض العباد واجراه
بعضهم على العموم وقالوا لا يرضى لاحد من عباده الكفر وحكي
ذلك عن قتادة وهو قول السلف حيث قالوا الكفر الكافر غير
مرتضى وان كان بارادته تعالى اهـ والحاصل انه اختلف في الرضا
هل هو صفة سلبية او صفة معنى فعلى انه من صفات السلوب
عرف بانه عدم الاعتراض على الفعل وعلى انه من صفة المعنى قيل
هو مرادف للارادة وقيل هو اخص منها لانه ارادة رضا
وهي اخص ويرد على دعوى الترادف قوله تعالى ولا يرضى لعباده
الكفر وهو باطل بدليل المشاهدة فتعين اما ان يكون اخص
من مطلق الارادة او مباينا لها فليتامل اهـ تمت

اعلم ان الكلام اما عام اريد به عام نحو والله بكل شيء عليم
او خاص اريد به خاص نحو فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها
او عام اريد به خاص نحو واوتيت من كل شيء تدمر كل شيء
ونحو ما في الايتين ولا يرضى لعباده الكفر وعينا يشرب بها
عباد الله اذ المراد بالعباد البعض في الايتين كما تقدم او
خاص اريد به عام نحو فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما اي لا تؤذهما
بشيء من الاذية اهـ من ابن حجر على الاربعين النووية قوله
وامن به اي كابي لهب والنمرود وفرعون فان ايمان كل
منهم تعلق العلم بعدمه مع امر كل به وحيث علم الله ان
ايمان كل لا يوجد وامره بالايمان كان ذلك من التكليف بالمحال
مثلا يقال ايمان ابي لهب محال لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه
فلو امره الله تعالى به لكان قد كلفه بالمحال وهكذا افاد العلامة
الغنيمي لكن اذا نظر بشرط تعلق علم الله بعدم وقوعه فينبغي

ان يكون من المحال لذاته ويلزم من فرض وقوعه بذلك الشرط محال
وهو الجهل او الكذب وكذا الكلام في الواجب لغيره على ذلك
الوجه اهـ وفي لب الاصول الاصح جواز التكليف عقلا بالمحال
اي الممتنع سواء كان محالا لذاته او ممتنعا عقلا او عادة
كالجمع بين الضدين نحو الجمع بين السواد والبياض ومحالا لغيره
اي ممتنعا عادة لا عقلا كالمشي من الزمن وخرج بالتكليف
بالمحال التكليف المحال فلا يجوز والفرق بينهما ان الخلل في الاول
يرجع الى المامور به وفي الثاني الى المامور كتكليف ميت وجماد
قوله والذهول الخ يوخذ مما ذكره المؤلف ان بين الذهول
والغفلة عموما وخصوصا مطلقا والغفلة اعم من الذهول
وهو اخص منها فكل ذهول غفلة وليس كل غفلة ذهولا
فبعض الغفلة ذهول اذا سبقه علم وبعض الغفلة ليس ذهولا
اذا لم يسبقه علم قوله لان علته وطبيعته اي العالم
قديمه وعلة العالم اي ذات الباري على زعمهم الفاسد
ويقال لها عندهم علة العلل ايضا قوله والموت والصمم
والعمى والبكم الموت عدم الحياة عما من شانه ان يكون حيا
وقيل مفارقة الروح البدن وقيل صفة وجودية تضاد الحياة
وتخلفها في محلها فهو عدمي على الاول وجودي على الثاني
والدليل على انه وجودي تعلق الخلق به في قوله تعالى خلق الموت
والحياة والخلق انما يتعلق بالوجودي وحمله القايلون بالاول
على معنى قدر والتقدير يتعلق بالوجودي والعدمي ورد هذا
الحمل بان فيه نقل اللفظ عن ظاهره والاصل ابقاء ما كان على
ما كان والصمم افة تمنع من وجود السمع وكذا العمى على

القول بانه وجودي وقيل عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا
والبكم انه ممتنع من وجود الكلام او عدم الكلام عما من شانه
ان يكون متكلما وعليه فلا يقال في الحمار ابكم لانه ليس من شانه
ان يكون متكلما قوله فهو ضد العلم صوابه ان يقال فهو نقيض
العلم كما تقدم في كلامه فليراجع قوله وكذا كون العلم ضروريا
او نظريا الخ اشار بذلك الى ان علم الله تعالى قديم ومنزه عن
كونه كسبيا او ضروريا او بديهيا او نظريا وقد تقدم ان علم الله
سبحانه قديم واما العلم الحادث فهو علم المخلوقات وهو ما تعلق
بمعلوم او بمعلومين فاكثر على الجملة من غير تفصيل وهو على اربعة
اقسام كسبي وضروري وبديهي ونظري فالكسبي هو العلم
الحادث المقدور بالقدرة الحادثة على وجه النظر والاستدلال
والضروري هو العلم الحادث الذي لا قدرة للعبد على دفعه
مع مقارنته لاحد الحواس كالعلم بالمرئيات والمسموعات
والمذوقات والمشمومات والملموسات والبديهي هو
قريب من الضروري الا انه لم يقترن باحد الحواس وهو
العلم باستحالة المستحيلات كاستحالة اجتماع الضدين وان
الشيء الواحد لا يكون قديما او حادثا او موجودا معدوما في زمن
واحد وان لا واسطة بين الاثبات والنفي والنظري هو صفة
حادثة تتعلق بالمنظور فيه وهو على قسمين علم يحصل باثر النظر
على الاتصال وعلم يحصل بتذكر النظر فالذي يحصل باثر النظر لا يكون
الا كسبيا للعبد ابدا والذي يحصل بتذكر النظر تارة يكون كسبيا
اذا نظر وتارة يكون ضروريا اهـ من الحاشية على شرح قوله
والصلاح والاصلح للخلق الخ قال في شرح الواسطي مراده بالصلاح

ماضده او

ماضده فساد وبالاصلح ماضده صلاح الا انه دونه قال
الشيخ قدس الله سره اذ لو وجب عليه فعل الصلاح والاصلح
للخلق كما تقوله المعتزلة لما وقعت محنة دنيا واخرى ولما وقع
تكليف بامر ولا نهي وذلك باطل بالمشاهدة اهـ قال بعضهم
ولا يخفى ان مرادهم بالاصلح بالنسبة الى الشخص لا بالنسبة الى
الكل من حيث الكل كما ذهب اليه الفلاسفة في نظام العالم
ولذلك سال الاشعري استاذه ابا علي الجبائي عن ثلاثة اخوة
عاش احدهم في الطاعة واحدهم في الكفر والمعصية والاخر
مات صغيرا فقال يثاب الاول ويعاقب الثاني ولا يثاب
الثالث ولا يعاقب فقال الاشعري ان قال الثالث يا رب
هلا عمرتني فاصلح وادخل الجنة كما دخل اخي المؤمن فاجابه
الجبائي بان الرب يقول لو كنت اعلم انك لو عشت لفسقت
فدخلت النار فقال الاشعري لو فان قال الثاني يا رب لم لم
تمتني صغيرا حتى لا اعصي فلا ادخل النار كما امت اخي
فبهت الجبائي اهـ قوله ورؤية الخلق لله عز وجل في الاخرة
اي من افراد الممكن رؤية الخلق له تعالى في الاخرة ورؤيته على ما
يليق به تعالى من غير جهة ولا جسمية ولا تحيز لانه تعالى موجود
وكل موجود يصح ان يرى بالبصر فالله سبحانه وتعالى يصح ان
يرى بالبصر واستدعاء الرؤية للمرئي والجهة والتوسط بين
القرب جدا والبعد جدا انما هو عادي يقبل التخلف اصلا و
ليست الرؤية بانبعاث شعاع يتصل بالمرئي حتى تستحيل رؤيته
جل وعز لاستحالة الاتصال والشعاع به تعالى اذ لو كانت الرؤية
باتصال شعاع للزم ان لا يرى الرائي الا مقدار حدقته كيف وهو ينكشف

للرائي في نظرة واحدة اضعاف ذاته اضعافا لا تحصر لها نحت
يقطع انه لا يمكن انه ينفصل شعاع يتصل منه بشيء منها والروية
عند اهل الحق لا تستدعي عن جهة ولا مقابلة وانما تستدعي مطلق
كل تقوم به وليست بانبعاث الاشعه من العين ولا يمنع
منها قرب ولا بعد ولا لطافة ولا حجاب كثيف اهـ سنوسي قوله
ودليل حدوث العالم بفتح اللام ويجمع على عوالم كخاتم بفتح التاء وخواتم
بكسر التاء وكلما كان على هذا الوزن يكون مفرده مفتوحا وجمعه مكسورا
صرح به بعض شراح الالفية قوله البرهان هو احد الخ اقول
البرهان مشتق من البره الذي هو القطع لان العرب تقول برهت
العود اي قطعته ولا شك ان البرهان يقطع حجة الخصم ويحجه وقيل
مشتق من البره الذي هو البياض لان العرب يقولون المراة
البرها اي البيضا ولا شك ان البرهان يبيض القلب وينفيه
من الجهل وقيل مشتق من البرهة التي هي البينة ولا شك
ان البرهان يبين الحق على ما هو عليه ويظهره والبرهان
والدليل بمعنى واحد على القول بترادفهما واما على القول
بتباينهما فالبرهان اخص والدليل اعم وبيانه ان تقول
البرهان يشترط فيه ثلاثة شروط وهي ان يكون مركبا قطعيا
عقليا بخلاف الدليل لانه يكون مركبا وغير مركب ويكون قطعيا
وظنيا ويكون عقليا ونقليا اهـ بجيجي ثم قال ايضا ويقال
هنا الدليل ونفس الدليل ووجه الدليل والوجه الذي يدل منه
الدليل فالدليل هو العالم ونفس الدليل حدوثه ووجه الدليل
افتقاره الى محدث والوجه الذي يدل منه الدليل هو استحالة
وجود الصنعة من غير صانع فاشار الى الدليل ونفس الدليل

ووجه الدليل بقوله بحدوث العالم واشار الى الوجه الذي
يدل منه الدليل بقوله لانه لو لم يكن له محدث الى آخره اهـ اعلم
ان الحجة العقلية التي هي نوع من نوعي مطلق الحجة تنقسم على
خمسة انواع وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر
والسفسطة ودليل الحصر كما قال التبريزي عقلي وذلك
لانه لا يخلو اما ان يكون مفيدا او غير مفيد فان كان غير مفيد
فهو عبث اذ لا عبرة به وان كان مفيدا لا يخلو اما ان يكون
للتصديق او لغير التصديق فان كان مفيدا لغير التصديق
كالتخييل والتعجب سمي ذلك شعرا وان كان مفيدا للتصديق
لا يخلو اما ان يكون تصديقا جازما او غير جازم فان
كان تصديقا غير جازم سمي ذلك خطابه وان كان تصديقا
جازما لا يخلو اما ان يتعين كون ذلك التصديق حقا اولا
يتعين فان لم يتعين لا يخلو اما ان يعترف به عموم الناس
والزم الخصم ودفعه لمقدماته سمي ذلك جدلا واما ان
لا يعترف به عموم الناس سمي ذلك مشاغبة وان اعتبر ذلك
التصديق حقا سمي ذلك برهانا وان لم يعتبر كونه حقا سمي
ذلك سفسطه وزاد على ذلك اهـ وجعلها البيضاوي
في الطوالع ثلاثة انواع البرهان والخطابة وسمي الامارة
ايضا والمغالطة ودليل الحصر فيها هو ان يقال الحجة العقلية
لا تخلو اما ان تتركب من مقدمات قطعية او من مقدمات
ظنية او شبيهة باحداهما فان تركبت من مقدمات قطعية
سمي برهانا وان تركبت من مقدمات ظنية سمي ذلك خطابة
وامارة وان كانت شبيهة باحداهما سمي ذلك مغالطة اهـ من

شرح الجامي قوله الا من مقدمات يقينية وفي كلام غيره يقينيات
واليقينيات ستة اقسام اوليات وتسمى بديهيات وهي ما يجزم
به العقل بمجرد تصور طرفيه كقولك الواحد نصف الاثنين فحصل
اليقين به باول وهلة يعني اول ما ينطق به الانسان يحصل له
اليقين بلا تامل وكذلك الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وتسمى
حسيات وهي ما يجزم به العقل بواسطة الحس كقولنا الشمس
مشرقة والثلج بارد وتجربيات وهي ما يجزم به العقل بواسطة التكرار
مرارا كثيرة بحيث يقطع العقل بان ذلك ليس على سبيل الاتفاق
كقولنا شراب السكنجبين والسقمونيا يسهل الصفراء او يسكنها
فلقد احصول يقين بالتجربة وحدسيات وهي ما يجزم به
العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع مصاحبة القرائن
كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس وهذا احصل له اليقين
بالتخمين يعني ان الانسان تخمن في نفسه حتى يحصل له اليقين
كما تقول العامة حصل له اليقين بالتخمين وهو احسن عند اهل العلم
ومتواترات وهي ما يجزم به العقل بواسطة حس السمع وواسطة
حاضر في الذهن وذلك ان يخبر عن محسوس يمكن وقوعه كقولك
محمد رسول الله ادعى الرسالة وظهرت المعجزة على يده وهذا احصل له
اليقين بالتواتر وقضايا قياساتها معها وهي ما يجزم به العقل
بواسطة حاضر يتصور معها كقولك الاربعة منقسمة بمتساويين
وكل منقسم بمتساويين فهو زوج ينتج الاربعة زوج هنا حصل
به يقين بواسطة حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين
هنا في الغد فنقول الرؤية طلبها موسى بشهادة القران وكل ما
طلبه موسى فهو جائز بشهادة العصمة اذ المعصوم لا يطلب مستحيلا //

ولا واجبا ينتج الرؤية جائزة والالف في الرؤية للعهد والمعهود
رؤية موسى وامتثالها لله تعالى ولو كانت رؤية موسى ممتنعة
واجبا او مستحيلة لما طلبها موسى عليه الصلاة والسلام قوله
يقينية احترز به عن الظنية كما اذا قلت هذا قول ابي العباس
المرسي حق ينتج هذا حق وهو ظني لان ابا العباس ليس بمعصوم
وان كان وليا وهذا كله اذا كان البرهان مركبا من مقدمتين
فقط اما اذا كان مركبا من ثلاث مقدمات او اربع فلا يكون
الا قطعيا مثال ذلك النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال
خفية فهو سارق وكل سارق تقطع يده بدلالة السارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما هذا البرهان مركب من ثلاث
مقدمات قطعية اهـ من شرح الجامعي مع تخليص في بعض التركيب
قوله فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا الخ لانه يلزم من نفي
اللازم نفي الملزوم وما يترتب على هذا الضابط معرفة ما يرد عليك
من امثاله قوله لو لم يكن قديما الخ وايضا ان ما صدق بالملزوم وما
وما صدق باللازم لازم وقوله لو لم يكن قديما ملزوم وقوله حادثا
لازم وبيان الملازمة ان الشيء لا يخلو اما ان يكون قديما او حادثا
فاذا انتفى كونه حادثا وهو اللازم انتفى لو لم يكن قديما وهو
الملزوم ولم يصرح بنفي اللازم لانه معلوم من الكلام ومثل
ذلك جار في ساير ما ياتي من امثاله كقولنا لو لم يكن باقيا
لو لم يكن قديما لكن عدم كونه قديما محال لما سبق فعدم كونه باقيا
محال فوجب ان يكون باقيا ومن القواعد العقلية المجمع عليها بين
جميع الفرق ان ما ثبت قدمه استحال عدمه اهـ من شرح العقيدة
قوله لو امكن ان يلحقه العدم الخ اقول انما قال لو امكن ولم يقل لو لحقه

الالزام

بدل امكن لنفي ما يتوهم من انه لو قال لو لحقه العدم لانتفى عنه
القدم للتوهم ان امكان لحوق العدم قبل حصوله لا يستلزم
نفي القدم وتوجيه ذلك ظاهر ويوخذ مما سياتي قوله لكون
وجوده حينئذ يصير جايزا بيان للملازمه بين المقدم
والتالي في الشرطيه واشاره الى ان الملزوم ليس بيانا لانه
بواسطتين كون الوجود حينئذ جايزا وكون الجايز لا يكون الا
حادثا اهـ تماوي قوله والجايز لا يكون وجوده الا حادثا
قلت لو لم يقل والجايز لا يكون الا حادثا باسقاط لفظ وجوده قلنا
لو قال ذلك لدل كلامه على ان كل جايز حادث ولا يصح ذلك
اذ لا يثبت الحدوث الا لما حصل في الوجود واما الجايز الذي
لم يرد الله وقوعه كايمان ابي لهب وابي جهل مثلا وكوجود افراد
كثيره للشمس في الخارج او جبل من ذهب فليست بحادث
وان كانت جايزه وعلى هذا فبين الحادث وكل من الجايز والممكن
عموم مطلق والجايز اعم لانفراده بنحو ايمان ابي لهب مما لم تتعلق
الاراده بوقوعه فانه يقال عليه جايز وممكن ولا يقال عليه حادث
لعدم دخوله في الوجود الخارجي دون الذهني اذ لا يقول به اهل
السنه قوله كيف وقد سبق استفهام على وجه الاستبعاد مشوب
بالتعجب والانكار والمقصود من الاستفهام انكار نفي التعجب عنه
قوله واما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلانه لو ماثل
شيئا منها الخ اشاره الى قياس استثنائي ذكرت شرطيته
وطويت استثنائيته واقيم مقامها جملة وذلك محال والاصل
لكنه ليس بحادث فلا يماثل شيئا منها واشاره الى قياس
اقتراني مركب من شرطيه وحمليه وهي قوله وذلك محال والاشاره

كونه حادثا وعلى هذا فليس كل ما بعد القدم من البراهين اشاره
الى قياس استثنائي كما ادعاه بعضهم تماوي قوله لان كل ما ثبت
بيان للملازمه بين المقدم والتالي في شرطيه هذا القياس
وهو قوله لو ماثل شيا منها لكان حادثا اهـ تماوي قوله فلانه
لو احتاج الى محل لكان صفة اشاره الى قياس استثنائي مركب
من شرطيه متصله مذكوره واستثنائيه مطويه لم يذكرها
لقيام مقامها من علتها استثني فيها نقيض التالي فينتج
نقيض المقدم اهـ تماوي قوله للزوم عجزه اشاره الى بيان
اللزوم بين المقدم والتالي في الشرطيه المذكوره ولا يخفى ان
مطالب الوحدانيه ثلاثه وظاهر هذا الدليل انما ينفي ان
يكون معه شريك مماثل له في الالوهيه لكنه عند التامل يصلح
لاثبات الثلاثه اما اثبات وحدة الذات ووحدة الصفات
ووحدة الافعال بمعنى نفي الكم المتصل فلانها لو تركبت من
جزئين فاكثر لقامت صفة القدره المتعلقه بالممكن اما
بكل منهما او بمجموعهما وكل مستحيل فيلزم العجز واما وحدة الصفات
بمعنى نفي الكم المنفصل عنها فانه يجب لها عموم التعلق كما اشار
اليه الشارح بقوله وبيان ذلك انه قد تقرر بالبرهان
عموم قدرته وارادته وحينئذ لو تعددت للزم العجز فيتعدد
الفعل هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام وليتامل فقد خفي على
اقوام وبهذا يعرف ان قول المصنف الشرح فلو كان ثم موجود الخ
مراعاة للظاهر وقوله بعد تعين وجوب وحدانيه مولانا جل وعز في ذاته وفي
صفاته وفي افعاله نظر لما تضمنه الدليل بالتامل فقد ثبت اطراف الكلام
وانتج الدليل المراد والمرام تماوي قوله عند تعلق تلك القدرتين الخ هذا اشاره

الى برهان التوارد وايضاحه ان الالهين اذا ارادا ايجاد مقدور معين
فوقوعه ان كان بقدرة كل منهما لزم ما ذكر وان كان بقدرة احدهما
لزم الترجيح بلا مرجح لان المقتضى للقادرية ذات الاله وللمقدورية
الممكن فنسبة الممكن الى الالهين المفروضين على السوية من غير رجحان
فلا يقال يجوز ان يقع مثل هذا المقدور بلزوم المحال ويقع بهما
جميعا لا بكل منهما فيلزم المحال الا انا نقول الاول باطل للزوم عجزهما لان
المانع من وقوعه بهما عدم وقوعه باحدهما وكذا الثاني لان الغرض
استقلال كل منهما بالقدرة والمراد ادام عادي قوله فيما لا ينقسم كالجزء
الفرد اي فيما لا يقبل الانقسام الذي هو ارادة القسم بوجه ما لا فعلا
ولا وهما ولا فرضا لا فعلا كالكسر لصلابته والقطع لصغره ولا وهما
لعجز الوهم عن تمييز طرفيه ولا فرضا من العقل مطابقا للوهم اذ العقل يعجز
عن الحكم بالانقسام لاستلزامه محال انقسام ما لا ينقسم في نفس الامر
والا فالعقل قد يفرض المحال والفرق بين الوهم وفرض العقل ان الثاني
لا يتوقف في القسمة بل يقدر على تقسيم بعد تقسيم من غير انتهاء
الى حد يجب توقفه عنده بخلاف الاول الذي هو الوهم فانه يتوقف في القسمة
لانه لا يدرك الا المعاني الجزئية المتأديات من طرق الحواس وما لا تدركه
الحواس لا يدركه ادام عادي قوله وذلك يستلزم حدوث الحوادث (وجود)
الاشارة الاولى لما تقدم من برهان التمانع والثانية الى التزام
الاستحالة المفهوم من يستلزم وقال بعضهم فان قلت لم لا
يجوز ان ينقسم العالم بينهما قسمين فيكون احدهما قادرا على احد القسمين
والاخر على الاخر فلا يلزم التمانع والجواب انه قد تقرر قبل استحالة
التناهي في مقدورات الله تعالى ومراداته فيستحيل هذا الفرد الذي
ذكر في السؤال الراجع الكبرى قوله وبهذا تعرف ان مراد الشارح بهذا

برهان

برهان التمانع ويقال برهان التطارد وهو المشار اليه بقوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وتقريره انه لو امكن التعدد
لامكن التمانع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه ولو امكن
التمانع لامكن احد الامرين الممتنعين لذاتيهما اعني اجتماع
الضدين وعجز احد الالهين وامكان الممتنع لذاته محال التحقق
وليس هذا الدليل اقناعيا خلافا للسعد على العقائد النسفية
فانظر حواشيه وعبارة السنوسي في الكبرى وبهذا الدليل يعني
يعني دليل التمانع يستدل على انه تعالى هو الموجد لافعال العباد
ولا تاثير لقدرتهم الحادثة فيها بل مقارنة لها وانما قلنا بوجود قدرة
مقارنة لافعال العباد لا تاثير لها فيها لما نجده من الفرق الضروري
بين حركة الاضطرار وحركة الاختيار وعن تعلق القدرة الحادثة
بالمقدور ومقارنته له في محلها من غير تاثير عبر اهل السنة بالكسب وهي
متعلق التكليف الشرعي فبطل اذن مذهب الجبرية وهو انكار القدرة
الحادثة ما نفيه من يجد ضروري ومذهب القدرية وهو ان العبد
يخلق افعال نفسه على وفق ارادته بالقدرة التي خلقها الله تعالى فيه الى ما ذكره
ثم قال والحق ان العبد مجبور في قالب مختار اه باختصار قوله
واما برهان وجوب اتصافه بالقدرة والارادة الخ الاربعة اعترض
على هذا الدليل بانه لا يفيد الا ان للحوادث موجدا واما اثبات
هذه الصفات الاربع الثبوتية له تعالى وزيادتها على الذات
كما هو المدعى فلا فقد انكرها الفلاسفة وذهبوا الى انه لا يوصف
الا بالسلوب كما عرف الشيخ وقد جمع الشيخ هذه الصفات الاربع
في برهان واحد لاتحاد اللازم على نفي كل واحدة منها وهو نفي وجود
شيء من الحوادث وتوقف وجود ونفي الحوادث عليها لاختصاص كل منها
بتوقف وجود الحوادث عليها فيقتصر على الاخص الاول وهو اتحاد نفيها في اللزوم ادام عادي

قوله واما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام فالكتاب والسنة والاجماع
اه قال العلامة الكرخي في شرحه على هذا الكتاب يحتمل ان يكون
الشيخ اطلق البرهان هنا على الدليل على سبيل المجاز لعدم التركيب
وكونه نقليا والبرهان لا يكون الا عقليا مركبا قطعيا والعلاقة
بينهما افادة الدليل القطعي ما يفيد البرهان ويحتمل ان يكون اشار
الى الدليل المركب واطلق عليه البرهان حقيقة ونظمه ان يقال الصفات
التي هي السمع والبصر والكلام دل على ثبوتها لله تعالى الكتاب والسنة
والاجماع وكل ما دل على ثبوته الكتاب والسنة والاجماع فهو واجب له تعالى
فهذه الصفات واجبة له تعالى الصغرى ظاهرة من تصفح الكتاب
والسنة والاجماع وبيان الكبرى ثبوت القطع بما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع
واتى بالدليل القطعي لما دل عليه الكتاب وهو قوله لو لم يتصف بها لزم
تقوية للدليل النقلي واخره لضعف بيان الملازمة لان القابل للشيء لا يخلو
عنه او عن مثله او عن ضده وبيان الاستثنائية انعقاد الاجماع على
تنزيهه تعالى عن النقص اهـ قوله فالكتاب والسنة والاجماع قيل اورد
الاستدلال بالاجماع لان في الاستدلال بالكتاب والسنة والاجماع
شبه مصادرة هكذا لبعضهم وكان مراده بشبه المصادرة الاستدلال
بالشيء على نفسه لكن لو سلم فهو ظاهر بالنسبة للكتاب ولكن
لا نسلم ذلك لان المستدل به هو الالفاظ الحادثة والمستدل عليه
هو الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى ولم يتحد الدليل والمدلول حتى
يلزم المصادرة بالاستدلال بالشيء على نفسه اهـ ناوي
قوله وايضا لو لم يتصف بها لاتصف باضدادها الخ بيان الملازمة
ان كل حي قابل للصفة لا يخلو عن الاتصاف بها او بمثلها او ضدها
لان القبول نفسي وكل حي قابل لهذه الصفات بدليل امتناع اتصاف
الموتى بها وصحة اتصاف الاحياء بها فالمصحح الحياة والامر لازم للحياة فيلزم قبول

اتصافه بها اهـ ناوي قوله والسنة احاديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم الخ من الاحاديث قوله صلى الله عليه لاناس حين جاز
عليهم فوجدهم يستقون ويدعون باسمه جهرا ايها الناس اربعوا
على انفسكم انكم لا تدعون اصم ولا اعمى ولا ابكم ولا غائبا وانما تدعون
من هو سميع بصير متكلم وهو معكم اينما كنتم اهـ من شرح الشيخ
قوله وذلك نقص الخ يعني وهو لا يليق بالمعبود بل هو محال
عليه كما ذكره الشيخ قال الله تعالى وتلك حجتنا اتيناها ابراهيم على قومه
وقد الزم عليه الصلاة والسلام اباه الحجة بقوله يا ابت لم تعبد
ما لا يسمع ولا يبصر فافاد ان عدمهما نقص لا يليق بالمعبود ولا
يلزم من قدمهما قدم المسموعات والمبصرات كما لا يلزم من قدم
العلم قدم المعلومات لانها صفات قديمة كعلم الله تعالى تعلقا
بالحوادث ولا يقال ان معنى سميع بصير عليم لانه لا يلزم منه كما قال
ابن بطال التسوية بالاعمى الذي يعلم ان في السماء مبصرات لا يراها
وبالاصم الذي يعلم ان في الناس اصواتا ولا يسمعها فقد صح ان سميعا
وبصيرا بمعنى عليم اي يعلم الاشياء بعلم القديم اهـ ناوي قوله
فلانه لو وجب عليه تعالى شيء منها الخ اقول لو هنا دخلت على مثبتين
فتصيرهما الاستثنائية منفيين فتقول فيه لو حرف امتناع لامتناع
امتنع انقلاب عين الجائز لامتناع قلب الحقيقة عين الجائز لامتناع
قلب الحقيقة قلب حقيقة واجب او مستحيل اهـ فيحيى قوله
وذلك محال لانه قلب الحقائق قال الكماستي في شرحه قلب الحقائق
وانقلاب الحقائق محال فرض الجائز واجبا او مستحيلا محال اما الدليل
على استحالة قلب الحقائق فلان القلب اذا كان واجبا لزم ان لا يتصف
بالنافي بالصفة التي تقوم اكثر من زمان واحد ويلزم تبدلها الوجوه

فاعل

واذا كان جايز الزم افتقاره الى التخصيص والحال التي هي الحقيقه لا تكون معقولة اذ لا توصف بالوجود ولا بالعدم اذ لا يخصص بالوجود الامكان معدوما قبل الوجود ولا يخصص العدم الامكان موجودا بعد عدم اه قوله واما الرسل فيجب في حقهم الخ سكت عما يجب في حق الانبيا غير الرسل للقول بالترادف لا من حيث ان معرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم اما على القول بعدم الترادف فيجاب عنه بان معرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم اه مما وقع مع بعض تصرف في الشهاب الرملي في شرحه على الزبد يجب على المكلف اعتقاد ان الله تعالى ارسل الرسل من البشر الى البشر مبشرين لاهل الايمان والطاعة بالثواب والجنة ومنذرين لاهل الكفر والعصيان بالعقاب والنار لتبليغ الرساله وبيان ما انزل اليهم مما يحتاجون اليه من امر الدين والدنيا ولاقامة حجة الله تعالى على خلقه قال تعالى ولو انا اهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك من قبل ان نذل ونخزى وقال تعالى رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وبدونهم لا يمكن الوصول الى معرفته تعالى ولا يصح سلوك الطريق اليه لان العقل لا يستقل بادراك الاحكام الشرعيه واحوال القيامه وكما وقع الخلاف في النبي والرسول ترادفا وعموما وخصوصا وقع الخلاف في النبوه والرساله هل هما صفتان قايمتان بالذات كالعلم والاراده وليستا بصفتين بل هما عبارة عن ايصال خطاب الله تعالى الى النبي والرسول كقولنا في الحكم الشرعي انه ليس وصفا ذاتيا في الشيء وفعل المكلف بل عبارة عن خطاب الشارع بانه حلال او حرام وخالفت الكراميه والمعتزله في ذلك وقالوا هما معنيان قايمان بالنبي والرسول بناء منهم على قاعدة التحسين والتقبيح اه وفي المواهب ثم ان النبوه والرساله ليستا ذاتيتين للشيء اي ليستا جزء الا ما للماهية لا ينفك عنه ولا وصف

ذات

[illegible]

ذات اي ولا وصفا لازما للذات بحيث لا ينفك عنها حتى كانت الماهية مركبة منه ومن غيره من الذاتيات بل تخصيص الله تعالى اياه بذلك خلافا للكراميه اه قوله اضداد هذه الصفات الخ المراد بالضد هنا الضد اللغوي واما باعتبار الاصطلاح فهي النقايض لصدق حقيقة النقيض عليها فالكذب نقيض الصدق والخيانه نقيض الامانه والكتمان نقيض التبليغ فان قلت الصدق نقيضه لا صدق والكذب مساو له فكيف يقال انه عليه نقيض قلت اطلاق النقيض عليها اما حقيقة عرفيه عند المتكلمين دون المناطقه او مجاز عندهما على القول بالتوافق الاصطلاحي في اطلاق النقيض على لا كذا فقط وعلى القول بجريان التناقض بين المفردات عند المناطقه وان كان خلاف التحقيق عندهم اذ التحقيق عندهم ان التناقض انما يكون بين قضيتين وهو اختلافهما كيفا لا كما والكيف الايجاب والسلب والكم الكليه والجزئيه قوله وهو الكذب والخيانه الخ فالحديث كل الخلال يطبع عليه المؤمن الا الخيانه والكذب قاله في الشفا وكذا يستحيل عليهم الجنون والجذام والبرص والعنة والامراض واما ما كان بسيدنا ايوب عليه الصلاة والسلام فليس بجذام وانما هو دماميل واما قوله تعالى في حق يحيى عليه الصلاة والسلام وسيدا وحصورا فسياتي توجيهه قريبا قوله كالمرض اي غير المنفر المتطاول واما العمى فيستحيل عليهم واما ما وقع ليعقوب عليه الصلاة والسلام فانما هو غشاوة على بصره مع بقاء بصره ووجوده وقيل ضعف بصره وعلى كل من القولين فالبصر موجود وان كان مغطى وضعيفا على الثاني ووجود البصر مناف للعمى

بيان
بتوافق

اذ العمى حقيقة عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرًا او غالوفي ذلك
الزمخشري واما النسيان باقيا على حقيقته فلا يجوز وصف الانبيا
به وما ورد من سوال ذي اليدين للنبي صلى الله عليه وسلم حيث سلم
في الرباعية من ركعتين بقوله اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول
الله محمول على السهو ومما يصلح دليلا على وصف الانبيا بالسهو
او النسيان بمعنى السهو واما النسيان بمعنى السهو فجايز
في حقهم بعد التبليغ لا قبله وحقيقة النسيان زوال صورة
الشي من الحافظة والمدركة واما حقيقة السهو فزوال
الشي من المدركة دون الحافظة وقد نظم بعضهم رسمها والفرق
بينهما في ثلاثة ابيات وبينها باحسن تبيين واثبات بقوله

الفرق بين السهو والنسيان • يخفى على البعض من الانسان
فالاول الزايل عن مدركته • صورته مع البقا في حافظته
والثاني ما يزول عنهما معًا • صورته فاحفظ لهذا واسمعا

قوله ونحوه اي نحو المرض النكاح والجامع كون كل منهما لا يودي الى النقص
بل النكاح فضيلة عظيمة وكثرته فضيلة مطلوبة وعدم القدرة عليه
نقص قال الدلجي في شرح الشفا فان قلت كيف يكون النكاح وكثرته
فضيلة اي من الفضايل وهذا يحيى بن زكريا قد اثنى الله تعالى عليه
بانه كان حصورا اي لا قدرة له على النكاح وهذا نقص والنقص
عليه محال وكيف يثني الله تعالى بالعجز عما يعد فضيلة وهذا
عيسى عليه السلام تبتل من النسا ولو كان كما قررته لنكح فالجواب
ان ثنا الله تعالى على يحيى بانه كان حصورا ليس كما قال بعضهم كان
هيوبا اي جبانا عن النكاح او لا ذكر له بل قد انكر هذا حذاق المفسرين
ونقاد العلما المحققين وقالوا هذه نقيصة لا تليق نسبتها الى الانبيا

وانما معناه معصوم من الذنوب ان يأتيها فحصور بمعنى محصور كركوب بمعنى
مركوب فكانه حصر عنها فوصفه على هذا متعلق بالذنوب وقيل
حصور لما نعًا نفسه من الشهوات فهو من امثلة المبالغة الخمسة
وعليه فحصور بمعنى حاصر نفسه اي مانع كضروب بمعنى ضارب
فوصفه على هذا متعلق بالنكاح وقيل الحصور من لا شهوة له في
النسا والثاني احسن فقد ظهر لك من هذا ان عدم القدرة على النكاح
نقص وانما الفضيلة في منع النفس منه مع وجود القدرة عليه ومنع
النفس عنه وصونها منه مع توفر القدرة اما بمجاهدة كعيسى او
بكفاية من الله تعالى كيحيى بن زكريا عليهما السلام فوجود القدرة
عليه اولا ومنع النفس منه فضيلة ثابتة زايدة على الفضيلة الاولى
فلهذا اثنى الله تعالى عليه بها انتهى قلت فتلخص من هذا ان الحصور
المعصوم من الذنوب او المانع نفسه من شهواتها او من لا شهوة
له في النسا او العادم القدرة على النكاح الا ان هذا المعنى الرابع
لنقصه لا يليق وصف يحيى به ولا الثنا عليه به قوله في قولهم
بالاتحاد اي اتحاد اللاهوت المعبر عنه بالاقانيم الثلاثة التي هي الوجود
والحياة والعلم في الناسوت الذي هو ذات عيسى ويزعمون ان عيسى
نقل من الجزء البشري واما الجزء الالهي فهو باق بين ظهرانيهم قوله
فلانهم لو لم يصدقوا الخ اشار الى قياس استثنائي مركب من مقدمتين
كبرى وصغرى كما استثنائيه مطوية رفع التالي فانتج رفع المقدم
وذلك بان تقول لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لكن لا يلزم
الكذب في خبره تعالى فينتج لو لم يصدقوا ونفي النفي اثبات اي فصدقوا
في جميع ما بلغوه عن الله تعالى واما قوله لتصديقه بان تلزوم التالي
للمقدم في الشرطية المنفصلة الكبرى قال العلامة البنجيجي اذا دخلت

لو علي منفي ومثبت كما هنا صيرت الاستثنائية المنفي مثبتًا والمثبت
منفيا فلو حرف وجود لامتناع اي وجه صدق الرسل امتناع الكذب
في خبره تعالى اهـ قال العلامة المامون الاولى ان يقال بدل اللزوم
الكذب لزوم عدم الصدق تادبا مع الله تعالى وان كان مودى العبارتين
واحدا هـ مع زيادة **قوله** بالمعجزة هي المعجزة مشتقة من الاعجاز
الذي هو اثبات العجز المقابل لعدم القدرة وقد استعار الاعجاز لاظهار
العجز واسناد المعجزة الى ما هو سبب للاعجاز مجاز عقلي كقولك سورة
معجزة وجعلها اسما له وعلامة وعلما عليه حقيقة عرفية لا مجاز لغوي
والتا للنقل من الوصفية الى الاسمية او للمبالغة وسميت المعجزة معجزة
لتضمنها تعجيزهم عن الاتيان بمثلها قال الامام في الرسالة القطانية
وتسميتها بذلك مجاز لان العجز يتبين بها والمعجز في الحقيقة انما هو خالق
العجز وقد اختلف في التا في لفظ معجزة وحقيقة فقيل للتانيث وللنقل
من الوصفية الى الاسمية وقيل التا في حقيقة للتانيث والمبالغة كما في علامة
ونسابة وصفين للمذكر واما التا في الملائكة جمع ملك كشمايل جمع شمال
فلتانيث الجمع كما نص عليه الزمخشري في كشافه واما التا في جميع الاعلام
فهي اما لتانيث اللفظ فقط كما حمزة وطلحة واما لتانيث اللفظ والمعنى
معا كما امنة وخديجة وفاطمة وعايشة واما التا في جميع الاوصاف
فهي للتانيث والفرق معا ولهذا تسمى تاء الفرق والتا الفارقة لانها
تفرق بين المذكر والمونث كالتا في عاملة وعادلة وصايمة وصالحة وصفين لاعلمين واما
التا في فلانة فهي للتانيث لا للفرق وذلك لان فلانة علم على المونث كما ان
فلانا علم على المذكر والقاعدة ان تاء الفرق لا تدخل على الاعلام وانما تدخل
على الاوصاف وقيل التا في فلانة جزء من علم المونث كالزاي من زيد فلا
دلالة لها على شيء اصلا لا تانيث ولا فرقا ولا مبالغة ولا نقلا فافهم ذلك فانه

بمنزلة

تفسير جدا **قوله** وهي امر خارق للعادة مقرون بالتحدي الذي يعجزهم
يكون زمن التكليف فيخرج ما يقع عند ظهور اشراط الساعة وفي الآخرة
وعند انتهاء التكاليف الخوارق فانه ليس بمعجزة لكونه في زمن نقض
العادات وتغيير الرسوم وانما قال امر ولم يقل شيء لشمول الامر
للوجودي والعدمي كعدم احراق النار لابراهيم عليه السلام دون
الشيء فامر جنس والتعريف صادق بكل وجودي وعدمي وخارق
وغير خارق وخارق للعادة فصل مخرج لغير الخارق ومقرون
بالتحدي الذي هو طلب الخارق على صحة دعوى النبوة والرسالة فصل
مخرج للخارق للعادة الغير المقرون بالتحدي كالارهاص والكرامة
ويكون زمن التكليف فصل ثالث مخرج لما يكون في غير زمن التكليف
كزمن اشراط الساعة وكالاخرة مثلا لو تحدى شخص زمن الاشراط
بطلوع الشمس من مغربها فطلعت كالتحدي فهذا الطلوع امر خارق
للعادة مقرون بالتحدي الا انه لا يقال عليه معجزة لانه لم يكن في
زمن التكليف وقس على ذلك جميع الخوارق من اشراط الساعة
قوله وكرامة الاولياء الخ يوخذ مما هنا ان الكرامة هي الخارق المقرون
بالعلم والمعرفة والطاعة ما اتخذ الله من ولي جاهل فخرج بالخارق المقرون
بذلك ما لا يكون مقرونا به فانه يسمى استدراجا كما يقع لبعض من
الاستدراجات ويكون كرامات تكذيبا للكذابين وكالاهانة كما وقع ان
مسيلمة الكذاب لعنه الله واسمه ثمامة دعا لاعور لتصح عينه العورا
فعميت عينه الصحيحة ويسمى مثل هذا اهانة وقد تظهر الخوارق من قبل
عوام المسلمين تخليصا لهم من المحن والمكاره وتسمى معونة تخلص
من هذا مع ما سبق ان الخارق للعادة كلي يقال على ستة انواع معجزة
وارهاص وكرامة واستدراج ومعونة واهانة ومعونة اهـ

قال بعضهم

المعجزة للانبياء اهـ

والمعونة لعوام المسلمين اهـ

والاهانة لمن كان كاذبا ... اهـ

والاستدراج للفسقة ... اهـ

والكرامة للاولياء اهـ

تذنيب لو وقت مدعي النبوة وقوع الخارق بزمان ياتي صح ذلك فانه
لا يصح منه تكليف من بعث الله بالتزام شرعه ناجزا قبل حصوله لانتفا
المصدق والعلم به الآن لكن لو بين الاحكام وعلق التزامها بوقوع
خارق صح عند الامام الفخر الرازي والقاضي ابي بكر الباقلاني وبه يحل
الخلاف في الخارق الموقت دون المؤكد ولو تحدى بنطق نحو الميت
فنطق كل منهما بتكذيبه هل يعد معجزا نظرا الى حصول النطق المتحدى
به او لا يعد معجزه نظرا الى التكذيب فيهما محل نظر انظر المواقف للعضد
والمقاصد للسعد قوله مع عدم المعارضة بان لا يظهر مثله ممن ليس
بنبي واما من نبي اخر فلا مانع والايمان النبي مساويا ولم يتنزل
منزلة التصديق قوله فلانهم لو خانوا بفعل محرم او مكروه فهو كامر
اشارة الى قياس استثنائي مركب من متصلة كبرى مذكوره واستثنائية
صغرى مطوية رفع التالي فانتج رفع المقدم واما قوله لان الله تعالى الخ
فبيان للزوم التالي المقدم في الشرطية المتصلة قال العلامة [illegible] اذا
لو دخلت لو على مثبتين صيرتهما الاستثنائية منفيين فلو حرف امتناع
لامتناع فنقول في القياس امتنعت خيانتهم لانقلاب المحرم والمكروه
طاعة اه قوله سوى ما ثبت اختصاصهم به اي كونه مقصورا
عليهم لا يتجاوزهم لامتهم فالباء بعد الاختصاص داخلة على المقصور
عليهم كما هو الشايع في الاستعمال اه غنادي قوله قل ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني قال في الاشارات الالهية احتج به على وجوب متابعة
النبي صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا وانهما منه للوجوب لانه جعل متابعته
لازمة لمحبة الله عز وجل ومحبة الله تعالى واجبة ولازم الواجب واجب
فاتباع النبي صلى الله عليه وسلم واجب ثم اتباعه تارة يكون بامتثال امره و
اجتناب نهيه وتارة بموافقته وتارة بموافقته في فعل مثل ما فعل وترك

مثل

مثل ما ترك اه غنادي قوله ورحمتي وسعت كل شيء الخ قال العلامة
الطيبي قوله تعالى قال عذابي اصيب به من اشاء الاية هذا الجواب وارد
على اسلوب الحكيم وقوله ورحمتي وسعت كل شيء كالتمهيد للجواب فساكتبها
للذين يتقون طلب موسى عليه السلام الغفران والرحمة والحسنة في الدارين
لنفسه ولامته خاصة بقوله واكتب لنا وتعليله بقوله انا هدنا اليك فاجابه
تعالى اي موسى بان تقييد المطلق ليس من الحكمة بل هذا من شانه انه تابع
لمشيتي فان امتك لو تعرضوا لما اقتضت الحكمة تعذيب من باشره لا ينفعهم
دعاؤك لهم ورحمتي من شانها ان تعم الخلق صالحهم وطالحهم مؤمنهم و
كافرهم فتخصيصك اياها تحجير لما هو واسع قال الخ قوله فساكتبها الخ القول
بالموجب لانه عليه السلام جعل العلة الوصف كونهم تائبين راجعين
من الذنوب اليه في قوله انا هدنا اليك ولما لم يكن الوصف كافيا قرره وضم
معها الوصف بالتقوى وباداء الزكاة والايمان بجميع الكتب المنزلة
وساير الايات ومتابعة النبي الامي حبيبه صلوات الله وسلامه
عليه يعني الذي يوجب اختصاص [illegible] هذه الصفات المعدوده
لا التوبة بمجرده اه غنادي قوله وهو دليل قطعي اجماعا على عصمته
كان الانسب ان يقول على عصمتهم لان الكلام في وجوب الامانة للانبيا
عليهم الصلاة والسلام ولا جرم انهم معصومون من فعل المنهيات
المتعلقة بالجوارح التي هي الجوارح الباطنة كالكفر والغل والحسد والكبر
والريا الى غير ذلك والمتعلقة بالجوارح الظاهرة التي هي الاعضاء الظاهرة
واما الكباير فبالاجماع على انهم معصومون منها مطلقا اي عمدا وسهوا
قبل النبوة وبعدها وكذا في تبليغهم الوحي والتناول واما الصغاير فاما
بعد النبوة فالاصح انهم معصومون منها عمدا وفي السهو قولان والاصح
جوازه والحق الذي نعتقده وندين الله تعالى به انهم معصومون من جميع

المعاصي صغيرها وكبيرها بل وممّا ليس بمعصية اصلا كالمكروهات
والمباحات وانما يفعلونها بمجرد الشهوة بل الانبيا لا تكون افعالهم
الا على التقرب والامتثال والاستغفار وجميعهم على طاعة الله تعالى
والعصمة لغة المنع واصطلاحا ملكة نفسانية تمنع من الفجور والمخالفة
وقيل صفة توجب امتناع عصيان موصوفها ومن ثم امتنع اتصاف غير
النبي والملك بها اذ الحكم بالامتثال انما هو لهما لا لغيره ورد بان
المختص بالنبي والملك انما هو وجوب العصمة لا يمتنع عروضها لغيرهما
وقال بعضهم العصمة هي المنع من الذنب مع جواز الوقوع فالانبيا معصومون
وكذا الملائكة والاوليا محفوظون قال ابن عطية في تفسيره في الكلام
على قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا امة مسلمة
لك وارنا مناسكنا وتب علينا انك انت التواب الرحيم اقول انهم
معصومون من الجميع وذكر ما حاصله ان التوبة في قوله صلى الله
عليه وسلم اني استغفر الله واتوب اليه في اليوم سبعين مرة توبة
تقرب برجوعه من كمال الى اكمل بسبب تزايد علومه واطلاعه على
ما لم يكن اطلع عليه من قبل وقد وافق امام الحرمين الاستاذ وعلى منع
تصور المعصية منهم وان خالف في موضع في تصور الصغاير مع انها
لم تقع النظاير لجنس الشريف قوله واما دليل جواز الاعراض البشرية
عليهم الخ المراد بالدليل هنا البرهان لان المصنف كثيرا ما يطلقه عليه
فهو من اطلاق العام وارادة الخاص وخصه بالذكر دون التعبية
اما تفننا واما فرقا بين الواجب والجايز وال في الاعراض للعهد والمعهود
المعهود الاعراض التي لا تؤدي الى النقص في مراتبهم العلية مما وقع
مع نوع التصرف قوله اما التعظيم اجورهم الخ هو جواب عن سؤال
مقدر كان سائلا ساله قايلا ما فائدة وقوع الاعراض البشرية

بالانبيا

فيها اى حرف الجر يتعلق بالتسلي والتنبيه دون القسمين الاولين صح

بالانبيا قال مجيبا الاربع فوايد فصلها بقوله اما التعظيم اجورهم
الخ اه فيجيبي قوله باعتبار احوالهم لان العاقل اذا نظر واعتبر
في احوال الانبيا عليهم الصلاة والسلام حصل له التسلي والتنبيه
والتنبه وانما لم يتعلق حرف الجر بالقسمين الاولين لما يلزم
عليه من تعليل فعل الله تعالى في الاول وهو تعظيم اجورهم وتعليل
احكام الله تعالى في الثاني وهو التشريع فيلزم على هذا ان المولى
جل وعز لا يعظم اجورهم ولا يشرع الاحكام الا اذا نظرت فيكون
نظرك شرطا في ذلك وذلك باطل بدليل ان المولى اعظم اجورهم
وشرع الاحكام قبل وجودك فضلا عن نظرك جل فعل المولى وحكمه
عن ان يعلل بالعلل نساله سبحانه وتعالى ان يوفقنا في القول
والعمل وان يعصمنا من الزيغ والزلل وان يثبتنا على الايمان عند
حلول الاجل بجاه سيدنا ومولانا محمد الذي نسخت شريعته
جميع الشرايع والملل وفاق وساد كل نبي ومرسل وعلى اله وصحبه
ذوي المجد الاجل اه فيجيبي قلت والذي يظهر لي تعلق حرف الجر
بكل من الاربعة من غير لزوم ما ذكره الفيجيجي من التعليل غاية الا
مشاهدة وقوع الاعراض بهم دليل على جوازها وانها غير ممتنعة
الوقوع وغير واجبة الوقوع ثم وقوع هذه الاعراض المشاهدة
الجايزة بهم لاحد امور اربع او بكلها وكل منها ليس بسبب اعتبار احوالهم
في الدنيا فالتعظيم باعتبار احوالهم وما عطف عليه كذلك وحينئذ فلا
يلزم من تعظيم الله اياهم باعتبار احوالهم ان يكون باعتبار احوالهم
علة لتعظيم الله اياهم لان تعظيم الله اياهم سابق على اعتبار احوالهم
واعتبار احوالهم مسبوق والعلة تدور معلولها وجودا وعدما فلا بد
من مقارنتها لمعلولها فلا مقارنة فلا تعليل قلنا قوله الدنيا

مراد

جيفة قذرة اه نظير هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم الدنيا
ملعونة ملعون ما فيها الا ما ابتغي به وجه الله تعالى اي مبعدة عن
رضاه الا ما ابتغي به وجه الله تعالى وهو ما كان منها مرضيا له وهذا الحديث
اخرجه الطبراني عن ابي الدردا والترمذي وابن ماجه عن ابي هريرة وصححه
الحافظ السيوطي وقال الحافظ المنذري اسناده لا باس به قوله
لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها جرعة ماء
اي لو كان للدنيا شرف عند الله قدر جناح بعوضة ما اتى الكافر ادنى شيء
منها لان الكافر عدو الله فيستحق العذاب في العاجل والآجل ولكن
الله اخر عذابه ليوم لا ريب فيه ولم يحرمه النعم الدنيوية لحقارتها
بالنسبة لجلائل النعم الاخروية فان قلت اذا كانت الدنيا لا تزن
عند الله جناح بعوضة فلم خلقها قلت خلق الدنيا فعل من افعال الله تعالى
وافعاله تعالى لا تعلل يخلق الله ما يشا وحاصل هذه الاحاديث الدلالة
على ذم الدنيا قال في فتح الباري اعلم ان مثل اهل الدنيا مثل
قوم ركبوا سفينة فانتهوا الى جزيرة معشبة في جو الفضاء لحاجة
فحذرهم الملاح من التاخر فيها وامرهم ان يقيموا بقدر حاجتهم وحذرهم
ان تقلع بالسفينة ويتركهم فبادر بعضهم فرجع سريعا فصادف خير
الامكنة واوسعها واستقر فيه وانقسم الباقون فرقا الاولى استغرقت
في النظر الى ازهارها المونقة وانهارها المتدفقة وثمارها الطيبة و
الطيار المطربة وجواهرها ومعادنها ثم استيقظ فبادر الى السفينة
فلقي مكانا دون المكان الاول فنجا في الجملة الثانية كالاولى لكنها عكفت
على تلك الجواهر والثمار والازهار ولم تسمح نفسه بتركها فتشاغل
بجمع ما قدر عليه منها وحمله فوصل الى السفينة فوجد مكانا اضيق من الاول
ولم تسمح نفسه برمي ما استصحبه منها فصار مثقلا به ثم لم يلبث ان

ذبلت تلك الازهار ويبست تلك الثمار وهاجت الرياح فلم يجد
بدا من القا ما استصحبه حتى نجا بحشاشته ونفسه الثالثة
ولجت في تلك الغياض وغفلت عن وصية الملاح ثم سمعوا نداءه بالرحيل
فاقبلت
فوجدت السفينة قد سارت فبقيت بما استصحبته في البر حتى هلكت
الرابعة اشتدت بها الغفلة عن سماع النداء وسارت السفينة
فتقسموا فرقا منهم من افترسته السباع ومنهم من تاه على وجهه
حتى هلك ومنهم من مات جوعا ومنهم من نهشته الحيات قال
فهذا مثل اهل الدنيا في اشتغالهم بحظوظهم العاجلة وغفلتهم عن
عاقبة امرهم ثم ختم ذلك بان قال وما اقبح من يزعم انه صار عاقلا
وهو يغتر بهذه الاحجار من الذهب والفضة والهشيم من
الازهار والثمار مع علمه وتحققه بانه لا يصحبه شيء من ذلك بعد
الموت قوله وتجمع معاني هذه العقايد كلها قول لا اله
الا الله محمد رسول الله اقول المراد بالجمع الدلالة اي ويدل
على معاني هذه العقايد دلالة التزامية قول لا اله الا الله اي قول
قولك لا اله الا الله وهو لا اله الا الله والا فمعنى لا اله الا الله المطابقي
ثبوت الالهية لله ونفيها عما سواه وقيل معناها المطابقي ثبوت
الالوهية لله فقط واما دلالتها على نفي الالوهية عما سواه
فتضمنية على كل الاول والتزامية على الثاني وتتفرع على القولين
تركيب المعنى وبساطته هذا ما ظهر لي في هذا المحل وقول الكرد
ومن اراد المزيد على ذلك فعليه بكتب المحققين كالسعد والسنوسي
واما اعرابها كما قال العلامة القسطلاني في شرح البخاري فلا نافية
للجنس واله اسمها مركب تركيب مزج كاحد عشر وفتحته فتحة بنا عند
الجمهور وفتحة اعراب عند الزجاج لان اسمها عنده منصوب لفظا

لاميلا وخبرها محذوف تعلقاً تقديره موجود والاحرف استثنا واسه
مرفوع على البدلية من الضمير المستتر في الخبر وقيل مرفوع على الخبرية
للا وعليه جماعة ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يفيد قصر الصفة
على الموصوف لا العكس لان النفي معنى الوصف فان قيل لم قدم النفي على
الاثبات فقيل لا اله الا الله ولم يقل الله لا اله الا هو قلت ليواطئ اللسان
القلب لان الانسان اذا نفى ان يكون ثم اله غير الله سبحانه بلسانه وبكال
انه فرغ قلبه مما سوى الله تعالى فيكون قد نفا الشريك عن الله تعالى بالجوارح
الظاهر والجوارح الباطنة اه ملخصاً قوله اذ معنى الالوهية
استغنا الاله عن كل ما سواه الخ اقول معنى الالوهية مركب من امرين
اعني استغنا الاله عن غيره عموماً وافتقار غيره اليه عموماً كما يوخذ
من كلام العلامة السكتاني ولا يدرك معنى الالوهية الا بعد ادراك معنى
الكلمة المذكورة وهو اثبات الالوهية لله ونفيها عما سواه كما يوخذ
من كلام النماوي مع بعض تصرف قوله فمعنى لا اله الا الله لا مستغنى عن
كل ما سواه الخ مستغنى بالبنا على الفتح كما في غالب النسخ ولو نصب
ونون لرسم بالالف بعد الياء وعليه فلعله يجعل الجار والمجرور متعلقاً
بالخبر المحذوف لا بالاسم حتى يلزم ان يكون مطولا اه نماوي قوله
كل ما عداه الخ هو بمعنى ما سواه وانما عدل عنه لقبح تكرار اللفظ قوله
اما استغناوه تعالى الخ قد يقال كان وجه تقديم الاستغنا على الافتقار هو ان
الاول فعله والثاني وصف فعله اولان ~~الاستغنا على الافتقار~~ معظم
التنزيهات التي هي من باب التخلية بالخاء المعجمة يوخذ من الاول ومعظم
المعاني التي هي من باب التحلية بالحاء المهملة توخذ من الثاني وان
التخلية مقدمة على التحلية واصل المقدم مقدم فقدم الاستغنا على
الافتقار انظر السكتاني قوله فهو يوجب له تعالى الوجود الخ اي

يستلزم وجوده تعالى لا يقال ان الشيء قد يكون غنياً عن الفاعل ومعدوماً
فلا يلزم استلزام الاستغنا الوجود لانا نقول لو لم يكن تعالى موجوداً
لكان معدوماً اذ لا واسطة بينهما لكن التالي باطل فالمقدم
مثله وبالجملة فيجب له تعالى وجوب الوجود اذ لو لم يكن تعالى واجب الوجود
لزم ان يكون جائزه فيلزم افتقاره او ممتنعه فيلزم عدم العالم
كيف وجد وجوداً لا ينفك عنه ولا عدمه قوله ويوخذ منه الخ
اي يوخذ من جزء معنى الالوهية الاول الذي هو استغنا الاله عن كل ما
سواه تنزهه تعالى عن الاغراض وانما قال المص يوخذ ولم يقل يوجب
لانه اصطلح حيث بين اندراج العقايد في الاستغنا والافتقار على ان
يعبر في جانب الواجب بقوله يوجب وفي جانب الجايز بقوله يوخذ واعلم
ان المندرج في الاستغنا احد عشر صفة واحدة نفسية وهي
الوجود واربعة سلبية وهي القدم والبقا والمخالفة للحوادث والقيام
بالنفس وثلاثة معاني وهي السمع والبصر والكلام وثلاثة معنوية
وهي كونه سميعاً وبصيراً ومتكلماً والمندرج في الافتقار الذي هو
الجزء الثاني من معنى الالوهية في الصفات العشرين الواجبة الثبوت
لله والمعرفة للمكلف كما هو مقرر في اذهان الاعيان قوله والغرض
الذي تنزه الله تعالى عنه الخ انما استحال عليه تعالى الغرض لان الغرض
العلة الباعثة على الفعل فيلزم على ثبوته له تعالى ان تكون افعاله
معللة وهو محال تنزه الله تعالى عنه يفعل الله ما يشاء لا يقال ان اللام
للتعليل في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فيلزم عليه
ان يكون فعله تعالى معللاً لانا نقول اللام هنا للصيرورة لا للتعليل
فهو من باب الاستعارة التبعية خلافاً للمعتزلة القايلين بتعليلها
اه من شرح الجامع مع بعض تصرف قوله فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم

القدرة الخ اقول اعلم ان كل ما يدخل تحت الافتقار من الصفات يدخل تحت
الاستغنا الا الوحدانيه وحدوث العالم الا ان الاستغنا قد يعقل
بدونهما وكل ما يدخل تحت الاستغنا من الصفات يدخل تحت الافتقار
الا السمع والبصر والكلام لعدم توقف ايجاد الحوادث عليها قوله
عموم القدرة افتقار كل ما سواه الخ فهو يستلزم وجوب عموم تعلق كل
من هذه الثلاثة اذ لو لم يعم تعلقها لانتفى عموم الافتقار كما يوخذ
ذلك من كلام العلامة السكتاني قوله يوجب له ايضا الوحدانية
اقول تامل لم جعل الضمير يعود الى الافتقار الذي هو ثاني جزئي معنى الالوهية
كما مر غير مرة من ان معنى لا اله الا الله لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر
اليه كل ما عداه الا الله فدلالتها على الاستغنا والافتقار معا مطابقة
ودلالتها على احدهما في ضمن الكل تضمنية وانظر هل دلالتها على ما يدخل
تحت احدهما من الصفات تضمنية ام التزامية لان الوحدانية داخلة
تحت الافتقار دخول اللزوم بمعنى ان الافتقار يستلزم الوحدانية
لا يفتقر اليه كل ما سواه الا من كان واحدا لا شريك له في ملكه هذا ما ظهر لي
في هذا المحل وبهذا اتضح تغليط النفراوي في هذا المحل ولهذا اعدلنا
عن نقل كلامه ولو مع التصرف فيه قوله ويوخذ ايضا حدوث العالم
اقول الضمير في منه يعود الى الافتقار الذي هو ثاني جزئي معنى الالوهية
وايضا مصدر الحق اذا رجع اي كان افتقار الكاينات اليه تعالى
يوجب له الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم كذلك يوخذ منه حدوث
العالم الذي هو مجموع الكاينات اي ما عدى مع بعض تصرف في عبارته
قوله باسره اي باجمعه اذ الاسر في اللغة هو الحبل الذي يربط به الاسير
فاذا ذهب يقال ذهب باسره اي باجمعه وهو كناية عن شمول الحدوث
لكل فرد من افراد العالم وقد تبرع الشيخ بقوله ويوخذ منه ايضا حدوث

علي مذهب الاصوليين محل ... وهو ... العالم انها التزاميه صح

العالم

العالم باسره كما قال السكتاني لانه ليس من العقايد بل من ادلتها التي
تبنى عليها ولذلك لم يعدها منه اولا وانما ذكره هنا في دليل الوجوب
اه قوله كيف وهو الذي يجب الخ قال م انما زاده هنا دون سائر
المواضع لوجود الخلاف فيه بذلك في حكم تقرير على نحو ما تقدم اه
قوله قد عرفت بالبرهان ان ما ثبت قدمه استحال عدمه الخ اقول
مراده بالبرهان برهان البقا اذ مقتضاه استلزام القدم للبقا وان
ما ثبت قدمه وجب بقاؤه فلو انتفى قدمه او لحقه العدم لكان ممكنا ولو
كان ممكنا لكان وجوده عن عدم وذلك معنى الحدوث لكن الحدوث في
حق القديم محال فامكانه كذلك فلحوق العدم له محال فيتضح القديم لا
يلحقه عدم وهو ايضا لا يسبقه فلو كان العالم قديما لا استغنى عن
الاله كيف والاله يفتقر اليه كل ما سواه بشهادة الكلمة المشرفة اه
السكتاني على شرح المصنف قوله ويوخذ منه ايضا ان لا تاثير الخ الضمير
في منه عايد على الافتقار الذي هو ثاني جزئي معنى الالوهية اي يوخذ
من افتقار كل ما سواه اليه عدم تاثير شي من الكاينات في امر ما وهذا
المعنى داخل في الوحدانية وانما اعاده زيادة بيان لما ذكر من التفصيل
في مذهب الطبايعيين ومن تبعهم قوله من الكاينات اقول الكاينات
جمع كاينة وهي الذات المكونة ويحتمل ان يكون جمع الكاين وهو الشي
الكون الذي وقع عليه التكوين وذلك الجمع نحو اصطبل واصطبلات
والمراد بالكاينات ما لا يعقل من الاسباب العادية ولذا جمعها بالالف
والتا دون الواو والنون لان قياسه الاول قوله كل ما سواه عموما
وعلى كل حال الاول عموما مصدر في محل الحال او على كل حال معطوف عليه تقديره
ذا عموم وكاينا على كل حال او تقول عموما بمعنى عام فان قلت ما صاحب
الحال قلت كل من قوله كل ما سواه ولا يصح ان يكون من الضمير المضاف اليه م

سوى انه لا يصح ان يعمل فيه المضاف نعم يصح ان يكون من ما لان المضاف
الذى هو كل يصح الاستغنا عنه بالمضاف اليه ام السكتانى قوله
عموما وعلى كل حال ابتدا وانتها او عموما فى الذوات وعلى كل حال فى الصفات
او عموما فيما كان سببا عاديا فى الوجود غيره كالما والطعام والنار فى
السكين والثوب ونحو ذلك وعلى كل حال فيما ليس سببا عاديا فى وجود
غيره كالسموات والارضين او المراد فى الوجود والعدم قال الشيخ
افرادا وعموما فى الازمان وعلى كل حال فى اقتران الاسباب بمسبباتها
وحال عدم اقترانها قال رايت منسوبا للشيخ السنوسى انه سئل
عن قوله عموما وعلى كل حال فاجاب عن قوله عموما فى الذوات وعلى كل حال
فى الصفات اهـ ما ورد قوله فذلك محال ايضا اقول جملة ذلك محال محل
جواب اما وقيل جواب ان الشرطية والفا رابطة للجواب بالشرط وقيل جواب
لكل منهما وقيل جواب لاحدهما وجواب الاخر محذوف دل عليه المذكور قال
الشيخ ابو الحسن واما قوله لفظا فلم يتقدم ما يعود عليه لفظا الا تقديرا
فى قوله ان قدرت شيئا من الكائنات يوثر بطبعه والمعنى ان ذلك اللازم
انما يلزم ان قدرت ان شيئا من الكائنات يوثر بطبعه وذلك محال باطل
لما عرفت قبل من وجوب افتقار كل ما سواه اليه واما ان قدرت ان
شيئا من الكائنات يوثر بقوة اودعها الله تعالى فيه فذلك محال ايضا لان
ذلك محال لانه قدرته يوثر بطبعه والمراد بالطبع الذات وبالقوة الصفة
قوله وبهذا استطل مذهب القدرية الخ لم يتعرض الشارح لمذهب
الجبرية وهو انكار القدرة الحادثة والافعال كلها موجودة عندهم بالقدرة
القديمة فقط من غير مقارنة لقدرة حادثة ولا خفا فى بطلان هذا المذهب
لما فيه من محض الجبر وقوله مباشرة او تولدا الحقيقة المباشرة وجود
فعل الحيوان الاختيارى فى محل قوته وحقيقة التولد وجودها ثم عند تقدير

لحادثة كما وجد من افعال الحيوان اختيارية فى محل قوته وحقيقته
وسكناته وقيامه وقعوده ومشيه وجريه فهو مخترع له تولدا
اى بواسطة اختراعه حركات فى محل قدرته وتختلف اثار التولد عندهم
باختلاف قوة العصب والاعضا وضعفها انظر شرح المقدمات واعلم
ان المذاهب التى ينبغى ان تذكر فى هذا المحل خمسة مذهب اهل
السنة ومذهب القدرية ومذهب الجبرية ومذهب الفلاسفة
ومذهب الطبايعيين والمرضى منها مذهب واحد وهو مذهب اهل
السنة قوله والنار محرقة ونحو ذلك الخ اقول ما نحو ذلك الثوب يستر
العورة ويقى الحر والبرد والدوا يشفى من الدا الى غير ذلك وقوله ما الا
يحصى وقوله كقصته مع ولده اسماعيل اقول هذا مبنى على القول بانه
وضع المدية والاصح الذى عليه المحققون انه لم يضعها على حلقه وانما
نزل الفدا قبل الوضع والقصة معلومة فى التفاسير فالتراجع سورة
الصافات قوله فقد بان لك تضمن الخ المراد بالتضمن التضمن
اللغوى وهو افهام الكلمة معنى اعم من ان يكون ذلك المعنى معنى الكلمة
المطابقى او جزء معناها او خارجا عن معناها لا التضمن المنطقى
الذى هو التضمن الكل لجزئه ويطلق التضمن ويراد به دلالة اللفظ
على جزء مسماه بحيث انه دلالة هذه الكلمة على المعانى الثلاث جزء
مفهوم الالوهية فدلالة الكلمة على الاستغنا والافتقار مطابقية
وعلى احدهما تضمنية وعلى ساير العقايد مما دخل تحت الخ بين التزامية
قوله وتتبع كلامه بالاستدلال يشهد له الخ بيان ذلك انه صرح بدخول
احدى عشرة من الواجبات تحت قوله فهو يوجب الخ وفى ضمنها الحدوث
مستحيلا وصرح بالجايزات بقوله يوخذ منه ايضا الخ ولا يخفى ما بقى
قوله بساير الانبياء اى بقيتهم من السور الذى هو البقية ومنه

الحديث اخترابعا وفارق سايرهن اي باقيهن ويحتمل ان يراد بسايرهن جميع
لان سايرا يستعمل بمعنى جميع على الصحيح خلافا لمن انكره وعلى هذا
يكمل الثاني فيدخل نبينا صلى الله عليه وسلم دون الاول ومعنى الايمان
بالانبيا التصديق بوجودهم والصحيح ان لا يتعرض لعددهم لقوله
تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصصهم عليك وان كان عددهم
ورد في الحديث فقد ضعفه بعضهم وصححه بعضهم لكن قال الشهاب
الرملي في شرحه على الزبد وقد روي ان عدد الانبيا مائة الف واربعة
وعشرون الفا وقيل مائتا الف واربعة وعشرون الفا وان عدد
المرسلين منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر وقيل اربعة عشر وقيل خمسة عشر
والمذكور منهم في القرآن باسمائهم الاعلام ثمانية وعشرون نبيا
وقال بعضهم لم يخص عدد الانبيا ولا الرسل لقوله تعالى منهم من قصصنا
عليك ومنهم من لم نقصص عليك انتهى قلت وقد استخرج بعضهم عدد المرسلين
من اسم محمد بالتولد ثلاثمائة وخمسة عشر واستخرج عدد الانبيا منه
ايضا بان ضرب مربع عدده بالجمل الصغير وهو اربعمائة في المثلثات
والمثلثات من عدد الانبيا المرسلين وجعل الاحاد للخلفا الاربع
والقطب كما فهم ذلك وقد اطلعت على رسالة في خصوص ذلك للشيخ عبد
المعطي المالكي وكذلك بعض شراح الشيخ خليل كالشبرخيتي

١٢٤٠٠٠

والملائكة اقول الملائكة جمع ملك واصل ملك ملاك نقلت فتحة الهمزة
الى اللام وحذفت الهمزة تخفيفا لالتقاء الساكنين والدليل
على ذلك عودها في الجمع والجمع يرد الاشيا الى اصولها كالتثنية والتصغير
والتفضيل واما التا في الملائكة فلتانيث الجمع كما نص عليه الزمخشري في
الكشاف والملائكة عند اهل الحق اجسام لطيفة نورانية لهم قوة
التشكل والتبدل قادرون على افعال شاقة بل عباد مكرمون لا يعصون

الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون مواظبون على الطاعة معصومون
من المخالفات لا يوصفون بذكورة ولا انوثة ولا ياكلون ولا يشربون ولا
ينامون مكلفون بالاصول دون الفروع قوله والكتب السماوية نسبة
الى السما وذلك ليسموها على غيرها من الكتب او ارتفاعها عنهم ولنزولها
من السما مع الملك قوله واليوم الاخر المراد باليوم الاخر يوم
القيامة وهو من وقت الحشر الى ما لا يتناهى او الى ان يدخل اهل الجنة
الجنة واهل النار النار وسمي بذلك لانه اخر الايام المحدودة وقيل
سمي يوم القيامة باليوم الاخر لانه لا ليل بعده وقيل لانه اخر ايام الدنيا
وما قبله من الليالي اخر ليالي الدنيا ولا ليل بعده قوله والحوض اي
حوضه صلى الله عليه وسلم الذي يعطاه يوم القيامة ماؤه اشد
بياضا من اللبن واحلى من العسل وابرد من الثلج وحافتاه من
الزبرجد وريحه اطيب من ريح المسك وكيزانه من الفضة عدد
نجوم السما وزواياه متساوية وعليه خلفاؤه الاربع رضوان الله
عليهم اجمعين وان من ابغض واحدا منهم لم يسقه الاخر وهل هو مختص
بنبينا صلى الله عليه وسلم ام لكل نبي حوض المعتمد ان المختص به انما
هو الكوثر الذي يصب من مائه في حوضه ولذا امتن الله تعالى عليه
به في التنزيل بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر واما
الحوض فليس مختص به اذ قد ورد ان لكل نبي حوضا كما رواه الترمذي
واخرج ابن ابي الدنيا بسند صحيح عن الحسن قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان لكل نبي حوضا وهو قائم على حوضه بيده عصى يدعو
اليه من عرفه من امته الحديث وهل الحوض قبل الميزان ام الميزان قبل الحوض
خلاف والصحيح ان الحوض قبل الميزان والمقام يقتضيه فان الناس
يخرجون عطاشا من قبورهم وحكي عن بعض السلف ان الحوض يورد بعد

الصراط قوله والشفاعة الخ ال في الشفاعة للعهد والمعهود
الشفاعة العظمى في الاقتصار ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم له خمس
شفاعات ويؤيده ان الشفاعة متى اطلقت فالمراد بها العظمى
ويحتمل ان تكون ال للجنس فيشمل كل شفاعة من تلك الشفاعات
قوله والصراط الخ اختلف في رسمه فقيل جسر ممدود من شعر على متن
جهنم ويرده الاولون والاخرون وقيل شعرة من شعر اهداب مالك
خازن النار وان الجنة وراءه يمر الناس عليه بحسب اعمالهم فمنهم
الناجي وهو من زادت حسناته على سيئاته او استويا او تجاوز الله تعالى
عنه ومنهم الساقط وهو من رجحت سيئاته على حسناته الا ان يتجاوز الله
فالساقط من الموحدين يعذب ما شاء الله ثم يخرج والناجي من له
تبعات وحسنات توازنها او تزيد عليها فيؤخذ من حسناته ما يعدل
تبعاته فيخلص منها واختلف في القنطرة التي بين الجنة والنار التي يحبسون
عليها حتى يقتص لبعضهم من بعض فقيل هي من تتمة الصراط وهي طرفه
الذي يلي الجنة وقيل انهما صراطان وبهذا الثاني جزم القرطبي وهل
الصراط قبل الحوض او بعده خلاف فذهب قوم الى ان الحوض قبل الصراط
وذهب اخرون الى العكس وقيل هما حوضان احدهما في الموقف قبل الصراط
والاخر لاهل الجنة وكل منهم يسمى كوثرا وفيه نظر لان الكوثر داخل الجنة وماؤه
يصب في الحوض ويطلق على الحوض كوثر لكونه يمد منه فغاية ما يؤخذ من
كلام القرطبي ان الحوض قبل الصراط فان الناس يردون الموقف عطاشا
فيرد المؤمنون الحوض ويتساقط الكفار في النار بعد ان يقولوا ربنا
عطشنا فترفع لهم جهنم كانها سراب فيقال لهم الا تردون فيظنونها
ماء فيتساقطون فيها اهـ من الفتح مع نوع تصرف قوله والميزان الخ قال
بعض العلماء المراقف الى الان على كاشف ماهية الميزان ولا على جوهره

من اي الجواهر هو كان القصد على ان موجودا الان او سيوجد لكن في كلام القرطبي
ما يدل على ان احدى كفتيه من نور والاخرى من ظلمة وهي لوزن الاعمال
ووزن الاعمال انما يكون بعد الحساب وحكمة الوزن كما قاله البجيرمي فينبغي ان
يكون بعد المحاسبة لتقدير الاعمال والوزن لاظهار مقاديرها ليكون الجزاء
بحسبها واختلف هل الميزان واحد كما يدل عليه قوله تعالى ونضع الموازين
القسط ليوم القيامة وقوله تعالى فاما من ثقلت موازينه فهو في عيشة
راضية واما من خفت موازينه فامه هاوية خلاف والذي عليه الاكثرون
انه واحد له لسان وكفتان وعبر عنه بلفظ الجمع تفخيما اهـ لما في بعض
قوله واستحالة فعل المنهيات الخ عطف على استحالة الكذب فهو من باب
عطف العام على الخاص فلا يحتاج لنكتة ويجوز رفع استحالة الكذب عطفا
على وجوب وجره عطفا على صدق وحينئذ فيجوز رفع وجر استحالة فعل
المنهيات فالاستحالة العامة مانعة للاستحالة الخاصة رفعا وجرا وعبر
بذلك ليشمل برهانا الامانة والتبليغ معا لان ضد كل منهما فعل منهي عنه
قوله من عقايد الايمان الخ العقايد جمع عقيدة وهي مأخوذة من العقد
الذي هو الشد والربط واللزوم ولا شك ان هذه عقايد شديدة
مرتبط بعضها ببعض والمراد بالعقايد معرفة احكام الحكم العقلي الثلاثة التي
هي معرفة ما يجب في حق الله تعالى ورسله وما يستحيل وما يجوز وانما اضاف العقايد
المراد بها معرفة هذه الاحكام الثلاثة الى الايمان لان معرفة هذه الثلاثة
في حق الله ورسله هي نفس الايمان على مذهب الاشعري فمن لم يعرفها فليس
بمؤمن او لانها ملزومة للايمان والايمان لازم لها فيكون الايمان حديث
النفس التابع لتلك المعرفة لهذه الثلاثة في حقهما على كلام القاضي ابي بكر
الباقلاني فيلزم من معرفة هذه الثلاثة معرفة الايمان ومن نفيها نفي الايمان
ويلزم على ذلك ان تكون الاضافة بيانية عند الاشعري ومن اضافة الملزوم الى

او يتعدد كما يدل عليه قوله تعالى والسماء رفعها ووضع الميزان

لحومي

المراد

اللازم عند القاضي وقال امام الحرمين وجماعة معرفة هذه الثلاثة
هي نفس العقل فمن لم يعرف هذه الثلاثة في حقهما فليس بعاقل بدليل ان
الانسان اذا اوصى بثلث ماله للعقلاء فلا يصرف الا لمن عرف هذه الاقسام
الثلاثة واما من لم يعرفها فلا تصرف له ولا يستحق شيئا اهـ من شرح الحبابي
قوله لا الالوهية الخ اي بجزء الكلمة دال على ثبوت اسناد الرسالة لمحمد
نبينا صلى الله عليه وسلم وليس دالا على ثبوت الالوهية له كما اشتبه
النصارى لعيسى وامه عليهما السلام بدليل قوله تعالى أأنت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين من دون الله قال سبحانك الاية وقد سال الصاحب
ابن عباد القاضي عبد الجبار عن قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى ابن مريم
أانت قلت للناس فهل في النصارى من يقول ان مريم اله فقال هذا على
سبيل الالتزام لانه يلزمهم بمقتضى قولهم في عيسى ان يقولوا في مريم
او نادى قوله ولعلها الخ اقول انما لم يجزم بهذا لاحتمال ان يكون ثم
علة اخرى لم تظهر له ولانه امر متعبد به لا يعقل وعدم جزمه قدس الله
سره حسن ادب منه اذ الجزم بما لم يقم عليه دليل شرعي تجاسر على ربه
تعالى وقد سئل العلامة السنوسي رضي الله تعالى عنه عن وجه ترك التثنية
في قوله ولعلها فاجاب رضي الله عنه بان الضمير عائد على مجموع الكلمتين بتاويل
الكلمة من باب تسمية الكل باسم جزئه وانما ثنى فيما سبق لانه في مقام
تفصيل ما يندرج تحت كل كلمة وافرد هنا اتى بالمذكور للتنبيه على ارتباط
احدى الكلمتين بالاخرى في ترجمة الايمان وانه لا يحصل الا بمجموعهما ولا ينتفع
بالايمان باحديهما دون الاخرى فصارتا في شريطة حصول الايمان بهما
كالكلمة الواحدة قال وبالجملة فقد عبرت في كل مقام بما يناسبه اهـ [illegible]
وقال العلامة الفيجيجي لا شك انه تادب رضي الله عنه بعدم جزمه بمراد الشارع
عليه الصلاة والسلام لان كل كلمة من كلامه صلى الله عليه وسلم بحر لا ساحل له

لانه خص بجوامع الكلم ولذلك قال ولعلها اي على ما اظهره الله تعالى له
اي لما كانت هذه الكلمة مختصرة مشتملة على ما ذكرناه من العقايد
جعلها الشارع المجازي وهو محمد صلى الله عليه وسلم او الحقيقي وهو
المولى جل جلاله وعلا ترجمة اي علامة على ما في القلب من الاسلام اي
من الايمان لان الاسلام محله اللسان ظاهرا والايمان محله القلب باطنا
وانما اطلقه عليه مجازا بناء على انهما متباينان واما على انهما مترادفان
فلا كلام والايمان على القول بالتباين اخص من الاسلام قوله على ما في
القلب الخ القلب مشترك بين معان فيطلق شرعا على الجسم الصنوبري
المخروطة الشكل وعبارة علماء التشريح القلب مخروط صنوبري قاعدته
في وسط الصدر الى الجانب الايسر احمر رماني من لحم وليف وغشاء صلب
اهـ ويطلق على العقل ومنه قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب
اي عقل ويراد به الجنان والبال والخلد وقوله تعالى لهم قلوب لا يعقلون
بها ويطلق على الروح والنفس على القول بترادفهما والمراد به هنا
الروح وسمي القلب قلبا لتقلبه وقيل لتقلبه بين الروح والجسد
ويقال على انواع قلب مشروح وقلب مذبوح وقلب مجروح وقلب مطروح
فاما القلب المشروح فهو قلب المومن لقوله تعالى افمن شرح الله صدره للاسلام
فهو على نور من ربه وقوله تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام
والصدر في الايتين كناية عن القلب والاسلام هو الايمان والايمان
محله القلب واما القلب المذبوح فهو قلب الكافر لانه مذبوح بغلاف
سيف اللعنة وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم فقليلا ما يومنون
واما القلب المجروح فهو قلب المنافق المطبوع عليه بطابع المكر
المجروح بسيف البعد عن حضرة الايمان فذلك بانهم امنوا ثم كفروا فطبع
على قلوبهم فهم لا يفقهون واما القلب المطروح فهو قلب المرتد لانه

ولا الانسان سمي لنسيه والقلب لتقلبه
ومنه قول
وما سمي الانسان الا لنسيه
ولا القلب الا انه يتقلب اهـ

[illegible] الكفر

مطروح في محل الخسارة والخسران ولا ترتدوا على ادباركم فتنقلبوا خاسرين

اهـ من شرح الجامعي قوله من الاسلام الخ اقول انما عبر بالاسلام

دون الايمان الذي هو من متعلقات القلب بنا على ترادفهما كما مر

وسياتي ما يوضح ذلك اشد ايضاح قوله وظاهره ان النطق شرط

لا شطر الخ هو احد قولين في المسئلة وعبارة شرح الزبد ونحوه هل

النطق بالشهادتين على القادر عليه شرط لاجراء الاحكام على المومنين

في الدنيا من الصلاة والصوم والمناكحة والتوارث فيكون غيره خارج

مسمى الايمان او شطر وجزء منه فيكون داخلا في مسماه قولان ذهب

جمهور المتكلمين الى اولهما وعليه فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه

لا لعذر ولا لاباء بل اتفق له ذلك فهو مومن عند الله غير مومن شرعا

وكان ايمانه كايمان اهل الكتاب فان عندهم التصديق دون الاقرار

يعرفونه كما يعرفون ابناءهم ومن اقر بلسانه ولم يصدق بقلبه فهو

مومن شرعا غير مومن عند الله وكان ايمانه كايمان المنافقين اذا جاءك

المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله الاية اما المعذور فمومن في الدارين

واما الابي فكافر في الدارين وهذا القول اوفق باللغة والعرف وذهب

كثير من الفقهاء الى ثانيهما والزمهم الاولون بان من صدق بقلبه فاخترمته

المنية قبل اتساع وقت الاقرار بلسانه يكون كافرا وهو خلاف الاجماع

على ما نقله الرملي وغيره لكن يعارض دعوى الاجماع قول صاحب الشفا

الصحيح انه مومن مستوجب للجنة حيث اثبت فيه خلافا وخرج بالقادر

على النطق العاجز عنه لخرس او سكتة او اخترام منية قبل التمكن

من النطق فانه ايمانه صحيح لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها

وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم فتنبه

لك بهذا معنى قوله وظاهره ان النطق شرط لا شطر لجعله اياها ترجمة

بامر

44

من الايمان ولو كانت شطرا لكان ما حصل في القلب بعض الايمان وجزءا

منه وما حصل في اللسان كذلك فيكون الايمان مجموعهما وقد قال العلامة

التلمساني فان قلت كيف جعل الاسلام من اعمال القلب مع انه من اعمال

الجوارح الظاهرة اخذا من تفسير قوله عليه الصلاة والسلام الاسلام

ان تشهد ان لا اله الا الله الحديث فالجواب انه ليس المراد بالاسلام

في كلام الشيخ الاسلام الشرعي المذكور في الحديث بل المراد بالاسلام الذي

الذي هو الاستسلام والانقياد والاذعان بالقلب بامتثال اوامره

واجتناب نواهيه قوله فعلى العاقل الخ انما اتى بعلى المتعلقة بالوجوب

تحضيضا منه وحثا على الاكثار من ذكرها دون وجوبها لان الاكثار

من ذكرها مستحب ولم يجب الا مرة في العمر وما زاد على ذلك فهو سنة

اهـ فيجيء قوله ما لا يدخل تحت حصر الخ المراد ما لا يحيط به علوم هذا

حق بالنسبة لعلمنا واما بالنسبة لعلم الله تعالى فيدخل لانه تعالى احاط

بكل شيء علما قوله احتسابا يعني طلبا الا من نحته وبهذا الجواب

الملهم حين سئل عن ذلك قوله ناطقين بكلمتي الشهادة على

بهائج الاعلام فيه اشارة الى الدخول في حزب المعلومين عند المحدثين

واشار بقوله ناطقين ليدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعلم

ان لا اله الا الله دخل الجنة او ان الاولى حق من يستطيع النطق والثاني

في حق من لا يستطيعه قوله كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون

الخ اقول ضمير الخطاب لله تعالى وضمير الغيبة للنبي صلى الله عليه وسلم الذكر وتركه الكني

عنه بالغفلة كل منهما يتعلق بالله تعالى وبالنبي صلى الله عليه وسلم فالاقسام

اربعة لكن ذكر الله تعالى الذي هو من ذكر محمد صلى الله عليه وسلم قابل بالرابع

وهو الاستيعاب النفاذ عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم الذي هو من الغفلة

عن ذكر الله تعالى لا يدليل المشاهد ولما كان ذكر الله الذي هو ذكر محمد صلى

صلى الله عليه وسلم

والغفلة عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم اكثر من الغفلة عن ذكر الله ته
ابتدأ الصلاة بالاكثر منذ كر الله والغفلة عن ذكر محمد فان قيل ما الحكمة
في ذكر الغافل دون الساكت مع ان الساكت اعم واكثر لزوما من الغافل قلنا
انما خص الغافل بالذكر لكثرة وروده في الكتاب والسنة وكلام العرب
دون الساكت ولان الغافل يذكر للذم والساكت للمدح الذين كذبوا
باياتنا وكانوا عنها غافلين اي ناسين عن الحق منهمكين في اللذات مشغولين
في الشهوات وكثيرا ما يطلق اسم الغافلين في الكتاب والسنة على هذا المعنى
فان قلت يحتمل عود الضمير من على الله تعالى لانه الذي وصف بكثرة الذكر
والغفلة عنه ويكون من باب الالتفات من الخطاب الى الغيبة قلت
لا يحسن ذلك وان كان محتملا لان هذا مقام لا يصلح لان يكون مقام
الالتفات فيما يظهر فان قلت ما معنى تابيد الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بما ذكر مع ان الصلاة الصادرة من المصنف صلاة واحدة وهي
غير موبدة قلنا المراد تابيد ثمرة الصلاة التي هي الرحمة اهـ من حاشية
الازهرية للشنواني رحمه الله تعالى ببعض تصرف [illegible] فيها الاتصاف بالزهد
قال في الاحيا الزهد ينقسم الى فرض وهو الزهد في الحرام والى نفل وهو
الزهد في الحلال وعن بعضهم ان الزهد لا يكون الا في الحلال اهـ قال ابن الملقن
والزهد في الشبهات الظاهر وجوبه لانه قد يوقع في الحرام واجتنابه واجب
ووسيلة الواجب واجبة اهـ وفي فتح الباري وقيل قصر الامل حقيقة الزهد
وليس كذلك بل هو سبب لان من قصر امله زهد ويقابل قصر الامل طول الامل
وله لوازم وفروع تتولد عنه منها الكسل عن الطاعة والتسويف بالتوبة
والرغبة في الدنيا والرغبة عن الاخرة والقسوة في القلب لان رقته وصفاه
انما يكونان بذكر الموت والقبر واهواله واهوال يوم القيامة والثواب والعقاب
تتوكل وكلت امري الى فلان اي الجأته اليه واعتمدت فيه عليه ووكل فلان

فلانا

فلانا اي استكفى امره ثقة بكفايته والمراد بالتوكل هنا اعتقاد ما دلت
عليه الآية وهي قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وليس المراد
به الاعتماد على ما ياتي من المخلوقين وترك التسبب لان ذلك يجر الى ضد ما يراد
من التوكل وقد سئل الامام احمد عن رجل جلس في بيته او في المسجد وقال لا اعمل
شيئا حتى ياتيني رزقي فقال هذا رجل جهل العلم فقد قال صلى الله عليه وسلم
ان الله جعل رزقي تحت ظل رمحي وقال لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق
الطير تغدو خماصا وتروح بطانا فذكر انها تغدو وتروح في طلب الرزق
ثم قال وكان الصحابة يتجرون ويعملون في نخيلهم والقدوة بهم متاكدة اهـ من
فتح الباري وقال ابو القاسم القشيري التوكل محله القلب واما الحركة بالظاهر
فلا تنافيه اذا تحقق ان الكل من قبل الله تعالى فان تيسر شيء فبتيسيره عز وجل
وان تعسر شيء فبتقديره والدليل على مشروعية الاكتساب حديث ابي
هريرة رضه يرفعه افضل ما اكل الرجل من كسبه وكان داود عليه السلام
ياكل من كسبه كما قال تعالى وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم
فهل انتم شاكرون واما قول القائل كيف تطلب ما لا تعرف مكانه فجوابه
انه يفعل الكسب المامور به ويتوكل على الله تعالى فيما يخرج ويبرز عن قدرة
الله تعالى مثلا يشق الارض ويبذر الحب ويتوكل على الله تعالى في انباته
بل وما ورد في الاحاديث كالمشهور المؤمن القوي خير واحب الى الله تعالى
من المؤمن الضعيف وفي كل خير احرص على ما ينفعك ولا تعجز فان
غلبك امر فقل قدر الله تعالى وما شاء الله فعل واياك واللو فان
اللو يفتح عمل الشيطان اهـ من فتح الباري [illegible] العلامة سيدي عبد
العزيز الديريني في كتابه المسمى بالروضة الانيقة في بيان الشريعة
والحقيقة اراد بالمؤمن القوي المكتسب واراد بالضعيف العاجز عن
الكسب فان المكتسب يستغني عن الناس والمستغني قوي والعاجز

عن الاكتساب محتاج والمحتاج ضعيف والله يقول احرص ما ينفعك ولا تعجز
اكتسب ولا تكسل فان فاتك امر مع الاجتهاد فارجع الى الحكمة وقل كذا
قدر وهكذا ينبغي ان يصنع في دوره دنيا يسعى فيها على العوايد امتثالا
للامر وهو بباطنه معتمد على التقدير والحكم فان اعطي شكر وان منع
سلم وصبر وفي الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تحاج موسى وادم
فقال موسى انت ادم ابو البشر خلقك الله بيده واسجد لك ملايكته و
اسكنك جنته فاغويت الناس واخرجتهم من الجنة فقال ادم عليه السلام
انت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه تلومني على امر قدر
علي قبل ان اخلق فحج ادم موسى اي غلبه وقد قال بعض العلماء في قوله
تعالى حكاية عن المشركين لو شاء الله ما اشركنا هذا كلام حق اراد به
باطلا فلا يقبل منهم لانهم لم يقولوه توحيدا ولا تسليما وانما قالوه ردا
للامر والاصرار على المخالفة وادم عليه السلام قال ذلك تايبا من ذنبه
راجعا الى ربه نادما على ما سلف فاحتجاجه في الحكم مقبول وذلك
كما صح من ذنبه تاب لم يعيره انسان بذنبه بعد توبته ورجوعه الى الطاعة
الصلاح فاحتج بالحكم والقضاء والقدر فان ذلك مقبول شرعا بعد الخروج
من المعصية لا حالة التلبس بها كقول المشركين لو شاء الله ما اشركنا
حال تلبسهم بالشرك وتحاج في الحديث بفتح اوله وتشديد اخره واصله
تحاجج بجيمين واختلف العلماء في زمن هذا الاحتجاج فقيل يحتمل انه
في زمن موسى ارسل الله له ادم معجزة له وكلمه وكشف له عن قبره فتحدثا
او اراه الله روحه كما ارى النبي صلى الله عليه وسلم ارواح الانبياء ليلة
المعراج او اراه الله اياه مناما ورؤيا الانبياء وحي ولو كان يقع في بعضها
ما يقبل التعبير كما في قصة الذبيح او كان ذلك بعد وفاة موسى فالتقيا
في البرزخ او لما مات موسى فالتقت ارواحهما في السما وبذلك جزم ابن

عبد البر والقابسي ووقع في حديث عمر لما قال موسى عليه السلام انت ادم
قال له من انت قال انا موسى وان ذلك لم يقع في الدنيا وانما يقع في الاخرة
والتعبير عنه في الحديث بلفظ الماضي لتحقق وقوعه وذكر ابن الجوزي ان
احتمال التقائهما في البرزخ واحتمال ان يكون ذلك في غيره ضرب مثل والمعنى
انهما لو اجتمعا لقالا ذلك وخص موسى بالذكر لكونه اول نبي بعث بالتكاليف
الشديدة فان هذا وان احتمل لكن الاول اولى قالت وهذا مما يجب الايمان
به لثبوته في خبر الصادق وان لم يطلع على كيفيته لانه ليس باول ما يجب
علينا الايمان به وان لم نقف على حقيقة معناه كعذاب القبر ونعيمه
وحيث ضاقت الحيل في كشف المشكلات لم يبق الا التسليم وقال ابن
عبد البر مثل هذا عندي يجب فيه التسليم ولا يوقف فيه على التحقيق
لانا لم نؤت من جنس هذا الا قليلا قوله واراد بالعجايب في انه
اعلم الكرامات الخ اقول الكرامات للاوليا كالمعجزات للانبيا واوليا الله
تعالى هم العارفون بالله بحسب الامكان المواظبون على الطاعات المجتنبون
للمعاصي المعرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات وكراماتهم ثابتة
متفاوتة كتفاوت معجزات الانبيا حتى قال بعضهم ما جاز ان يكون
معجزة لنبي كقلب العصا ثعبانا او حية واحياء الموتى ونحو ذلك جاز ان
يكون كرامة لولي ولا فارق بينهما الا التحدي وعدمه وهذا هو الصحيح
خلافا لمن قال نقلا عن بعض الايمة ما وقع معجزة لنبي لا يجوز تقدير
وقوعه كرامة لولي اه ملخصا من شرح الشهاب الرملي وهذا اخر ما قيدناه
مع كدورة الخواطر والاوقات وعدم صفا وجلا المرات سبحانه وتعالى ان
يسدد اقوالنا التي سددها اقوى منا وان يصلح افعالنا التي هي افسح
وان يحفظ علينا عقولنا وعقايدنا من طوارق الشبه والشكوك
ويكفينا صولة الشيطان والسلطان وان يميتنا على صريح الايمان

ويميتنا على صريح الايمان بمحمد والامين وصلى الله على نبينا محمد واله وصحبه
وسلم قال مولفه عفى الله عنه وقع الفراغ من تسويد هذه
النسخه خامس عشر شهر المحرم الحرام من سنة اثنين وثلاثين
وماية والف من الهجرة عليه الصلاة والسلام تمت
بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وكان الفراغ من
نساختها يوم الجمعه ٧ في الحجه عام الف وماية
واثنين وثمانين وقد وقع التقابل في يوم
واحد على الكمال على يد الحقير الفقير
المعترف بالذنب والتقصير الراجي
بر مولاه العلي احمد ابن [illegible]
ديار بكرلي المكي الشافعي
مذهبا غفر الله له
ولوالديه
ولمشايخه
والمسلمين
اجمعين
امين

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم
تمت وتمت وحوبلت وقرئت على يد استاذنا وشيخنا الشيخ علي حسن عوض
القطوري نفعنا الله به وجزاه خيرا بمنه وكرمه انه على ما يشاء قدير

كتاب شرح السنوسية [illegible]
المسمى بام البراهين تاليف
الامام العلامة [illegible]
ابي عبد الله محمد ابن منصور
[illegible]
تعالى ونفعنا به
[illegible]
امين
امين
امين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله الذى شهدت بوجوده جميع الكاينات والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالايات الواضحات وعلى اله وصحبه والتابعين لهم فى الكرامات الى يوم الدين الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم الحمد هو الثناء باللسان بالجميل من الاوصاف والافعال كالعلم والجود والمنن الذى هو ضد الذم الذي هو الثنا بالقبيح من الاوصاف والافعال كالجهل والبخل فمعنى الحمد لله الثناء بالجميل واجب لله ويستحيل فى حقه الوصف بالنقص والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والصلاة من الله على رسوله زيادة تكرمه وانعام والسلام زيادة تامين له وطيب تحية واعظام ورسول الله هنا هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فاعلم ان الحكم العقلى ينحصر فى ثلاثة اقسام الوجوب والاستحالة والجواز فالواجب ما لا يتصور فى العقل عدمه والمستحيل ما لا يتصور فى العقل وجوده والجائز ما يصح فى العقل وجوده وعدمه نزل الشيخ رضى الله تعالى عنه اعلم منزلة اما بعد فى الدلالة على الشروع فى المقصود ونبه على ان علم العلم لا ينبغى سبقا والحكم اثبات امر او نفيه والحاكم بالاثبات او النفى اما الشرع واما العقل واما العادة فلذلك انقسم الحكم الى ثلاثة اقسام شرعى وعقلى وعادى فالحكم الشرعى هو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالطلب او الاباحة او الوضع لهما والحكم العادى هو اثبات الربط بين امر وامر وجودا او عدما بواسطة التكرر مع صحة التخلف وعدم تاثير احدهما فى الاخر البتة والحكم العقلى هو اثبات امر او نفيه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع فقوله الحكم العقلى اخرج به العادى والشرعى ومعنى الحصاره فى الثلاثة الاقسام ان كل ما حكم به العقل من اثبات او نفى يرجع اليها لان ما حكم به العقل اما ان يقبل الثبوت والنفى فهو الجائز وان كان لا يقبل الا الثبوت فهو الواجب وان كان لا يقبل الا النفى فهو المستحيل ثم عرف كل واحد من الاقسام الثلاثة بما اشتق منه لان المشتق اخص من المشتق منه ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم لان الاعم جزء الاخص فقال فالواجب ما لا يتصور فى العقل عدمه اي لا يدرك فى العقل عدمه وذلك اما ضرورة وهو ما لا يحتاج العقل فى ادراكه الى تامل ولا نظر كالتحيز للجرم ومعنى التحيز اخذ قدر ذاته من الفراغ والجرم كلما ملاء فراغا كالحجر والشجر واجساد الحيوانات واما نظرا اي ما يحتاج فى ادراكه الى التامل والنظر كالقدم لمولانا جل وعز والمستحيل ما لا يتصور فى العقل وجوده اما ضرورة كتعرى الجرم عن الحركة والسكون واما نظرا كالشريك لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان استحالة الشريك له تعالى لا تدرك الا بعد النظر والجائز ما يصح فى العقل وجوده وعدمه اما ضرورة كحركة الجرم او سكونه واما نظرا كتعذيب المطيع واثابة العاصى ومعنى التصور الادراك اي ما يدرك وانما بدا بتقسيم الحكم العقلى اولا لان المكلف مطالب بمعرفة ما يجب فى حق الله تعالى وما يجوز وما يستحيل

ولا يحكم على شيء بانه واجب او جايز او مستحيل حتى تعرف حقيقة
ذلك ولعلم ان معرفة اقسام الحكم العقلي الثلاثة وتكريرها
تانيس القلب بامثلتها حتى لا يحتاج الفكر باستحضار معانيها
الكلف مما هو ضروري على كل عاقل يريد الفوز بمعرفة الله تعالى
ورسله عليهم الصلاة والسلام بل قال امام الحرمين وجماعة
ان معرفة هذه الاقسام الثلاثة هي نفس العقل فمن لم
يعرفها بمعانيها فليس بعاقل قوله ويجب على كل مكلف شرعا
ان يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز وما يستحيل وما يجوز
وكذا يجب عليه ان يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة
والسلام يجب ويلزم ويفرض بمعنى واحد والمكلف البالغ
العاقل والمكلف ماخوذ من التكليف وهو الزام ما فيه كلفة
من الاوامر والنواهي على قول او طلب ما فيه كلفة على القول
الاخر وقوله شرعا احترازا عن مذهب المعتزلة الذين يقولون
ان معرفة الله واجبة بالعقل وقوله ان يعرف وحقيقة المعرفة
الجزم الموافق للحق عن دليل فالجزم احترازا من الشك والظن
والوهم فانها كلها لا تكفي فيما طلب من المكلف ان يعتقده في
حق الله تعالى وفي حق الرسل عليهم الصلاة والسلام والموافق
للحق احترازا من الجزم الذي لا يوافق الحق فانه لا يسمى معرفة
بل هو جهل كجزم النصارى بالتثليث والمجوسيين بالهين
اثنين وعن دليل احترازا من الجزم الموافق للحق لا عن دليل
فانه يسمى تقليدا ولا يسمى معرفة والتقليد ان تتبع غيرك
في قوله او اعتقاده دون ان تعرف دليله اما ان عرفت دليله
فانك عارف لست مقلدا فاحترز بقوله ان يعرف عن جميع ما تقدم

وقد اختلف فيمن قلد في عقايد التوحيد هل يكفيه تقليده
اذا كان جازما بانه لا تردد معه دون عصيان او يعصي بتركه
النظر وبعضهم قيد العصيان بان يكون فيه اهلية النظر
واما القول بانه كافر فانما يعرف لابي هاشم الجبائي من المعتزلة
والدليل المطلوب من المكلف القايل بوجوب المعرفة هو الدليل
الجملي وهو العجز عن تقريره وحل شبهه كما اذا قيل له تعتقد
ان الله موجود فيقول نعم فيقال له وما دليلك على ذلك فيقول
هذه المخلوقات ويعجز عن كيفية دلالتها من انها هل هي
من جهة حدوثها او امكانها او هما معا او نحو ذلك وعن رد
الشبهة التي اوردها الملحدة من ان اعراض العالم حوادث
لا اول لها ونحو ذلك من الضلال ومعنى جل اتصف بالرفعة
التي لا تماثل وتنزه عما لا يليق به ومعنى عز انفرد بصفة
الجلال او غلب لانه قاهر لجميع الاشياء وقوله وكذا يجب
عليه ان يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
اي ما يجب في حقهم وما يستحيل وما يجوز والرسول هو الذكر
الحر اوحى الله اليه الاحكام وامره بتبليغها فان لم يؤمر
بالتبليغ فهو نبي لا رسول قوله فمما يجب لمولانا جل وعز
عشرون صفة وهي [illegible] الوجود من بمعنى بعض فهي
للتبعيض اي من بعض ما يجب لان صفات مولانا جل وعز
الواجبة لا تنحصر في هذه العشرين اذ كمالاته لا نهاية لها
ولم يكلفنا الله تعالى الا بمعرفة ما نصب لنا عليه دليلا وهي
هذه الصفات العشرون وتفضل علينا باسقاط التكليف
بما لم ينصب لنا عليه دليلا وقوله هذه العشرون وهي

الوجود اي والعشرون صفة هي الوجود الى اخر ما ذكر والوجود
صفة نفسية ثبوتية لا توصف بالوجود ولا بالعدم لانها
من جملة الاحوال عند القايل بها وهي الحال الواجبة للذات
ما دامت الذات غير معللة بعلة فاخرج بالحال المعاني و
السلبية وقوله غير معللة بعلة اخرج به الاحوال المعنوية
لانها تعلل بالمعاني اي تلازمها ككونه قادرا فانه معلل بقيام
القدرة بالذات وكذا مريدا معلل بقيام الارادة الى اخرها
واختلف في الوجود هل هو نفس ذات الموجود فلا يكون صفة على
هذا القول وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري وقد تسامح
الشيخ في عده صفة لان الصفة زايدة على الذات لا نفس
الذات ووجه التسامح انك تقول ذات الله موجودة فتصفها
بالوجود لفظا وقيل هو زايد على الذات ولا تسامح في عده صفة
على هذا القول والقدم والبقا العدم في حقه تعالى عبارة عن
نفي العدم السابق للوجود وان شئت قلت او عن نفي الاولية
للوجود او عن نفي افتتاح الوجود وكلها بمعنى واحد والبقا عبارة
عن نفي العدم اللاحق للوجود او عن نفي انتهاء الوجود
ومخالفته تعالى للحوادث اي لا يماثل شيئا منها لا في ذاته
ولا في صفاته ولا في افعاله فالمخالفة للحوادث عبارة عن نفي
المماثلة في الذات والصفات والافعال اي ذات الله تعالى
ليست كذات شيء من المخلوقات جرما كالاجرام وصفاته ليست
كصفات المخلوقات حادثة مخصوصة بل هي قديمة وافعاله ليست
كافعال المخلوقات حادثة مكتسبة بالخلق بل هو الخالق للكائنات
بلا واسطة ولا معين ليس كمثله شيء وهو السميع البصير

مع بلا الة

ثم ملزومة لا شيء لغير
هي الواسطة
بين الوجود والعدم

50

بان المراد بالتعقل هنا الوجود الخارجي
اي لا توجد الذات خارجا بدونها ويحتمل
ان المراد بالتعقل التصديق يعني لا يمكن
عقلا الا التصور اه

ذات لا يبعد

وليس المراد النصب اي نفي

والحوادث هي المخلوقات وقيامه تعالى بنفسه اي
لا يحتاج الى محل ولا مخصص قيامه تعالى بنفسه عبارة عن
نفي افتقاره الى المحل والمخصص والمحل هو الذات اي ذاته
استغنت عن المحل والمخصص بكسر الصاد هو الفاعل
فباستغنائه عن المحل اي عن ذات يقوم بها يلزم ان يكون
ذاتا لا صفة لان الصفة لا تقوم الا بمحل وباستغنائه عن
المخصص يلزم ان يكون قديما لا حادثا لانه لا يحتاج الى المخصص
وهو الفاعل الا الحادث والوحدانية اي لا ثاني له في ذاته
ولا في صفاته ولا في افعاله الوحدانية في حقه تعالى
عبارة عن نفي الكثرة في الذات والصفات والافعال
فنفي الكثرة في الذات يستلزم ان لا يكون جسما يقبل الانقسام
ويستلزم نفي نظير له في الالوهية ونفي الكثرة في الصفات
يستلزم نفي النظير له فيها ونفي الكثرة في الافعال يستلزم
انفراده بها بلا قسيم له فيها الله خالق كل شيء
الاولى [illegible] وهي الوجود والخمسة بعده سلبية
اي هذه التي تقدمت العشرون الواجبات ست صفات
الاولى منها تسمى صفة نفسية والصفة النفسية
هي التي لا تتعقل الذات بدونها والسلبية هي ما دلت
على نفي ما لا يليق بالله جل وعز ولم يمثلوا للصفة النفسية
من صفاته تعالى الا بالوجود والصفات السلبية هي
الخمس التي ذكرها الشيخ بعد الوجود فالقدم عبارة عن
نفي العدم السابق للوجود والبقا عبارة عن نفي لحوق العدم
اللاحق للوجود والمخالفة عبارة عن نفي المماثلة للحوادث

والقيام بالنفس عبارة عن نفي الافتقار الى المحل والمخصص
والوحدانية عبارة عن نفي التعدد في الذات والصفات و
الافعال وكل هذه المنافيات لا تليق بالله جل وعز لانها
محاله في حقه ومعنى سلبية نفيية لان معنى كل واحد
منها نفي نقص تعالى الله عنه لان السلب هو النفي
ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني
ثم بعد تحقق وجوده وتنزيهه عما لا يليق به يجب له صفات
تسمى صفات المعاني واي كل صفة موجودة قائمة بموجود
او ثبت له حكما موجودة احترازا من السلبية ومنافيها
بموجود اتصافه بها وتحقق وجودها به اذ لا توجد الا في
ذات ولا تكون قائمة بنفسها ومعنى ايجابها الحكم انه يلزم
من قيامها بالمحل ثبوت احكامها له وهي المعنوية فكون القدرة
قائمة بالمحل يستلزم كون المحل قادرا الى اخر السبع وقوله تسمى
صفات المعاني من اضافة الاعم الذي هو صفات الى الاخص
الذي هو المعاني ولتعلم ان الصفة اما ان يكون مدلولها نفيا
لما لا يليق بالله فهي السلبية كالقدم وما ذكر معه وان كان مدلولها
اثباتا فاما ان تكون موجودة ام لا فان كانت موجودة فهي
الصفات المسماة بالمعاني كالقدرة والارادة وان لم تكن موجودة
فهي الصفة المسماة حالا فان لازمت صفة معنى سميت حالا
معنوية ككونه قادرا ومريدا وان لم تكن تلازم معنى قائما بالذات
سميت حالا نفسية كالوجود والله الموفق وهي القدرة
والارادة المتعلقتان بجميع الممكنات اي وصفات المعاني
القدرة والارادة الخ والقدرة الازلية عبارة عن صفة

يتأتى

يتأتى بها ايجاد كل ممكن واعدامه على وفق الارادة فالازلية
احترازا عن حادثة فلا تاثير لها فيما قارنها ومعنى يتأتى
بها اي يحصل بها ايجاد كل ممكن والايجاد اخراج الممكن من العدم
الى الوجود وكل ممكن يتناول افعالنا الاختيارية كحركاتنا
وسكناتنا ويتناول ما له سبب كالاحراق الموجود عند
مماسة النار للشيء المحرق وما لا سبب له كخلق السما
والارض والاعدام هو ان يصير الشيء لا شيء كما كان اولا
وهذا على المذهب المختار ومعنى على وفق الارادة ان الله
تعالى لا يخلق ويوجد بقدرته الا ما اراد اي الا ما خصصه
بارادته والارادة صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز
عليه ومعنى التخصيص ترجيح بعض ما يجوز عليه على البعض
الاخر والذي يجوز على الممكنات المتقابلات وهي الوجود
والعدم والمقادير والصفات والازمنة والامكنة والجهات
فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم فتخصيصه بالوجود
دون العدم تاثير للارادة فيه وايجاده هو تاثير القدرة
ومعنى التعلق طلب الصفة امرا زائدا على قيامها
بمحلها فالصفة تستلزم محلا اي ذاتا تقوم بها فان
اقتضت امرا زائدا على ذلك سميت متعلقة كالقدرة
والارادة التي تقتضي الممكنات بتخصيصها ببعض
ما جاز عليها الخ الا الحياة فانها لا تطلب امرا زائدا
على قيامها بمحلها فليست متعلقة والعلم المتعلق
بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات العلم
معطوف على القدرة والارادة اي وهي القدرة والارادة

والعلم وكذا ما بعده والعلم صفة ينكشف بها المعلوم
على ما هو به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه فمعنى ينكشف
اي يتضح فخرج الظن والشك والوهم لان احتمال النقيض
المظنون مثلا يمنع انكشافه وعلى ما هو به تاكيد وتصريح
باخراج الجهل المركب لانه لا ينكشف به المعلوم على ما هو به
وخرج بقوله لا يحتمل النقيض الاعتقاد الجازم لانه
يحتمل النقيض بتشكيك مشكك والمعلوم ما شانه ان يعلم
وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل وانما تعلق بالواجبات
والجائزات والمستحيلات لانه ليس من صفات التاثير
ولا يتعلق بشيء لانها لا تطلب امرا زايدا على قيامها
بمحلها بل اي صفة تصحح لمن قامت به الادراك اي يكون
عالما سميعا بصيرا وهي شرط في الجميع يلزم من عدمها عدم
جميع الصفات صفات المعاني ولا يلزم من وجودها وجود
ولا عدم لان هذه حقيقة الشرط والسمع والبصر المتعلقان
بجميع الموجودات هذا ايضا معطوف على ما تقدم ومعنى
السمع الذي هو صفة لمولانا جل وعز هو معنى قايم بذاته ينكشف
له به كل موجود سواء كان قديما كذاته او حادثا كساير الحوادث
وهو مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري وقيل انما يتعلق
بالاصوات فقط كمن ما كان ومعنى البصر في حقه تعالى هو معنى
قايم بذاته العلية ينكشف له به كل موجود سواء كان قديما
كذاته او حادثا وهذا بالاخلاف بين الايمة ومعنى المتعلقان
الطالبان بالانكشاف لجميع الموجودات وليس سمعه باذن
ولا اصماخ وليس بصره بحدقة ولا باجفان ليس كمثله شيء

وهو السميع البصير والكلام الذي ليس بحرف ولا صوت
ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات هذا ايضا
معطوف على ما تقدم وهو اخر صفات المعاني المتفق عليها
بين اهل السنة ومعنى الكلام المنسوب لله تعالى هو معنى
قايم بذاته يتعلق بكل المعلوم وهو كل موجود واجب وكل جائز
وكل مستحيل منزه عن الحرف والصوت والتقديم والتاخير
والسكوت واللحن والاعراب وساير انواع التغيرات لان
هذه كلها من اوصاف الكلام الحادث وكلام الله قديم
والقديم لا يوصف باوصاف الحوادث وكيفيته مجهولة لنا
كما لا نحيط بذاته وبجميع حقايق صفاته والحروف انما هي عبارة
والعبارة غير المعبر عنه فلذلك اختلف باختلاف الالسنة
ولم يختلف هو فحروف القران حادثة والمعبر عنه بها هو المعنى
القايم بذات الله قديم فالتلاوة والكتابة والقراءة حادثة
والمتلو والمقروء والمكتوب قديم اي ما دلت عليه الكتابة
والقراءة والتلاوة ونحو ذلك كذكر الله فان الذكر حادث
وهو رب العزة فافهم وراجع كتب الايمة تعلم ثم سبع
صفات تسمى صفات معنوية وهي ملازمة للسبع الاولى
وهي كونه تعالى قادرا ومريدا
وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما اي ثم بعد تحقق
ما تقدم يعتقد في حقه تعالى سبع صفات تسمى صفات
معنوية والصفة المعنوية هي الحال الواجبة للذات ما دامت
الذات معللة بعلة فالحال اخرج به السلوب وصفات المعاني
ومعللة بعلة اخرج به الحال النفسية ومعنى التعليل التلازم

والى

اي يلزمها معنى قائم بالذات فقادر يلازم القدرة ومريد
يلازم الارادة وعالم يلازم العلم وحي يلازم الحياة وسميع
يلازم السمع وبصير يلازم البصر ومتكلم يلازم الكلام وسميت
معنوية منسوبة الى المعاني لان الاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف
بالمعاني ولانها اظهر منها اذ هي موجودة والمعنوية ثابتة
فقط وهذا على راي من لا يثبتها فقادر عنده عبارة عن
قيام القدرة بالمحل الى اخرها ومما يستحيل في حقه تعالى
عشرون صفة وهي اضداد العشرين الاولى من للتبعيض
اي من بعض ما يستحيل لان كل ما لا يليق بجلاله مستحيل عليه
ولا ينحصر في هذه العشرين الا انها لما كانت اضدادا لما قام
الدليل عليه من الواجبات لله تعالى اقتصر عليها وهذا هو القسم
الثاني مما يجب على المكلف معرفته وهو ما يستحيل في حقه تعالى
وذكر ان كلها تقدم يجب لله تعالى فالواجب ما لا يتصور في العقل
عدمه وهذه نقايض لتلك واضداد ولا يكون النقيض والضد
الا اذا انتفى مقابله وانتفى مقابله لا يتصور في العقل فلا
يتصور وجوده وذلك حقيقة المحال واطلاق الضد عليها
بحسب وضع اللغة لان اهل اللغة يطلقون الضد على مطلق
المنافي واما في الاصطلاح فليست كلها اضدادا بل بعضها نقيض
كما تقدم وبعضها ضد كما تقرع عليه ان شاء الله تعالى وذلك
لان حقيقة الضدين الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية
الخلاف كالبياض والسواد والحركة والسكون والنقيضان
عبارة عن ثبوت شي ونفيه نحو زيد موجود زيد ليس
بموجود وهذا اصطلاح الاصوليين ولاهل المنطق

اصطلاح اخر غير هذا فانظر ذلك في شرح الشيخ في هذا
المحل ولما كانت هذه المستحيلات منافيات للواجبات
كان عددها كعددها وترتيبها كترتيبها الاول من
المستحيلات للاول من الواجبات والثاني للثاني الى اخرها
[illegible] العدم والحدوث وطرو العدم القدم نقيض
الوجود وليس ضده بل التحقيق انه مساو لنقيض الوجود
والحدوث نقيض القدم وكذا طرو العدم نقيض البقا
لان القدم عبارة عن نفي العدم السابق للوجود ونحو هذا
والبقا عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود وطرو العدم
وهو الفنا عبارة عن ثبوت العدم اللاحق والتقابل بين
الثبوت والنفي تناقض والمماثلة للحوادث بان يكون [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في الافعال والاحكام
المماثلة للحوادث نقيض المخالفة لان المماثلة عبارة عن الاتفاق
في جميع صفات النفس فيما يجب ويستحيل ويجوز والمخالفة عبارة
عن نفي المماثلة والتقابل بين النفي والاثبات تقابل
النقيضين والحوادث جمع حادث والحادث هو الموجود
بعد عدم وهو المعبر عنه بالعالم وهو منحصر في الجواهر
والاعراض لا ثالث لهما والجواهر هي الاجرام وحقيقة الجرم ما
يملا قدرا من الفراغ كالحجر والشجر وذوات الحيوانات فيستحيل
في حق الله تعالى ان يكون جرما تاخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ

الزيادة او النقص بدليل مشاهدته
في نصفي النهار الاول والثاني كذلك
ويتصف الجرم بالحركة او السكون بانه
يقوم بنفسه والظل كذلك واعلم
ان الحركة انتقال الجرم من حيز الى حيز
والسكون ثبوت الجرم او عدم الحركة
وليس الظل عرضا لفقدانه اوصاف
العرض فيه اذ العرض لا يقوم بنفسه

كسائر الاجرام تقدس الله تعالى عن ذلك او يكون عرضا يقوم
بالجرم وهو النوع الثاني من العالم والعرض كل صفة حادثة
كالبياض والحمرة والسواد والصفرة وسائر الالوان
وكالحركة ايضا والسكون وكذا يستلزم عليه مماثلته
للحوادث بان يكون في جهة للجرم بان يكون فوق الجرم او
تحت الجرم او يمين الجرم او شمال الجرم او امامه او خلفه
لانه لو كان في جهة الجرم لزم ان يكون متحيزا وكذا يستحيل
عليه ان يكون له جهة لان الجهة من لوازم الجرم لان فوق
من عوارض عضو الراس وتحت من عوارض عضو الرجل واليمين من
عوارض العضو الايمن وشمال من عوارض العضو الشمال وامام
من عوارض عضو البطن وخلف من عوارض الظهر وكذا يستحيل
عليه ان يكون موصوفا بالصغر او الكبر لان الصغير ما قلت
اجزاؤه والكبير ما كثرت اجزاؤه وكذا يستحيل عليه ان
يتصف بالاغراض الخ والغرض المصلحة التي اشتمل عليها الفعل
او الحكم لانه لا يفعل ولا يحكم كذلك الا المقهور المحتاج
لان يتكمل به والله تعالى هو الفاعل المختار الغني عن جميع
المخلوقات وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا يكون قائما بنفسه
بان يكون صفة يقوم [illegible] او يحتاج الى مخصص هذا ايضا مما
يستحيل في حق الله تعالى وهو نقيض قيامه تعالى بنفسه وقوله
بان يكون الخ تفسير للنفي وهو قوله ان لا يكون والمحل هو الذات
والمخصص بكسر الصاد هو الفاعل وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا
يكون واحدا بان يكون مركبا في ذاته او يكون له مماثل في ذاته
او صفاته او يكون معه في الوجود موثر في فعل من الافعال هذا

اخر نقايض الصفات السلبية وقوله بان يكون مركبا في ذاته
او يكون له مماثل في ذاته الخ تفسير لقوله ان لا يكون واحدا
والتركيب اجتماع جوهرين فاكثر وهذا هو الكم المتصل
والمماثل في الذات هو الكم المنفصل وكذلك في الصفات بان
يكون لاحد من المخلوقات صفة مثل صفة من صفات الله ولا
اعتبار بالموافقة في التسمية وانما المحال ان يكون للعبد قدرة
يخرج بها الاشياء من العدم الى الوجود وارادة عامة التعلق
لا تعارض او علم محيط بجميع المعلومات ونحو ذلك من خصائص
صفات الالوهية وقوله او يكون معه في الوجود موثر في الافعال
وهو اعم مما قبله وذلك ينفي ان يكون لشيء من الاسباب العادية
تاثير فيما قارنها فلا اثر للنار في الاحراق ولا للطعام في الشبع
ولا للسكين في القطع والالزم ان لا يكون مولانا واحدا في
افعاله فمن اعتقد ان شيئا من الاسباب العادية يوثر بطبعه
اي بذاته وحقيقته فلا تنازع فيه انه كافر وان كان يعتقد
حدوث الاسباب العادية وليست توثر بطبعها وانما الله
خلق فيها قوة وبتلك القوة توثر فهو فاسق مبتدع وفي كفره
قولان الراجح عدمه ومن هذا من اعتقد ان العبد يوثر في
فعله بالقدرة التي خلقها الله فيه ومن اعتقد حدوث الاسباب
وانها لا توثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها وانما الموثر
هو الله جل وعز لكن التلازم بينها وبين ما قارنها عقلي
لا يمكن تخلفه فهذا جاهل بحقيقة الحكم العادي وربما جره
ذلك الى الكفر بان يجحد بعث الاجسام لانه خلاف المعتاد وكذلك
معجزات الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومن اعتقد حدوث

الاسباب وانها لا تؤثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها ويعتقد
صحة التخلف بان يوجد السبب العادى كالاكل والشرب ولا يوجد
الشبع الذى هو المسبب وانما المؤثر في المسبب هو الله وهو
الموجد المناجى من المهلاك وكذا يستحيل عليه تعالى العجز
عن ممكن ما هذا شروع من الشيخ رضى في اضداد صفات
المعانى فالعجز عن ممكن ما ضد القدرة على جميع الممكنات
والعجز امر وجودى على مذهب اهل السنة يضاد القدرة
التى هى معنى موجود وقد تقدم ان هذا حقيقة الضدين
وما في قوله ممكن ما للدلالة على العموم اى على اى ممكن كان ذلك
الممكن سواء كان من افعال العبيد التى تقارنها قدرتهم
الحادثة او من المسببات العادية وايجاد شيء من العالم
مع كراهيته لوجوده اى عدم ارادته له تعالى او مع الذهول
او الغفلة او بالتعليل او بالطبع هذا ضد للارادة المتعلقة
بجميع الممكنات وهى الكراهية ومعنى ما ذكره الشيخ ان يوجد
الله شيئا من العالم كالكفر او المعاصى او غير ذلك وهو
لا يريدها بل ما اوجدها الا وهو يريدها اذ يستحيل ان يقع
في ملكه ما لا يريد وفسر الشيخ الكراهية بعدم الارادة احترازا
عن الكراهية الشرعية فانه يجوز ان يكون المكروه كراهية شرعية
مرادا لله تعالى بل هى والمحرم ما وقع ~~بارادته~~ الا بارادة الله
عز وجل اذ لا ملازمة بين الامر والارادة على مذهب اهل
السنة بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد يامر ويريد
كالايمان للانبياء والملائكة وسائر المؤمنين وقد لا يامر ولا
يريد كالكفر في حقهم وقد يامر ولا يريد كايمان من سبق في علم الله

تعالى انه

انه لا يؤمن بى كابى جهل واضرابه فانه مامور بالايمان ولم يرده
الله تعالى منه وقد يريد ولا يامر كالمحرمات والمكروهات والمباحات
فانما ارادها الله تعالى لوقوعها ولم يامر بها وقوله او مع الذهول او
الغفلة هذا معطوف على قوله مع كراهيته لوجوده اى ومما يستحيل
في حق الله تعالى ايجاد شيء من العالم مع الذهول او الغفلة
والذهول عدم العلم بالشيء مع تقدمه والغفلة اعم من
تقدم العلم وعدم تقدمه هذا ما ظهر للمؤلف ومن ظهر له خلاف
هذا فالاجر له في الحاقه بهذا المحل وقوله او بالتعليل او بالطبع
هذا ايضا يتعلق بايجاد شيء اى ومما يستحيل في حقه تعالى
ايجاد شيء من العالم بالتعليل او الطبع ومعنى ذلك ان يكون
وجوده يلزم عنه وجود الكائنات كلزوم المعلول لعلته
والمطبوع لطبيعته مثال العلة عند القائلين بها قبحهم الله تعالى
حركة الاصبع فانها علة لحركة الخاتم يلزم من حركة الاصبع حركة
الخاتم ومثال الطبيعة عند القائلين بها النار فانها طبيعة
تؤثر في الاحراق لكن اذا وجد شرطها وهو مماستها
للحطب مثلا وانتفى مانعها وهو البلل وهذا هو الفرق بينها وبين
العلة لان العلة لا يتوقف تاثيرها على شيء بخلاف الطبيعة
ووجه منافاة هذه الامور للارادة ان الكراهية تستلزم
نفى الارادة والذهول والغفلة يستلزمان نفى العلم المستلزم
نفى الارادة لان الارادة هى القصد الى تخصيص الممكن ببعض
ما يجوز عليه والقصد الى ما يجهل محال وكذا التعليل والطبع
يستلزمان قدم العالم لان علته وطبيعته قديمة والقديم
لا يقصد بالايجاد لانه موجود ولان تحصيل الحاصل محال

يستحيل عليه تعالى الجهل وما في معناه
والموت والصمم والعمى والبكم هذا ايضا اضداد
لما قبلها اما الجهل فهو ضد العلم هذا مذهب اهل السنة
والذي في معنى الجهل الشك والظن والوهم لانها لا ينكشف
بها المعلوم على ما هو به وكذا كون العلم ضروريا او نظريا وبديهيا
فان هذا كله في معنى الجهل لان العلم النظري يسبقه الجهل وكذا
ما عطف عليه والموت ضد الحياة والصمم ضد السمع والعمى
ضد البصر والبكم ضد الكلام وهذه كلها اضداد عند اهل السنة
لان المحل الذي يقبلها ان لم يتصف بها يتصف بضدها ولا يخلو
عنها او عن ضدها فلا يقال الجهل عبارة عن نفي العلم الخ واضداد
الصفات المعنوية واضحة من هذه اي اضداد الصفات
المعنوية واضحة من صفات المعاني وذلك انك اذا تحققت ان
ضد القدرة على جميع الممكنات العجز عن ممكن ما علمت ان ضد
كونه قادرا على جميع الممكنات كونه عاجزا عن ممكن ما
وكذا اذا علمت ان ضد الارادة الكراهية علمت ان ضد كونه مريدا
كونه كارها الخ والحاصل ان المعنى الوجودي ايضا ضد المعنى الوجودي
واللازم يضاده اللازم والله تعالى الموفق واما الجائز في حقه
تعالى ففعل كل ممكن او تركه هذا هو القسم الثالث الذي يجب
على المكلف معرفته في حق مولانا جل وعز ويدخل في قوله كل ممكن
الثواب للمطيع والعقاب للعاصي ويدخل بعثة الله الرسل للعباد
والصلاح والاصلح للخلق ورؤية الخلق له عز وجل في الآخرة فان
هذه كلها لا يجب شيء منها على الله تعالى ولا يستحيل بل وجودها
وعدمها بالنسبة اليه سواء اما برهان وجوده تعالى فحدوث

العالم لانه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم ان يكون احد
الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا
سبب وهو محال ودليل حدوث العالم ملازمته للاعراض
الحادثة من حركة وسكون وغيرهما وملازم الحادث حادث
ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها من عدم الى
وجود ومن وجود الى عدم البرهان هو احد اقسام
الحجج العقلية وهو اقواها لانه لا يتألف الا من مقدمات
يقينية ولما كان الشيخ قال اولا يجب على كل مكلف شرعا ان
يعرف ما يجب وكان حقيقة المعرفة الجزم الموافق للدليل وكان ما
تقدم من العقائد مجردا عن الادلة وذلك لا يكفي في عقائد
الايمان لانه تقليد اخذ الآن يتكلم على برهان كل عقيدة
من تلك العقائد اولا فاولا ولا [illegible] فبدأ بالبرهان على وجود
الله تعالى عز وجل وان برهان وجوده لخروج العالم من العدم
الى الوجود والحدوث هو الطريان بعد العدم والعالم
المراد به هنا الجواهر لانه استدل على حدوث العالم بحدوث
الاعراض ولو كانت داخلة في العالم لاتحد الدليل والمدلول
وذلك محال وتقرير ذلك ان تقول لا يخفى على كل عاقل ان السموات
والارضين وما بينهما وما فيهما اجرام ملازمة للاعراض التي تعرض
بها من حركة وسكون واقتصر على الحركة والسكون لان معرفة ملازمة
الاعراض للجرم لهما ضرورية لكل عاقل وهما حادثان لمشاهدة
تغيرهما من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم فانه اذا كان الجرم
متحركا ثم سكن فقد تغيرت حركاته من وجود الى عدم ومن عدم
الى وجود وتغيرت سكناته من عدم الى وجود وان كان المحل ساكنا

ببرهان

ثم تحرك فبالعكس وما لم يشاهد فيه التغير فهو قابل لهما لان ما وجب لاحد المثلين يجب للاخر والحركة والسكون يلازمان الجرم وملازم الشي لا يسبقه وكذ ثبت الحدوث للاعراض ثبت للاجرام وان كانت حادثة افتقرت الى محدث لان العالم لو حدث لنفسه لزم اجتماع الاستوى والرجحان وذلك لان وجود العالم مساو لعدمه ومقداره مساو لساير المقادير وصفته مساوية لساير الصفات وزمانه مساو لساير الازمنة الى الممكنات المتقابلات فلو ترجح بعض لنفسه بلا مرجح لزم اجتماع متنافيين وهو ان يكون الوجود مثلا مساويا للعدم راجحا عليه لنفسه وهو محال فلا بد من مرجح خارج عن ذاته ولا مرجح الا الله عز وجل والامر الوجود والعدم والمقدار المخصوص مع ما يقابله والزمان المخصوص مع ما يقابله الى اخر الممكنات المتقابلات يستحيل ترجيح بعضها على بعض بلا مرجح واما برهان وجوب القدم له تعالى فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا [illegible] فيلزم الدور والتسلسل يعني اذا ثبت وجود مولانا جل وعز بما تقدم من البرهان وجب ان يكون قديما وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث لما تقدم اذ كل حادث لا بد له من محدث ومحدثه مثله فاذا كان الامر كذلك هكذا الى غير نهاية فهو المسمى بالتسلسل وهو محال لانه يودي الى عدم الالوهية وذلك لان الاله تعالى عن ذلك علوا كبيرا ان يتوقف وجوده على وجود الهة قبله لا نهاية لها ووجود ما لا نهاية له محال والتوقف

الان ما تغير مثله

ثم ان

فيفتقر الى محدث

ثم ان

57

على المحال محال فيلزم ان يكون وجودنا محال لتوقفه على وجود الاله المتوقف على المحال والمتوقف على المحال محال وان كانت الامر ينتهي الى عدد يكون منتهاه مبتداه فيلزم الدور وحقيقة الدور توقف الشي على ما توقف عليه غيره وهو محال لانه يلزم عليه تقدم الشي على نفسه وتاخره عنها اما بمرتبتين اثنين او بمراتب اكثر من ذلك فاذا كان الحدوث يودي الى الدور او التسلسل المحال لزم ان يكون محالا واذا استحال الحدوث تعين القدم اذ لا واسطة بينهما وهو المطلوب واما برهان وجوب البقاء له تعالى فلانه لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكون وجوده حينئذ يصير جائزا لا واجبا والجائز لا يكون وجوده الا حادثا كيف وقد سبق [illegible] قدمه تعالى وبقائه يعني يجب لمولانا جل وعز البقاء وبرهانه انه لو امكن ان يلحقه العدم لزم ان يكون من جملة الممكنات التي يجوز عليها الوجود والعدم وكل ممكن لا يكون وجوده الا حادثا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ويلزم ايضا الدور والتسلسل فتبين بذلك ان وجوب القدم يستلزم وجوب البقاء وكيف هنا استفهام على جهة الانكار والنفي واما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث فلانه لو ماثل شيئا منها لكان حادثا مثلها وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه لان كل مثلين لا بد ان يجب لاحدهما ما وجب للاخر ويجوز عليه ما جاز عليه ويستحيل عليه ما استحال عليه وقد وجب للحوادث اجرامها واعراضها الحدوث فلو ماثلها مولانا جل وعز لوجب له ما وجب لها من الحدوث واستحالة القدم ولو

للكل

لكل

11

كذلك لافتقر الى محدث ولزم الدور او التسلسل وقد تقدم
انه محال واما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلانه لو احتاج
الى محل لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا
المعنوية ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة ولو
احتاج الى مخصص لكان حادثا كيف وقد قام البرهان على
وجوب قدمه تعالى وبقائه تقدم ان معنى قيامه تعالى بنفسه
عبارة عن استغنائه عن المحل والمخصص واما برهان استغنائه
عن المحل اي ذات تقوم بها فلانه لو احتاج الى محل لكان صفة لانه
لا يحتاج الى المحل الا الصفات والصفة لا تتصف بصفات المعاني
وهي الصفات الوجودية كالقدرة والارادة والمعنوية التي هي
الاحوال الثابتة الملازمة لصفات المعاني ككونه قادرا ومريدا الخ
فلا يكون مولانا صفة لان الواجب له نقيض ما وجب للصفة
لانه يجب اتصافه بالمعاني والمعنوية والصفة يستحيل عليها ذلك
وبرهانه ان الصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية
لان الصفة لو قبلت صفة اخرى لزم ان لا تعرى عنها ولزم ان تقبل
الاخرى اخرى اذ لا فرق بينهما الى غير نهاية وذلك هو التسلسل
وقد تقدم انه محال واما برهان استغنائه عن المخصص بكسر
الصاد وهو الفاعل فلانه لو احتاج اليه لكان حادثا وذلك باطل
لما تقدم من وجوب قدمه تعالى وبقائه واما برهان وجوب
الوحدانية له تعالى فلانه لو لم يكن واحدا لزم ان لا يوجد
شيء من العالم للزوم عجزه حينئذ يعني ان برهان كون
مولانا واحدا لا نظير له في الالوهية انه لو كان معه ثان لزم
ان لا يوجد شيء من العالم للزوم عجزه وذلك محال لانه خلاف

يعني لو كان ... وجد الله ... شيء من العالم

هي

الحس كالادراك بالحواس الخمس والعيان وبيان ذلك انه تقدم
عموم قدرة الله بالممكنات فلو قدر موجود له قدرة على ممكن
ما مثل ما لمولانا جل وعز لزم عند تعلق تلك القدرتين ان لا يوجد
شيء من العالم بهما لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل او كون الاثر
الواحد اثرين لان المسئلة مفروضة فيما لا ينقسم كالجوهر الفرد
فلا بد من عجز احدهما ان وجد باحدهما دون الاخر ويلزم من
عجز احدهما عجز الاخر لانه مثله واذا لزم عجزهما في هذا الممكن لزم
عجزهما في سائر الممكنات اذ لا فرق وذلك يستلزم استحالة وجود
الحوادث وهو محال لانه خلاف العيان واذا استبان وجوب عجزهما
مع الاتفاق فمع الاختلاف ابين وبهذا يعرف ان لا تاثير لقدرتنا
في شيء من افعالنا والا لزم ما تقدم بل الاعتقاد الصحيح ان
الله تعالى خلق للعباد قدرة على افعالهم الاختيارية تقارنها
ولا تؤثر فيها وانما المؤثر هو الله وحده والقدرة توجد لافعال
الاختيارية عندها لا بها كالنار بالنسبة الى الاحراق والله الموفق
واما برهان وجوب اتصافه بالقدرة والارادة والعلم والحياة
فلانه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث قد تقدم ان تاثير
قدرة الله تعالى متوقفة عقلا على ارادته تعالى ذلك الاثر وان الارادة
يتوقف تاثيرها على العلم لانها القصد الى تخصيص الممكن ببعض
ما يجوز عليه والقصد مشروط بالعلم والاتصاف بالقدرة والارادة
والعلم موقوف على الاتصاف بالحياة لانها شرطها ووجود المشروط
بدون شرطه محال فاذا وجد حادث اي حادث كان متوقف على
اتصاف محدثه بهذه الصفات اذ لو انتفى شيء منها لما وجد شيء
من الحوادث وهو خلاف الحس والعيان لانه لو انتفت القدرة

اي المشاهد

فيلزم ان لم يوجد بهما او من عجزهما صح

لزم العجز فلا يتأتى معه تأثير ولو انتفت الارادة لانتفت القدرة
ولو انتفى العلم لانتفيا ولو انتفت الحياة لانتفى الجميع لما تقدم
من التوقف وأما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
فالكتاب والسنة والإجماع وأيضا لو لم يتصف بها لزم
أن يتصف بأضدادها وهي نقائص والنقص عليه تعالى
محال المراد بالكتاب القرآن وهو قوله تعالى في كتابه العزيز
وهو السميع البصير وقوله تعالى انني معكما اسمع وأرى ونحو ذلك
وقوله تعالى أيضا وكلم الله موسى تكليما وقوله تعالى اني اصطفيتك
على الناس برسالاتي وبكلامي والسنة أحاديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم والإجماع اتفاق العلماء على أن الله سميع بصير متكلم
وأيضا لو لم يكن سميعا بصيرا متكلما لكان أصم أعمى أبكم وذلك
نقص والنقص عليه تعالى محال لاحتياجه الى من يكمله وذلك
يستلزم حدوثه وهو محال وأما برهان كون فعل الممكنات
أو تركها جائزا في حقه تعالى فلأنه لو وجب عليه شيء منها
عقلا أو استحال عقلا لانقلب الممكن واجبا أو مستحيلا وذلك
لا يعقل الممكن هو الجائز في اصطلاح المتكلمين وتقدم أنه ما يصح
في العقل وجوده وعدمه ولا رجحان لأحدهما على الآخر فلو وجب
شيء من الممكنات على الله تعالى كالثواب مثلا عقلا أو استحال
في حقه تعالى كالكفر والمعاصي عقلا لانقلب الممكن واجبا
لا يتصور في العقل عدمه أو مستحيلا لا يتصور في العقل وجوده
وذلك محال لانقلاب الحقائق وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام
فيجب في حقهم الصدق والأمانة وتبليغ ما أمروا بتبليغه
للخلق هذا هو النوع الثاني مما يجب على المكلف معرفته

وهو ما يتعلق بالرسل عليهم الصلاة والسلام وهو ما يجب في حقهم
وما يستحيل وما يجوز فيجب في حقهم ثلاث صفات وهي الصدق
أي كون جميع ما بلغوا عن الله موافقا لما في نفس الأمر والأمانة
وهي كونهم لا يتعمد منهم مخالفة سواء كانت محرمة أو مكروهة
والتبليغ وهو أنهم أوصلوا للخلق جميع ما أمرهم الله بإيصاله
إليهم ولم يكتموا منه حرفا واحدا ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة
والسلام أضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة
بفعل شيء مما نهي عنه نهي تحريم أو كراهة أو كتمان شيء مما أمروا
بتبليغه للخلق هذا هو القسم الثاني من الأقسام الثلاثة
التي يجب على المكلف معرفتها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام
وهو ما يستحيل في حقهم وذلك ثلاث صفات أضداد الثلاثة
الواجبة المتقدم ذكرها وهي الكذب وهو عدم مطابقة الخبر
لما في نفس الأمر وهو ضد الصدق والخيانة ضد الأمانة والكتمان
ضد التبليغ وذلك واضح ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام
ما هو من الأعراض البشرية التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية
كالمرض ونحوه هذا هو القسم الثالث من الأقسام الثلاثة
المطلوب معرفتها في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وهو ما
يجوز في حقهم فاحترز بالأعراض عن صفات الألوهية فلا تجوز
على الرسل لأن الحادث لا يتصف بالقدم خلافا للنصارى
قبحهم الله تعالى في قولهم بالاتحاد وقوله البشرية احترازا عن صفات
الملائكة فإنها لا تجوز عليهم أيضا وقوله التي لا تؤدي الى النقص
في مراتبهم العلية احترازا عما هي عنه وقوله مراتبهم أي منازلهم
العلية كالكذب والكفر ونحو ذلك مثل ما يجوز عليهم

عليهم بالمرض ونحوه كالنكاح والاكل والشرب اما برهان وجوب
صدقهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو لم يصدقوا للزم
الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة
منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني هذا هو
الدليل على صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام في دعواهم
الرسالة وفيما بلغوا بعد ذلك الى الخلق وحاصل هذا البرهان
ان المعجزات التي خلقها الله على ايدي الرسل وهو امر خارق للعادة
مقرونا بالتحدي مع عدم المعارضة تنزل منزلة قوله تعالى صدق
عبدي في كل ما يبلغ عني فلو جاز الكذب في حق مولانا جل وعز
لان تصديق الكاذب كذب والكذب على الله تعالى محال لانه زيادة
نقص وهو متعال عن النقايص وقولنا في حد المعجزة امر
يتناول الفعل كنبع الماء مثلا من الاصابع وعدم الفعل كعدم
احراق النار مثلا لابراهيم عليه الصلاة والسلام واحترزنا بالخارق
من المعتاد فانه يستوي فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد
السحر ونحوه وبالتحدي عما لم يقارنه تحد كالارهاص وهو
ما يتقدم على البعثة وكرامات الاولياء فانهم لم يتحدوا بها على احد
اي لم يدعوها دليلا على صدقهم واحترزنا بقولي مع عدم المعارضة
احترازا من ان يقول لما ادعى رسالتي كذا وكذا فيعارضه من يأتي
بمثل ذلك واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام
فلانهم لو خانوا بفعل محرم او مكروه لانقلب المحرم او المكروه
طاعة في حقهم عليهم الصلاة والسلام لان الله تعالى امرنا بالاقتداء
بهم في اقوالهم وافعالهم ولا يامر الله تعالى بفعل محرم ولا مكروه
وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث اي الدليل على وجوب

الامانة

الامانة للرسل لانهم لو خانوا بفعل محرم او مكروه لكنا مامورين
بالاقتداء بهم فيه وكوننا مامورين بالمحرمات والمكروهات
لا يصح شرعا لقوله تعالى قل ان الله لا يامر بالفحشاء فيكون
فعلهم لذلك لا يقع واما كوننا مامورين بالاقتداء بهم في اقوالهم
وافعالهم سوى ما ثبت في اختصاصهم به فدليله كتاب الله قال
تعالى في حق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قل ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقال تعالى واتبعوه لعلكم
تهتدون وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء فساكتبها للذين
يتقون ويوتون الزكاة والذين هم باياتنا يومنون الذين
يتبعون الرسول النبي الامي الى غير ذلك وقد علم من حال
الصحابة ضرورة حرصهم على اتباعه صلى الله عليه وسلم دون
توقف وهو دليل قطعي اجماعا على عصمته من جميع المعاصي
والمكروهات وان افعالهم عليهم الصلاة والسلام دايرة بين
الواجب والمندوب والمباح وهذا بالنظر الى الفعل من
حيث ذاته واما بالنظر اليه من حيث عوارضه فالحق ان افعالهم
دايرة بين الواجب والمندوب فقط لان المباح لا يقع منهم
الا على وجه يكون قربة واقل ذلك ان يقصد فاعله تشريعا
للغير وذلك من باب التعليم وناهيك به منزلة وقوله وهذا
بعينه هو برهان وجوب الثالث اراد بالثالث التبليغ
وذلك لانهم لو لم يبلغوا لكتموا ولو كتموا لكنا مامورين بالاقتداء
بهم في الكتمان وهو محرم وملعون فاعله والله تعالى لا يامر بمحرم
ولا مكروه فلا يقع منهم وهذا معنى قوله وهذا بعينه الخ
واما دليل جواز الاعراض البشرية عليهم فمشاهدة وقوعها

اجورهم

او التنبيه

بهم اما للتعظيم اجرهم او للتشريع او للتسلي عن الدنيا او للتنبيه
لخسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه بها دار جزاء لاوليائه
باعتبار احوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام يعني ان دليل
جواز الاعراض البشرية عليهم مشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم
وبلوغ ذلك بالتواتر لغيرهم وليس بعد العيان بيان لانهم
مرضوا واكلوا وشربوا وتزوجوا ثم بين فوايد وقوع
الاعراض البشرية بهم فمن ذلك تعظيم اجرهم في مرضهم واذاية
الخلق لهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اشدكم بلاء الانبيا
ثم الاوليا ثم الامثل فالامثل وذلك بعد ان الله واختياره
والا فهو قادر على ايصال ذلك اليهم دون واسطة ومن
الفوايد تشريع الاحكام كما عرفنا احكام السهو في الصلاة
من سهو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وكيف تؤدى
الصلاة في الامراض والخوف من فعله عليه الصلاة والسلام
عند ذلك ولا يقال ان ذلك كان يحصل بقوله صلى الله عليه وسلم
لانه يقال في الجواب لو بينه صلى الله عليه وسلم بالقول لكان
الذي من نزل به السهو او المرض يتكلف خلاف ذلك لانه
يتقول لربيته فصلى جالسا ونحو ذلك وهذا ما ظهر للمؤلف
ومن فوايدها ايضا التسلي عن الدنيا اي التصبر ووجود
اللذة والراحة عند فقدها ومن فوايدها التنبيه على خسة
قدرها عند الله تعالى بما يراه العاقل من تقلبات هؤلاء
السادة الكرام خيرة الله تعالى من المخلوقات كيف صبرهم
على شدايدها واعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غر
كثيرا من الحمقا اعراض العقلاء عن الجيفة والنجاسة ولهذا قال

صلى الله عليه وسلم

في المرض

صلى الله عليه وسلم الدنيا جيفة قذرة وكانوا عليهم الصلاة والسلام
لا ياخذون منها الا شبه زاد المسافر المستعجل ولهذا قال
عليه الصلاة والسلام كن في الدنيا كانك غريب او عابر سبيل
وقال لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقا
الكافر منها جرعة ماء فاذا نظر العاقل في احوال الانبيا عليهم الصلاة
والسلام في الدنيا علم انها لا قدر لها عند الله اذ لو كان لها
قدر عند الله لما حمى منها انبياه واولياه وخاصة خلقه
واشرفهم وبسطها على الكافر والفاجر ولو كانت دار جزا لجعلها
لهم لانهم اكثر الخلق عبادة واشدهم طاعة لله تعالى ثم لما
ختم ما يجب على المكلف معرفته وما يتبعه زيادة خير وعمل
الشيخ به الفايدة واتى به فضل هذه الكلمة الشريفة التي هي كلمة
التوحيد فقال — ويجمع معاني هذه العقايد كلها قول
لا اله الا الله محمد رسول الله اذ معنى الالوهية استغنا الاله
عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه اليه فمعنى لا اله الا الله
لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه الا الله
اي معنى هذه العقايد يندرج تحت معنى لا اله الا الله وبين
ذلك بتفسير معنى الالوهية غير مركب وان معناها استغنا الاله
عن كل ما سواه ثم بين معناها مركبا فقال لا اله الا الله الخ اما
استغناؤه جل وعز فهو يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقا
ومخالفته تعالى للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن
النقايص ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
اذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات لكان محتاجا الى المحدث او المحل
او من يدفع عنه النقايص لما ذكر ان معنى الالوهية التي انفرد

٢ و هو كلام ظاهر صح
متن
٣ عن كل ما سواه صح

بها جل وعز تشتمل على معنيين احدهما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه والثاني افتقار كل ما عداه اليه جل وعز عن كل احد بذكر ما يندرج من عقايد الايمان تحت المعنى ثم ذكر ما يندرج تحت المعنى الثاني فذكر انه يندرج تحت الاول الوجود وما ذكر معه وقوله ويدخل في ذلك اي في تنزيهه تعالى عن النقايص وجوب ما ذكر من الصفات ولوازمها وهي كونه سميعا بصيرا متكلما رتب على وجه استلزام استغنائه جل وعز عن كل ما سواه بقوله اذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتاجا الخ اي لو لم تجب له هذه الصفات لم يكن مستغنيا عن كل ما سواه لثبوت حاجته لو انتفت واحترز مما ذكر من الصفات لم نوع الحاجة بانها تارة تكون الى المحدث وهذا استدلال المخصص على وجوب الوجود والقدم والبقا ومخالفته تعالى للحوادث واحترز في تفسير القيام بالنفس وهو الغني عن المخصص وتارة الى المحل وهذا استدلال على وجوب تنزيهه الجز الاخير وهو الغني عن المحل وتارة يكون محتاجا الى من يدفع عنه النقايص وهذا الاستدلال على وجوب تنزيهه تعالى عن ذلك فهو من اللف والنشر المرتب فقد اندرج في استغنائه تعالى عن كل ما سواه احد عشر صفة من العشرين الواجبة واحدة نفسية وهي الوجود واربعة سلبية وهي التي بعدها والثلاثة معان وهي السمع والبصر والكلام وثلاثة معنوية وهي كونه سميعا بصيرا متكلما ويؤخذ منه تنزهه تعالى عن الاغراض في افعاله واحكامه والا لزم افتقاره

تعالى الى ما يحصل غرضه كيف وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه هذا مما يندرج تحت مخالفته تعالى للحوادث الذي استلزمه استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه وهو انه لا غرض له في فعل من الافعال ولا حكم من الاحكام الخمسة وهي الايجاب والندب والتحريم والكراهة والاباحة والغرض الذي تنزه الله تعالى عنه عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى على ايجاد فعل من الافعال او على حكم من الاحكام الشرعية من مراعاة مصلحة تعود عليه او على خلقه وكلا الامرين محال في حق الله اما عودها عليه فاشار اليه بقوله وهو انه لو لم يتنزه عن الاغراض في افعاله واحكامه لزم افتقاره تعالى الى ما يحصل غرضه فلا يكون مستغنيا عن كل ما سواه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومعناه لو كان له غرض في الفعل او الحكم يعود اليه لزم احتياجه الى ان يتكمل بمخلوقه وكذا يؤخذ منه ايضا انه لا يجب عليه تعالى فعل شي من الممكنات ولا تركه اذ لو وجب ... عليه تعالى شي منها عقلا كالثواب مثلا لكان جل وعز مفتقرا الى ذلك الشي ليتكمل به اذ لا يجب في حقه تعالى الا ما هو كمال له كيف وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه هذا هو القسم الثاني من قسمي الغرض وهو الذي يعود على خلقه واوضح تنزهه تعالى عن الغرض بقوله اذ لو وجب عليه شي منها الخ اي لو لم يتنزه عن الاغراض بل كان يجب عليه فعل شي منها اي من الممكنات او تركه لزم احتياجه الى من يدفع عنه النقايص وهي تلك المصلحة فيتكمل بها وهو محال في حقه تعالى وهذا هو القسم الثالث في العقيدة وهو ما يجوز في حقه تعالى واما افتقار كل ما

اعلم ان كل ما دخل تحت الاستغناء دخل تحت الافتقار الا السمع والبصر والكلام لعدم توقف ايجاد الحوادث عليها ... وحدوث العالم ... الا الوحدانية ... الاستغناء ...

سواه اليه جل وعز فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء منها لما امكن ان يوجد شيء من الحوادث فلا يفتقر اليه شيء كيف وهو الذي يفتقر اليه كلما سواه هذا شروع منه فيما يندرج تحت المعنى الثاني الذي يتضمنه معنى الالوهية ولا يشك ان وجوب افتقار كل ما سواه اليه عز وجل يستلزم قدرته وما ذكرها اذ لو انتفى شيء منها لم يتأت له ايجاد ولا اعدام كما تقدم فلا يفتقر اليه شيء ويجب ان تكون قدرته وارادته وعلمه عامة التعلق فيما تتعلق به والا لزم ان لا يفتقر اليه كلما سواه بل بعض ما سواه وهو ما تعلقت به قدرته وارادته واندرج هنا من صفات المعاني اربعة القدرة والارادة والعلم والحياة ومن المعنوية اربعة وهي كونه قادرا ومريدا وعالما وحيا فتلك ثمان ويوجب له ايضا الوحدانية اذ لو كان معه ثان في الالوهية لما افتقر اليه شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه قد تقدم في برهان الوحدانية ان وجود اله ثان يستلزم عجزهما معا اتفقا او اختلفا والعاجز لا يتأتى له ان يوجد شيئا من فلا يفتقر اليه شيء وهذا تمام العشرين صفة التي تجب في حقه تعالى من الواجبات فقد دخل في استغنائه جل وعز عن كل ما سواه احد عشر صفة من الواجبات في حقه تعالى واستلزم من ذلك استحالة اضدادها عليه فدخل فيه ايضا مثل عددها من المستحيلات ودخل فيه ايضا الجائز في حقه تعالى ودخل في وجوب الافتقار كل ما سواه اليه التسع الباقية مما يجب في حق الله عز وجل واستلزم من ذلك

استحالة اضدادها عليه فقد كمل الواجب والمستحيل والجائز ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم باسره اذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه قد عرفت بالبرهان فيما سبق ان ما ثبت قدمه استحال عدمه فلو كان شيء من العالم قديما لكان واجب الوجود لا يقبل العدم لا سابقا ولا لاحقا لا يفتقر الى مخصص كيف وكل ما سواه يفتقر اليه كل الافتقار فوجب الحدوث لكل ما سواه جل وعلا وقوله باسره بفتح الهمزة معناه بجملته ويؤخذ منه ايضا ان لا تاثير لشيء من الكائنات في اثرما والا لزم ان يستغنى ذلك الاثر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه عموما وعلى كل حال هذا ان قدرت ان شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه واما ان قدرته بقوة جعلها الله تعالى فيه كما يزعمه كثير من الجهلة فذلك محال ايضا لانه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض الافعال الى واسطة وذلك باطل لما عرفت من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه لا شك انه لو خرج عن قدرته تعالى ممكن ما لم يكن ذلك الممكن مفتقرا اليه تعالى بل انما يفتقر الى من اوجده كيف وكل ما سواه مفتقر اليه تعالى غاية الافتقار وبهذا يبطل مذهب القدرية القائلين بتاثير القدرة الحادثة في الافعال الاختيارية مباشرة او تولدا ويبطل مذهب الفلاسفة القائلين بتاثير الطبع والمزجية ونحوهما ككون الطعام يشبع والماء يروي والنار تحرق ونحو ذلك

وهم في اعتقادهم التاثير لتلك الامور مختلفون فمنهم من
يعتقد ان تلك الاشيا تؤثر فيما قارنها بطبعها وحقيقتها
فلا خلاف في كفرهم ومنهم من يعتقد انها تؤثر بقوة جعلها
الله تعالى فيها ولو نزعها لم تؤثر وقد تبع الفيلسوف في هذا
كثير من عامة المومنين واليه اشار بقوله كما زعمه كثير من
الجهلة لا خلاف في بدعته واختلف في كفره والمومن المحقق
الايمان لا يعتقد لها تاثيرا اصلا وما قارنها يصح تخلفه
فقد تكون النار ولا يوجد الاحراق كنار ابراهيم والسكين
ولا يوجد القطع كقضيته مع ولده اسماعيل فقد تبين لك
ان قول من قال تؤثر بطبعها فيما قارنها يبطل بافتقار كل
ما سواه اليه لانها لو كانت تؤثر بطبعها فيما قارنها لزم ان
يفتقر ذلك المقارن اليها ويستغني عن الله وذلك محال
لوجوب افتقار كل ما سواه اليه تع فيها فيبطل باستغنائه
جل وعز عن كل ما سواه لانه لو كان الامر كذلك كما زعم
لزم ان يكون الله تعالى لا يقدر على فعل الممكنات الا
بواسطة وهي القوة التي تخلق في النار ونحوها من الاسباب
العاديه مفتقرا اليها وقوله عموما الذي يظهر فيه ان الشيخ
لم يتعرض له في الشرح اي سوا كان مما يقارنه سبب عادي
كالشبع والري او لا كخلق السموات والارض والذي يظهر
ايضا في قوله وعلى كل حال انه اراد حالة وجوده وحالة عدمه
ولا يقال ان الممكن يستغني عن المؤثر اذا وجد لان منشا احتياجه
الى المؤثر على المذهب المختار كونه ممكنا وهذا الوصف لا ينفك
عنه مطلقا فهو محتاج على كل حال والله اعلم بمراده فقد بان

بد اشتمل

لم تضمن قول لا اله الا الله للاقسام الثلاثة التي يجب على
المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهو ما يجب في حقه
تعالى وما يستحيل وما يجوز لا خفا في صدق ما ذكر وتتبع
كلامه بالاستقرا يشهد له وليس الخبر كالعيان وقد تقدمت
الاشارة الى هذا عند شرح قوله ويوجب لها ايضا الوحدانية
فانظره هناك واما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيدخل فيه الايمان بسائر الانبيا والملائكة عليهم
الصلاة والسلام والكتب السماوية واليوم الاخر لانه عليه
الصلاة والسلام جا بتصديق جميع ذلك كله لا شك ان صدق
سيدنا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم في انه رسول الله حقا
بما دلت عليه معجزاته التي لا تحصى يستلزم التصديق بكل ما جا به
ومن جملة ما جاء به ما ذكره الشيخ وكذا غيره مما لا ينحصر كاحيا
هذه الابدان باعيانها والحوض والشفاعة والصراط والميزان
ونحو ذلك مما هو مسطر في كتب اهل السنة ويوخذ منه وجوب
صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب
عليهم والا لم يكونوا رسلا امنا لمولانا العالم بالخفيات
جل وعز واستحالة فعل المنهيات كلها لانهم ارسلوا ليعلموا
الخلق باقوالهم وافعالهم وسكوتهم فيلزم ان لا يكون في جميعها
مخالفة لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع الخلق
وامنهم على سر وحيه لا شك ان اضافة الرسول الى اسم الله عز و
يقتضي انه عز وجل اختاره بالرسالة كما اختار اخوانه الكرام
وقد علمت ان علمه محيط بما لا نهاية له وان الجهل ونحوه مستحيل
عليه تعالى فيلزم ان تصديقه تعالى لهم فيما جاوا به باجرا المعجزة

على ايديهم مثبت لهم الصدق والامانه فيستحيل ان يكونوا في نفس الامر على خلاف ما علم الله تعالى منهم هذا وقد امرنا جميعا تعالى بالاقتداء بهم عليهم الصلاة والسلام في اقوالهم وافعالهم فيلزم ان يكون جميعها على وفق ما يرضاه الله وهو المطلوب فلا يقع منهم اصلا وقد ورد الشيخ هنا السكوت ومعناه ان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا فعل احد من الناس فعلا وعلمه وسكت عنه ولم ينكر على الفاعل فيستدل بسكوته انه جايز لنا ان نفعله ان كان من جنس العباده فمطلوب وان كان من جنس عاده فمباح ويوخذ منه جواز الاعراض البشرية عليهم اذ ذاك لا يقدح في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذاك مما يزيدها فقد اتضح لك تضمن كلمتي الشهاده مع قلة حروفها الجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقايد الايمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام لا شك ان عجز هذه الكلمة المشرفة انما يثبت لمولانا محمد صلى الله عليه وسلم الرساله لا الالوهيه وفي معناه كما تقدم اثبات الرساله لاخوانه المرسلين فلا يمتنع في حقهم عليهم الصلاة والسلام الا ما يقدح في رتبة الرساله ولا خفا ان تلك الاعراض البشرية من الامراض ونحوها لا تخل بشي من مراتب الانبيا عليهم الصلاة والسلام بل هي مما تزيد فيها باعتبار تعظيم اجرهم من جهة ما يقارنها من طاعة الصبر وغيره وقوله فقد اتضح لك الخ ظاهره وشواهده هنا وقد صرح الشيخ بالصفات الثلاثة الواجبة في حق الرسل ويعلم من الواجبات استحالة اضدادها والجايز في حق الرسل صرح به ايضا ولعلها الاختصارها مع اشتمالها

على ما ذكرناه جعلها الشارع ترجمة على ما في القلب من الاسلام ولم يقبل من احد الايمان الا بها اي لعل السر في اختصار هذه الكلمة المشرفة وهي لا اله الا الله محمد رسول الله في قبول الايمان بها دون غيرها ما يدل على ثبوت الوحدانيه لله تعالى والرسالة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانها اشتملت على امرين عظيمين اختصار حروفها والاشتمال على جميع معاني عقايد التوحيد وذلك من جملة ما اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلم الجوامع التي لا تحصى معانيها بل هي بحسب ما يفتح الله لعبده منها ولا يصعب حفظها لقلة حروفها ولم يقبل الايمان الا بها لانه اذا صلح نطق بها وفي جميع ما يشترط في الايمان من العقايد بخلاف غيرها فعلى العاقل ان يكثر من ذكرها مستحضرا لما احتوت عليه من عقايد الايمان حتى تمتزج مع معانيها بلحمه ودمه فانه يرى لها من الاسرار والعجايب ان شا الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره نسال الله سبحانه وتعالى ان يجعلنا واحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي الشهادة عالمين بها وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ورضي الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين وعن التابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين فاذا كان ذكر هذه الكلمة المشرفة من اعظم الامور تعين على العاقل الذي يريد الفوز بما لا يكيف من النعيم المقيم ان يكثر من ذكر هذه الكلمة المشرفة في كل وقت وحين

وعلى كل حال واراد بقوله حتى تمتزج الخ كثرة جريانها على
لسانها انه فلا يلهج الا بها وورود معناها على قلبه حتى لا يفتر
اللسان عن الذكر ولا القلب عن استحضار معناها وقوله
فانه يرى لها من الاسرار والعجايب ما لا يدخل تحت حصر اراد
بالاسرار والله اعلم ما يختص به الله باطنه من المعارف
والاوصاف المحمودة فمنها الاتصاف بالزهد والمراد به خلو
القلب من الميل الى الفاني وفراغ القلب من التعلق بزايل وان
كانت اليد معمورة به الاحال فعلى سبيل العارية المحضة
وتصرف فيه بالاذن الشرعي تصرف الوكالة الخالصة فينتظر
العزل عن ذلك التصرف بالموت وغيره مع كل نفس وذلك
ينفي عن النفس التعلق بما لا بد من زواله ومنها التوكل وهو
ثقة القلب بالوكيل الحق بحيث انه يسكن عند الاضطراب
عند تعذر الاسباب ثقة بمسبب الاسباب ولا يقدح في
توكله تلبسه ظاهره بالاسباب اذا كان قلبه فارغا منها
يستوي عنده وجودها وعدمها ومنها الحيا بتعظيم الله عز وجل
بدوام ذكره والتعرض(?) لامتثال امره ونهيه والامساك عن الشكوى
به الى الخلق وغيره ومنها الغنى والمراد غنى القلب بسلامته
من فتنة الاسباب فلا يعترض على الاحكام بلو ولا بلعل
لعلمه بمن صدرت منه جل وعز اذ هو المنفرد بالخلق والتدبير
وهو الملك الخلاق الوهاب الرزاق ومنها الفقر وهو نفض
يد القلب من الدنيا حرصا واكثار النظر [illegible] حاجته ليست
عنده شيء منها وسكوت اللسان عنها بالكلية مدحا
وذما ومنها الايثار على نفسه بما لا يذمه الشرع الى غير ذلك

مما ذكره الشيخ في الشرح واراد بالعجايب والله اعلم الكرامات
اي التي هي الامور الخارقة للعادات والتوفيق وهو خلق
الطاعة وقيل خلق قدرة الطاعة فالله من فضله يوفقنا
ويوفق جميع اخواننا لمقتضى امره ونهيه بجاه اكرم رسله
واشرف خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
وسلم تم الشرح المبارك بحمد الله وحسن توفيقه

وكان تمام عونه يوم الاثنين لعله رابع عشر
من شهر رمضان المعظم وذلك في
١١٨٤
وقت هو بين الظهر والعصر
وفقنا الله على طاعته وحسن
ملاطفته بجاه محمد
وآله الاكرمين
واصحابه
الذين قضوا
بالحق
وبه
يعدلون

من بحرته عليه الصلاة والسلام في
اللهم انا نسألك توفيق اهل الهدى واصلاح اهل اليقين
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
كاتبه الراجي عفو مولاه
[illegible] ابن مصطفى
[illegible] غفر له
ان تجد عيبا فسد الخللا
جل من لا عيب فيه وعلا
وذلك في سنة ١١٨٤

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم